# نَقضُ بحْثِ

# (براءة ابن مالك من التدليس

# وصناعة الشواهد الشعرية)

كتبه:

فيصل المنصور

٧/ ١٤٣٧هـ

**فهرس الموضوعات**


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| - مِهاد | ٨ |
| **التعليقة الأولى**: مناقشة بعض ما في المقدّمة ..... | ٩ |
| - معرفتنا لأخلاق ابن مالك وغيرِه من القدماء هل هي يقينية؟ وعوارضُ خللها ..... | ٩ |
| - الاعتماد المطلَق على نقل المؤرّخين ..... | ٩ |
| - هل متانة الدين تمنع من التدليس؟ ..... | ١٠ |
| - هل التدليس يجري على التأويل أم على تعمّد الإفساد؟ ..... | ١٠ |
| - علّة تدليس ابن مالك ..... | ١٠ |
| - الهوى الخفي لا يسلَم منه أحد وإن كان تقيًّا ..... | ١٠ |
| - هل علوّ المنزلة يمنع من التدليس؟ ..... | ١٠ |
| - هل ظهور بركة العلم تمنع من التدليس وغيره؟ ولوازم ذلك ..... | ١٠ |
| - هل يمكن أن تخفى بعض المسائل على علماء بعض القرون؟ وشواهد لذلك ..... | ١١ |
| - أسباب خفاء وضع هذه الأبيات على من بَعدَ ابن مالك ..... | ١٢ |
| - سبب غفلة أبي حيّان خاصّة عن هذا الأمر مع كثرة تعقّبه لابن مالك ..... | ١٣ |
| - الملَكة شيء زائد على العلم. وأمثلة لذلك ..... | ١٣ |
| - من أمثلة الاستدلال على الوضع بالألفاظ المركبة المكررة ..... | ١٤ |
| - تنبّه بعض العلماء إلى توليد بعض أبيات ابن مالك ..... | ١٥ |
| - هل أداء القول إلى قدح في عالم يوجب ردّه؟ ..... | ١٥ |
| - هل الحكم بوضع الأبيات يوجب التقليل من شأن العلماء الذين خلفوا ابن مالك؟ ..... | ١٦ |
| - هل الحقّ يُوقع في لَبس؟ ..... | ١٦ |
| - أمثلة للّبس الناشئ عن قبول هذه الأبيات ..... | ١٦ |
| - هل الذبّ عن العلماء بإطلاقٍ غرض صحيح؟ ..... | ١٧ |
| **التعليقة الثانية**: مناقشة معنى التدليس وما يلتبس به ووصف صنيع ابن مالك ..... | ١٨ |

| | |
|---|---|
| - معنى التدليس في اللغة ..... | ١٨ |
| - معنى التدليس في الاصطلاح ..... | ١٨ |
| - العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ..... | ١٨ |
| - العلاقة بين التدليس وبين التورية والتعريض ..... | ١٨ |
| - حقيقة الكذب ..... | ١٩ |
| - هل التدليس كذب؟ ..... | ١٩ |
| - وجه خطأ المدلّس ..... | ٢٠ |
| - العلاقة بين الوضع والكذب ..... | ٢٠ |
| - صُوَر الوضع بحسب ما يقترن به ..... | ٢٠ |
| - وقوع المبرد في التدليس بشهادة تلميذه ..... | ٢١ |
| - العلاقة بين الوضع والتدليس ..... | ٢١ |
| - وقوع الليث في الوضع بمعناه اللغوي مع التدليس وعدم مناقضة هذا لوصفه بالصلاح ... | ٢١ |
| - مشابهة صنيع ابن مالك لصنيع الليث ..... | ٢٢ |
| - تدليس ابن مالك داخل في نوع تدليس الأسماء ..... | ٢٢ |
| - هل يُعدّ ابن مالك بذلك كذّابًا أو وضّاعًا؟ ..... | ٢٢ |
| - ابتذال العامّة للفظ التدليس وجعلُه مرادفًا للكذب ..... | ٢٣ |
| - هل التدليس يناقض الصلاح والتدين؟ وهل هو مسقط لعدالة فاعله وللثقة به؟ ..... | ٢٣ |
| - هل التدليس موجب لاطراح رواية فاعله؟ ..... | ٢٤ |
| - هل يلزم من التدليس سوء النيّة وخبث القصد وإرادة الإفساد في العلم؟ ..... | ٢٤ |
| - مِلاك الأغراض التي تحمل على التدليس ..... | ٢٤ |
| - التنافر بين الأقران يوجد في الصالحين ..... | ٢٤ |
| - أقوال بعض من شدّد في التدليس وغلّظ جُرمه ..... | ٢٥ |
| - عدم التضادّ بين وصف ابن مالك بالصلاح والعبادة والصدق وبين التدليس ..... | ٢٥ |
| - تدليس الأسماء أخفّ كراهية من تدليس الإسناد ..... | ٢٥ |
| - عِلَل تدليس ابن مالك ..... | ٢٦ |
| - هل يُمكن أن يكون ابن مالك قد أخفى نسبة الأبيات عن غفلة لا عن تعمّد؟ ..... | ٢٧ |

| | |
|---|---|
| - مجمل الآثار التي نشأت عن تدليس ابن مالك ..... | ٢٩ |
| - هل يمكن أن يدلّس ابن مالك مع ثنائه على صنيع سيبويه حين ترك التمثيل خشية الإيهام؟ | ٣١ |
| - الرد على زعم المتعقب أن تفسيري للتدليس مبتدَع ..... | ٣٢ |
| - الرد على زعم المتعقب أن تفسيري للتدليس مبهم ..... | ٣٢ |
| - هل علامة الكذب أنه يمكن معرفة أنه كذب؟ ..... | ٣٢ |
| - الرد على المتعقّب في زعمه أن الوضع في المتن يستلزم الكذب ..... | ٣٣ |
| - احتجاج المتعقب بكلام السمعاني مع أنه حجة عليه ..... | ٣٣ |
| - صور الوضع في المتن ..... | ٣٣ |
| - لِمَ لا يُلحق ابن مالك بالكذابين؟ ..... | ٣٥ |
| - اعتماد المتعقب على كلام السمعاني الذي لم يفهمه وبناؤه الأحكامَ عليه ..... | ٣٥ |
| - إبطال ادّعاء المتعقّب أني أتهم ابن مالك بالكذب ..... | ٣٦ |
| - الإجابة عن الشهادات التي أوردها المتعقّب في صدق ابن مالك ووثاقته وحفظه ..... | ٣٦ |
| - هل كثرة حفظ العالم واطلاعه توجب التسليم بكل ما يرويه وإن كان منكَرًا؟ ..... | ٣٧ |
| **التعليقة الثالثة**: مناقشة الاعتراضات على دليل التفرّد ..... | ٣٨ |
| - عدم تفرّد سيبويه ومَن بعده بخُمُس ما تفرّد به ابن مالك أو أقلّ من ذلك ..... | ٣٨ |
| - بيان تواطؤ أدلّة الوضع وتصديق بعضها بعضًا ..... | ٣٨ |
| - الرد على اعتراض المتعقّب على دليل التفرد بالصلاح والتدين والوثاقة والعدالة ..... | ٣٩ |
| - الرد على اعتراضه بعدم شك العلماء الذين جاءوا بعد ابن مالك في هذه الأبيات ..... | ٣٩ |
| - شبَهُ هذا الاعتراض بالاعتراض الذي جاء في قصة ابن المقفع ..... | ٤٠ |
| - الرد على اعتراضه بكثرة الحفظ وسعة الاطلاع ..... | ٤١ |
| - الرد على احتجاجه بتفرّد ابن مالك بمسائل من الدراية ..... | ٤١ |
| - الرد على احتجاجه بوجوب إحسان الظنّ في العلماء ..... | ٤١ |
| - أثرُ قبول أبيات ابن مالك بدعوى حسن الظنّ في العلم وفي تفسير كلام الله..... | ٤٢ |
| - وصف ابن مالك بالتدليس هو من إحسان الظنّ ..... | ٤٢ |
| - إطلاق إحسان الظنّ بالعلماء يلزم أن يدخل فيه كلّ عالم ..... | ٤٢ |
| **التعليقة الرابعة**: مناقشة دعوى استدراك ثلاثين بيتًا لم يتفرد بها ابن مالك ..... | ٤٤ |

| | |
|---|---|
| – تفرد ابن مالك بمئات الأبيات ثابت قطعًا بشهادة العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا ..... | ٤٤ |
| – مناقشة الصنف الأول من الأبيات المستدركة، وهي التي تفرد بنسبتها العيني ..... | ٤٤ |
| – عدم الاعتداد بما تفرّد به العيني وعلّة ذلك ..... | ٤٤ |
| – أمثلة لبعض أوهام العيني في نسبة بعض الأبيات من ما لم يورده المتعقب ..... | ٤٥ |
| – أمثلة أخرى لبعض أوهام العيني في نسبة بعض الأبيات التي أوردها المتعقب ..... | ٤٦ |
| – مناقشة الصنف الثاني من الأبيات المستدركة، وهي التي تفرد بنسبتها غير العيني ..... | ٤٨ |
| – أسلوبا (اعتمدِ الجواب) و(لا غير) من استعمال المولّدين ..... | ٥٣ |
| – وضع ابن مالك بيتين من الشعر مع بيت لتأبّط شرًّا وعلّة ذلك ..... | ٥٤ |
| – لفظ (الثقلين) بمعنى الجنّ والإنس لا يُعرف في الجاهلية ..... | ٥٥ |
| – حملُ أدلّة بعض أصحاب المذهب الواحد على بعض ..... | ٥٥ |
| – كثرة أوهام العلماء في نسبة الأبيات. والدليل على ذلك ..... | ٥٨ |
| – مناقشة الصنف الثالث من الأبيات المستدركة، وهي التي وُجدت في مصادر قبل ابن مالك | ٥٨ |
| – حقيقة دعوى المتعقّب استدراك ثلاثين بيتًا ..... | ٥٩ |
| – تأويل الأبيات الأربعة التي صحّ استدراكها ..... | ٥٩ |
| – بيان مراحل عملي في جمع أبيات ابن مالك ..... | ٦٠ |
| – علّة تقسيم الأبيات التي تفرد بها ابن مالك إلى قسمين ..... | ٦٠ |
| – جواز وقوع شيء من الخطأ في القسم الأول، وهو الأبيات المنسوبة إلى الوضع ..... | ٦٠ |
| – سبب وقوع الخطأ في هذه الأبيات ..... | ٦١ |
| –هل الخطأ فيها قادح في صحّة الحكم؟ ..... | ٦١ |
| – حدّ مقدرة التذوق على الفصل في القصائد الطويلة وفي البيت والبيتين ..... | ٦١ |
| – تفاوت العلماء في امتلاكهم للتذوق ..... | ٦٢ |
| – احتمال كون الأبيات الأربعة المستدركة من الشِّعر المصنوع أو المولّد ..... | ٦٢ |
| – هل شعر أمية بن أبي الصلت صحيح أم مصنوع؟ ..... | ٦٢ |
| – تغيير المبرد لرواية الشعر واحتمال وضعه أبياتًا للتمثيل ..... | ٦٣ |
| – اتهام المتعقب لي بالتلبيس والعجلة وعدم التحري. والردّ عليه ..... | ٦٤ |
| **التعليقة الخامسة**: مناقشة الاعتراضات على دليل النّسبة ..... | ٦٧ |

| | |
|---|---|
| – نسبة الأبيات المجهولة القائل عند ابن مالك وعند سيبويه ..... | ٦٧ |
| – بيان خطأ المتعقّب في فهم دليل النّسبة ..... | ٦٨ |
| – إبطال ابن مالك نفسِه لما ادّعاه عليه المتعقّب، ومحاكمتُه إلى كلامه ..... | ٦٨ |
| – الرد على اعتراضات المتعقّب على الاحتجاج بنسبة بعض الأبيات إلى الطائي ..... | ٦٩ |
| – نظمُ ابن مالك على أكثر بحور الشّعر ..... | ٧٠ |
| – الردّ على اعتلال المتعقّب لعدم تسمية ابن مالك للطائيين ..... | ٧١ |
| – علاقة ابن مالك بقبيلة طيّئ ومدى تسويغ هذا لانفراده برواية شعرها ..... | ٧١ |
| – إثبات عناية العلماء بشعر طيئ وجمعهم له ..... | ٧٢ |
| – تفنيد احتجاج المتعقب بأن أبا حيان نسب أحد الأبيات إلى الطائي ..... | ٧٢ |
| – بيان تعدّد نُسخ متن (التسهيل) وشرحه لابن مالك ..... | ٧٣ |
| **التعليقة السادسة**: مناقشة الاعتراضات على دليل اللفظ ..... | ٧٥ |
| – الردّ على دعوى المتعقّب توسعَ ابن مالك في الاستشهاد بشعر المولّدين ..... | ٧٥ |
| – اعتراض المتعقّب على دليل الألفاظ المركّبة المكرّرة وبيان عدم فهمه له ..... | ٧٦ |
| **التعليقة السابعة**: مناقشة الاعتراضات على دليل المعنى ..... | ٧٩ |
| – الاحتجاج بكثرة المعاني الإسلامية في هذه الأبيات ..... | ٧٩ |
| – إقرار المتعقّب بأن ٩٠٪ من هذه الأبيات ليست من الشعر الجاهلي ولا الإسلامي ..... | ٨٠ |
| – احتجاجه بقلّة مصطلحات النحو والصرف في هذه الأبيات. والردّ عليه ..... | ٨٠ |
| – الردّ على اعتراضه على الاحتجاج بتساوق المعاني ..... | ٨١ |
| – الردّ على اعتراضه على استقلال كل بيت بمعناه ..... | ٨٢ |
| **التعليقة الثامنة**: مناقشة الأمور التي تنفي الوضعَ ..... | ٨٤ |
| – هل يلزم من وضع ابن مالك لهذه الأبيات أن يضع أبياتًا لكل مسألة يجوّزها القياس؟ ..... | ٨٤ |
| – هل يمكن أن يضع ابن مالك بيتين أو أكثر والشاهد في واحد منها؟ ..... | ٨٥ |
| – أثر سهولة النظم على ابن مالك في وضعه وتفسيرُ ذلك لبعض الظواهر ..... | ٨٦ |
| – الردّ على احتجاج المتعقب لنفي الوضع بأدائه إلى تزكية ابن مالك لنفسه ..... | ٨٦ |
| – هل يُمكن أن ينعت ابن مالك نفسه بالفصاحة وبأنه من أئمّة العربيّة؟ ..... | ٨٧ |
| – أدلّة ظاهرة من كتب التراجم تثبت تزكية ابن مالك لنفسِه ..... | ٨٧ |

| | |
|---|---|
| - ثبوت تزكية بعض العلماء لأنفسهم. ومثال لذلك من فِعْل السيوطي ..... | ٨٩ |
| - هل ذكرُ ابن مالك لابن معطٍ في صدر ألفيته يشي بالتواضع؟ ..... | ٨٩ |
| - أمثلة صحيحة للتواضع ..... | ٨٩ |
| - جواز اختلاف ما يقوله الإنسان في خاصّته عن ما يقولُه على الملأ ..... | ٩٠ |
| - ثبوت حطّ ابن مالك من الزمخشري وابن الحاجب في بعض مجالسه ..... | ٩٠ |
| - دعوى المتعقّب اختلافَ أساليب الأبيات، والردّ عليها ..... | ٩٠ |

بسم الله الرحمن الرحيم

# مِهادٌ

لم يكن في نيّتي حين نشرت كتابي (تدليس ابن مالك في شواهد النحو) قبل نحوٍ من سنتين أن أعاودَ القول في قضيّة ابن مالك (ت٦٧٢هـ) مرّة أخرى، فقد طويتُ الكشحَ يوم إذٍ على أن يكونَ ذلك آخرَ عهدي بها لأنَّه خُيِّلَ إليَّ أني قد أودعتُه من الحججِ المفصَّلةِ والبراهين اللائحةِ ما ينطِقُ عنه ويَنضح دونَه. ولم أرَ حاجةً إلى إغراق النّزع في الحجّة واستفراغ المَيعة في المجادلة إذ كانت القضية واضحةً في نفسي كلَّ الوضوح، وكنت أرى (أنّ الحقّ مكتفٍ بظهوره مُبينٌ عن نفسِه مستغنٍ أن يُستدلّ عليه بغيرِه)[1]، وكنت أقدِّر أنّها ستكون كذلك عند عامّة من يطّلع على أدلّتها، فلمّا نُشِر الكتاب تناهت إليَّ بعض الاعتراضات والمنازعات والإشكالات في مسائلَ عِدّةٍ منه، أحدُها بحثٌ نُشر في مجلّة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية عنوانه (براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية)[2] للدكتور رفيع السُّلَمي. وقد رأيتُ أن أجيب عنه لا لقيمتِه في نفسه، فما في البحثِ من قيمةٍ إلا أنّه صار كالقرار الذي ذكرَه الفرزدقُ بحيثُ انصبّت إليه أكثر الشبَه التي أدلَى بها من سبقَه من المعترضين وزادَ عليها غيرَها، وحاولَ أن يكسوَه سِربالًا مزيَّفًا من الموضوعيةِ في التناولِ والنَّصَفِ في الطرحِ، وما بينَه وذلك غَوطٌ نفانِفُ ومهامهُ فِيحٌ. وبعض هذه الشبَه والاعتراضاتِ قد يجوزُ على كثيرٍ من الناس لأنَّه ليس كلٌّ من نظر في هذه القضيّة يجد الوقتَ والقدرةَ على التفتيش في أدلّتها وموازنة حجج الخُصماء والفحصِ عن صدقِها وصحّتها مع استعمال الرويّة وإنعام التأمُّل. فمن أجلِ هذا أزمعتُ الردَّ على هذا البحث منذ أشهرٍ خلَتْ، ولكني كلَّما هممتُ به عدتْ عوادٍ دونَ ذلك تَشعبُ إلى أن وجدتُّ بعض السَّعةِ في الوقتِ والإقبالِ من النفس، فكتبتُ هذا الردَّ مجيبًا فيه عن جميعِ ما ذكرَه إلا نُتَفًا لا خطرَ لها تركتُها، وفرّقت جوابي على ثماني تعليقاتٍ.

وهذا أوانُ الشُّروع فيها.

والله الموفِّقُ.

---

(١) رسائل الجاحظ ٢/ ١٤٤.

(٢) العدد السابع من شهر رجب عام ١٤٣٦هـ بين صفحتي ١٤٩ و٢١٢.

## التعليقة الأولى:

## مناقشة بعضِ ما في المقدِّمة

قال المتعقِّب[1]: (فلقد احترت حين رأيت كتاب تدليس ابن مالك في شواهد النحو للباحث فيصل المنصور لما عرفتُه وعرفه غيري عن ابن مالك من متانة الدّين وعلوّ المنزلة وظهور بركة علمه على أجيال متتابعة من العلماء وطلبة العلم ولصعوبة خفاء مثل هذا الأمر على العلماء المتعاقبين على كتبه عناية ودراية لبعد تواطئهم على عدم ذكر ذلك في مؤلفاتِهم).

والمآخذ على هذا الكلام:

١ – أن مساق بيانه لمعرفته لابن مالكٍ يوهم أنه يثبِته معرفة ويقتلُه خبرًا إلى الحدِّ الذي تنتفي معه كلّ ريبةٍ أو شبهةٍ عنه. ولعمري أَن لو كان وإياه كنَدمانَي جَذيمة أو كنخلتَي حُلوانَ أو كان جارًا مصاقبًا له في حيٍّ واحد أربعين سنةً لجاز لهذه المعرِفة أن تُخيل ولتلك المعاشرة أن تُخلِف، فكيف وإنما عِوَله وعِوَلنا جميعًا في معرفة ابن مالك على ما نقله المؤرّخون والمترجمون، وهم يصدُقون ويكذِبون. وقد يبالغون في التزيّد، وقد يُسرفون في التحيّف. وكما نقلوا دلائل تُشعر بتديّن ابن مالك وصلاحه ووقاره نقلوا أيضًا أشياء قد توجب إن صحّتِ القَدْحَ فيه عند من يرسمون في أذهانهم صُورًا ملائكيّة مطهّرة للعلماء المتقدِّمين كالذي نقلَه عنه الصفديّ (ت٧٦٤هـ)[2] والسيوطي (ت٩١١هـ)[3]. وهم على كلّ حال إنما يحكمون على الرجل بما يرون من ظاهر أمرِه. وقد تخفى عليهم دقائقُ أخلاقه وبواطن أحوالِه.

وعلى أنّ من عادة الناس إذا ترجموا لعلَمٍ أو لغيرِ علمٍ أن يسهبوا في ذكر فضائله ويُخفوا عيوبَه ورديء أخلاقه. وقد نرَى مثل ذلك إلى اليوم إذ نجد في بعض الأعلام عيوبًا قادحةً يعرفها خواصّهم ودُخلاؤهم، فإذا ماتوا طُويت ولم يذكرها المؤبّنون لهم والمترجمون، فلو جاء بعد دهرٍ من يذكر عن المترجَم له، شيئًا من هذا لكُذِّب بحجّة أنه لو كان صدقًا لذكره من ترجموا له. ولولا أنّ كتب التاريخ قيّدت لنا نُبَذًا من زلّات العلماء لم يقع لأحد تصديق ذلك.

---

(١) ص١٥١.

(٢) الوافي بالوَفَيَات ٣/ ٢٨٨، ط إحياء التراث.

(٣) حسن المحاضرة ٢/ ٩٦، ٩٧، ط البابي الحلبي. وراجع أيضًا ما سيأتي في ص٨٧.

**٢**- أنه جعل متانة الدّين كالمانع من التدليس. وهذا غير صواب، فلو سلّمنا أن ابن مالك كان من أصلح الناس وأتقاهم – وهو من أهل الصلاح والتُّقى في ما نحسب - فليس هذا بمانعٍ له من الوقوع في الخطأ والزلَل لأنه بشر يصيب ويخطِئ ويجوز عليه ما يجوز على غيره. وقد وقع في التدليس من نحسبُه أتقى منه وأورعَ كالحسن البصري (ت١١٠هـ) وسفيان الثوري (ت١٦١هـ). وذلك من قِبَلِ أن التدليس قد يجري من الرجلِ على جهة التأويل لا على تعمّدِ الإفساد، فلعلّ ابن مالك اعتلّ لنفسه حين فعلَ ذلك بأنه لم يكذب لعدم مخالفتِه الواقعَ وأنه لن يجرّ ضررًا إلى النحو إما لأنه يضع البيت وفي المسألة أبيات أُخَر قديمة فصيحة يُبنى عليها الحكم وإما لأنه يرَى أن القياس الذي قدَّمَه هو القاضي في المسألة لا البيت الذي وضعَه، فهو يعتدّ ذلك بمنزلة التمثيل وإن أخفَى أنه قائله. وربّما يكون الحاملَ له على ركوبِ مثل هذا والتأوّلِ له هوًى خفيٌّ في حبّ الإغراب والتفرّد عن غيرِه. والصالحون ليسوا بمعصومين من ذلك. وفي هذا يقول ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)(١): (الرجل العظيم في العلم والدّين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونًا بالظنّ ونوعٌ من الهوى الخفيّ فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين).

**٣**- أنه جعل علوّ المنزلةِ كالمانع من التدليس! وليس لهذه الكلمة معنًى إلا الحَشو والتهويل لأن علوّ المنزلة كيفما قلّبتَه وعلى أيِّ وجه أدرتَه لا يمنع من التدليس سواءٌ أكان هذا العلوّ في علم أم جاه أم مال أم مُلك أم غير ذلك، بل قد يكون عالي المنزلةِ كافرًا فاجرًا وفاسقًا خبيثًا. وهذا بيِّن معلومٌ.

**٤**- أنه جعل ظهور بركةِ علمه على من بعده كالمانع من التدليس. وهذه قاعدةٌ جديدةٌ في الجرح والتعديل اخترعها هذا المتعقِّب، فعنده أن كلّ من ظهرت بركةُ علمِه واستفاد الناس منه فلا يصِحّ أن يقع منه التدليس. ويلزمه أن يمتنع أيضًا أن يوصفَ بما هو أشدُّ من التدليس كالكذب والفسق والمجون والبدعة والكفر!

فعلَى هذه القاعدة ينبغي أن يكون الجاحظُ (ت٢٥٥هـ) والزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) اللذان لا تزال تغمرنا بركةُ علمِهما سنيَّين حسنَيِ المعتقَد لا معتزليَّين ويكونَ ما قُرِفا به من الاعتزال من بغي المؤرّخين وإفكهم، وما وشى بهذا الأمر من كتبهم فمنحولٌ عليهم، أو أن نصدِّق المؤرّخين في هذا الذي ذكروه عنهم فيلزمنا أن نجحَد بركةَ علمهم ونحقِّر منه لأن حضرةَ المتعقّب الفاضل يرى أنّ مثل ذينك لا

(١) منهاج السنة النبوية ٤/ ٥٤٣. وانظر تفصيل هذه المسألة في ص٢٦ من هذا النقض.

يأتلفان (حتّى يُؤلَّف بين الضّبّ والنونِ). وينبغي أيضًا أن يكون ابن دريد (ت٣٢١هـ)[1] والتبريزي (ت٥٠٢هـ)[2] وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[3] وأضرابُهم بُرآءَ من ما غُمِزوا به من مجون أو شرابٍ لأنه لو صحَّ ذلك لم ننتفع ببركةِ علمهم!

بل لفظ كلامه يجب أن يشمَل أيضًا أصحاب المخترعات الحديثة من الكُفّار الذين ظهرت بركةُ علمهم علينا وانتفعنا بهم أكثر من بعضِ النّحاة واللّغويّين! وهكذا يقودنا الكلام العاطفي غيرُ العلميّ!

٥- زعمه صعوبةَ خفاء هذا الأمر على العلماء بعد ابن مالك. والصعوبة كلمة مبهَمة، والإبهام قنطرة الإيهام. فإن كان يريد بالصعوبة الاستحالة فهذا بيّن البطلان إذْ لا يقضي بذلك شرع ولا عقلٌ، بل الواقع يدُلّ على أن العلماء في بعض القرون قد تخفى عليهم بعضُ المسائل في سَرارةِ تخصّصاتهم وغيرها. واللُّغويون المحدَثون يوردون كثيرًا من النظريات في النحو والصرف والأصوات والبلاغة والنقد وغيرها لم يكن يعرِفها علماؤنا الأوائل، بل إنّ في بعضِها نقضًا لآرائهم وإزراءً بعقولهم.

وهذا الأمر ينبغي أن يقال في حقِّ كلِّ من جاء برأي لم يُسبق إليه فيقال لأبي الأسود الدّؤليّ (ت٦٩هـ): (قد تحيّرنا في قَبول نقط الإعراب الذي جئت به لصعوبة خفاء هذا الأمر على الصحابة الذين رسموا المصحَف)، ويقال للخليل (ت١٧٥هـ): (يا أبا عبد الرحمن، قد نابَنا الشكّ في كثير من مّا جئتنا به كصورة الهمزة وكأوزان العروض إذْ كيف يخفى هذا على مَن قبلك!)، بل يقال لابن مالك نفسِه: (يا أبا عبد الله، لسنا نقبَل منك الاتّساع بالاحتجاج بالحديث مطلقًا في إثبات أحكام العربيّة لصعوبة خفاء هذا الأمر على من سبقَك من العلماء المتعاقبين على النحو عناية ودراية لبعد تواطئهم على عدم ذكر ذلك في مؤلفاتِهم على الوجه الذي صنعتَه في مؤلّفاتك). وهكذا.

وإن كان المتعقِّب يريد بالصعوبة حاقَّ معناها، وهو الإمكان القليل، فنقول: إذا كان هذا ممكنًا وإن كان قليلًا فلا حاجة إلى طول الضَّجاج والمماحكة لأن من الجائز أن تكون هذه المسألة من هذا القليلِ.

علَى أنّا نستطيع أن نحتجّ هنا على المتعقِّب بحجّة جدليّة ذكرها هو في ما بعدُ[1]. وهي حجّة فاسدة، ولكنها لازمة له في هذا الموضع، وذلك أنه زعم أنه ليس كلّ ما اطّلع عليه ابن مالك أمكننا الاطّلاع

(١) انظر مثلًا تهذيب اللغة للأزهري ١/ ٣١.

(٢) انظر مثلًا معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/ ٢٨٢٤.

(٣) انظر مثلًا الوافي بالوفيات ٢٢/ ١٦٦.

عليه. وإذن يجوز عنده أن يكون ابن مالك قد اطّلع على عشرات الكتب المفقودة التي لا يعرفُها أحدٌ في عصره ولا بعده. فأقول: وكذلك ما يدريك لعلّ أحدًا من العلماء بعد ابن مالك قد نبَّه في كتابٍ له على هذه الأبيات وبيَّن ما فيها من الصّنعة والتوليد ثمّ فُقِد كتابه هذا ولم يصِل إلينا كما فُقِدت تلك الكتب التي ترى أن ابن مالك اطّلع عليها.

❁ فأما عِلّة خفاء هذا الأمر على من بعد ابن مالك فقد عرضتُ لها في كتابي[٣]، وأنا أُلمِع إليها بإجمال.

فمن ذلك:

أ- أن أهلَ هذا العصر لم تكن لهم عنايةٌ بانتخال المسموعِ من كلام العرب والاستيثاق منه خلافًا للمتقدِّمين[٣]، كأنّ بُعد عهدهم بالشعر المصنوع وطولَ السّلامة منه أشعرَهم الأمنَ وألهمهم حسنَ الظنّ وحلّ من نفوسهم قُوَا الاحتراس وصدق التوجّس، إذْ كانت الروايةُ عن العرب ومشافهتُهم قد انقطعت عنهم منذ قُرونٍ.

وأوضحُ بُرهان على هذا هو أنّهم لم يعرضوا قطُّ لهذه الأبيات بشيء من التصديقِ أو التكذيبِ ولا الإثبات أو النفي. ولا تقل: (إنهم سكتوا عنها لثقتهم بابن مالك) لأن هذا قد يصِحّ لو كانوا قد أثبتُوا معرفتَهم لها وأحصوا عدّتها وعرفُوا ما يُذكر من أدلّة وضعهِا ثم سكتُوا عنها بعد علمٍ بها. فأمّا أن يسكتوا عنها سكوتًا مطبِقًا ولا يذكروها بوجهٍ من الوجوهِ فهذا دليل على غفلتِهم التامّة عن هذا الأمر، وهو ما علَّلته آنفًا ببُعد عهدهم بالشِّعر المصنوع، إلا أن يكون ابن مالك قد بلغ عندهم من الوَثاقة مبلغًا تنحطُّ دون قُنّتِه الشكوك والأوهام بحيث لا يُسأل ولا يُحاسب ولا يُمتحَن ما يأتي به. وأعوذ بالله من هذا! ولهذا نستطيع أن نقلِبَ احتجاجَ المخالفِ بعدمِ تنبيههم على هذه الأبيات فنجعلَه حجّة عليه، فإذا قال: (لو كانت هذه الأبيات موضوعة لنبَّهَ هألاء العلماء عليها) قلنا: (لو كانَ هألاء العلماء على الغاية من التثبُّت والتحقيق لدرسُوا هذه الأبياتَ دراسةً فاحصةً سواءٌ أخرجوا من دراستِها إلى قبولها أم إلى رفضها، فسكوتُهم التامُّ عنها يجعلُنا نشكِّك في مدى تثبُّتِهم وتحقيقهم).

---

(١) ص١٦٥.

(٢) ص١٠ فما بعدُ.

(٣) انظر كتابي ص٢٢، ٢٣.

ب- أن عامّة من جاء بعد ابن مالك كانوا يعدّون أنفسهم أتباعًا لمذهبه وتلاميذَ لطريقتِه، فإذا عرفتَ هذا وعرفتَ أن عصرَهم بعيدٌ من تقليبِ الشعر وامتحانِه مع ما غلبَ عليهم من شعرِ المنظومات وشاعَ فيهم من الشِّعر المولَّد لم يكن بمستنكَر عندك أن يسلِّموا بهذه الأبيات دون أن تحدّثَهم أنفسُهم بالشكِّ فيها.

ولا نكاد نجِد بعد ابن مالكٍ من كان ينازعُه منازعةَ النِّدِّ للنِّدِّ غير أبي حيَّان (ت٧٤٥هـ)[1]، وهو رجلٌ واحدٌ، فمظنّة غفلتِه عن مثل هذا الأمر قويّةٌ. وهو بعدُ نحويّ مفسِّر، وليست له معرفةٌ فائقةٌ بالشِّعر صحيحِه ومنحولِه، ولم يتعاطَ التأليف فيه مع كثرةِ مصنّفاتِه وإنْ كان يحفَظ منه طرَفًا، فقد يجوز أن يكون قرأ أبيات ابن مالك مع الأبيات الصِّحاحِ فلم يُؤنس بينهما فرقًا ولا أحسَّ باختلافِ نمطَيهما فظنّها من الشِّعر القديم لأنَّ التفرقة بينهما يحتاج إلى أمر زائد على العلم، وهو ملَكة التفرّس بالأساليبِ. وقد يكون الرجلُ إمامًا في العربيّة واسعَ العلم فيها وفي غيرِها ولكنّه يقرأ شعر امرئ القيس وشعرَ بعض العباسيين فلا يجد بينهما فرقًا ظاهرًا، ولعلّه لو قرأ بيتَ لَبيدٍ الذي سجدَ له الفرزدقُ عندما سمِعه:

وجـــلا السّـــيولُ عـــن الطّلـــولِ كأنهـــا زُبُـــــرٌ تُجِـــــدّ متونَهـــــا أقلامُهـــــا

ثم قرأ بيت ابن مالكٍ:

رؤيـــةُ الفِكـــر مـــا يئـــولُ لـــه الأمـــ ـــــرُ معـــينٌ عـــلى اجتنـــابِ التـــواني

وقيل له: (إنهما لشاعر واحد أو لشاعرين في عصر واحد) لم ينكِر هذا ولم يمارِ فيه. وفي هذا يقول أبو حيَّان: (وكان بعض شيوخنا من من له التبحُّر في علم لغة العرب إذا أسقط من بيت الشّعر كلمةً أو ربع البيت وكان المعيَّن بدون ما أسقط لا يدرك ما أسقط من ذلك... فهذه كلُّها من مواهب الله تعالى لا تؤخذ باكتساب)[2]. ويقول: (... بل أكثر أئمة العربيّة هم بمعزِل عن التصرّف في الفصاحة والتفنّن في البلاغة... وقلّ أن ترى نحويًّا بارعًا في النظم والنثر كما قلّ أن ترى بارعًا في الفصاحة يتوغّل في علم

(١) ليس بصحيح ما يتوهّمه بعض المعاصرين من أن أبا حيّان كان عدوًّا أو مبغضًا أو شديد الخلاف على ابن مالك، بل كان يعرف له فضلَه وعلمَه بآية أنه هو الذي جسَّر الناس على مصنّفاته وكان لا يُقرئ إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل، وشرحَ ألفيته وتسهيله، ولكنّه مع ذلك لا تلبث أن تُنتقض عليه أحيانًا عقدة المعاصرة فتجرِّئه على الغلظة في الردّ عليه أو الحطّ منه وخاصّة إذا خالف بعض المتقدّمين كسيبويه. وهو أمرٌ من جنس الغَيرة لا العِداء، وكما يحطّ أبو حيان أحيانًا من ابن مالك كذلك كان ابن مالك يحطّ من الزمخشري وابن الحاجب، انظر ص٩٠. وللتفصيل في هذا موضع آخر.

(٢) البحر المحيط ١/ ١١٠، ط دار الكتب العلمية.

النحو. وقد رأينا من يُنسب للإمامة في علم النحو وهو لا يحُسن أن ينطق بأبيات من الشعر فضلًا عن أن يعرف مدلولَها أو يتكلّم على ما انطوت عليه من علم البلاغة والبيان)[1].

ونظير هذا ملَكة الأذنِ الإيقاعيّة، وهي التي تَميز بالسماع وحدَه بين الشّعر الموزون والشعر المكسور، فقد يُوهبُها من لا يعرف العروضَ، ويُحرمُها العالم المتحقِّق به.

وكذلك قَرضُ الشّعر، فقد يستوفي الرجلُ علومَه ثم يعجِز عن نظم شيءٍ صالح فيه. ومن هذا قول أبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) لبعض أصحابه: (إني لأغبطكم على قول هذا الشعر، فإن خاطري لا يواتيني على قوله مع تحقّقي للعلوم التي هي من موارِده)[2].

وكذلك تأويل الرُّؤى، فربّما برّز فيه المضعوفُ القليلُ العلم وقصُر عن إدراكه العالم الذكيُّ.

ج- أن هذه الأبيات مفرَّقة في أبواب كتبِه، لكلّ باب منها جزءٌ مقسومٌ. وليس كلّ من جاء بعد ابن مالك قد اطّلع على جميع كتبِه وعرف ما فيها. وليس كلّ من اطلع عليها جميعًا يجب أن يكون قد فطن لضخامة عددها. وذلك لتفرّقها. وأحسب أنها لو جُمِعت في موضع واحد ثمّ عُرِضتْ على بعض العلماء الذين خلفوا ابن مالك لخالطهم الشكّ فيها ولبَعثَهم ذلك على القول في شأنها لأن عددها كبير جدًّا لم يتفرّد بمثله ولا قريبٍ منه أحد من النّحاة حتّى سيبويه (ت١٨٠هـ) المشافهُ للعرب! أجَلْ، حتّى سيبويه المشافهُ للعرب[3]!

فكيف إذا رأى تشابَه ألفاظِها ومعانيها ووازنَ بعضَها ببعضٍ؟ أتراه حين إذٍ سيخفَى عليه أن هذين البيتين خرجا من وعاء واحد؟ وهما قوله:

أرضُـنا الَّـتْ أوتْ ذوي الفقـر والـذَّلْ ... لِ فآضـوا ذوي غِنًـى واعتـزازِ

وقوله:

لـيس ينفـكُّ ذا غِنًـى واعتـزازٍ ... كـلّ ذي عِفّـة مقـلّ قَنـوعِ

(١) البحر المحيط ١/ ١١١.

(٢) معجم الأدباء ٢/ ٨١٧.

(٣) نبّهَ على عدم تفرّد سيبويه بنحو هذا العدد ولا قريبٍ منه الأستاذ صالح العَمري في المنازعة ٣٦ فما بعدَها من الحديث ١٠١١٧ في ملتقى أهل اللغة.

وهو يرَى اجتماع (ذا) و(غنى) و(اعتزاز) على هذا الترتيب مع أنهما شاهدان على مسألتين مختلفتين في بابَين اثنينِ!

وهل تراه يسوّغ أن يكون هذا تصادفًا بين شاعرين؟

ومثلُهما قوله:

لعمري ليُجزى الفاعلون بفعلهم ... فإياك أن تُعنى بغير جميلِ

وقوله:

وِفاقًا بني الأهواء والغيِّ والونى ... وغيرُك معنيٌّ بكلّ جميلِ[1]

وهكذا لو أجرَى سائر أدواتِ النظر في هذه الأبيات.

ومع هذه العِلل كلِّها فقد تعجَّبوا من كثرةِ هذه الأبيات وشكُّوا في توليدِ بعضها لمّا رأوا أسلوبَها لا يُشبِه أسلوب الشِّعر القديم. وذلك كقول العينيّ (ت٨٥٥هـ) في بيتٍ منها: (لم أقفْ على اسمِه. والظاهر أنه من كلام المحدَثين)[2] وقولِه عن آخر: (قيل: إن قائلَه من المولَّدين)[3].

۞ ثمَّ قال المتعقِّب بعدُ[4]: (... الأحكام التي ذكرها الباحث لا يمكن التسليم بها لـ... أنَّ نشرها يُعدّ قدحًا في أمانة ابن مالك وتقليلًا من شأنه وشأن النحويين المتأخرين عنه، وستوقع الدارسين في لَبس...).

ثم ذكر أن من أسباب ردّه هذا الذبّ عن العلماء.

وفي هذا الكلامِ مناقدُ منها:

١- يرى المتعقِّب أنه لا يمكن التسليم بما ذكرتُه في بحثي لأسباب منها أن في هذا قدحًا في أمانة ابن مالك. وهذا منهجٌ عامّيّ لا علميّ لأن مجرّد أداء القول إلى قدح في عالم لا يوجب ردّه، وإنّما يُردّ القول

(١) وفي كتابي ص٣٩ فما بعد أمثلة أخرى.

(٢) المقاصد النحوية ٣/ ١١٦١، ط دار السلام.

(٣) المقاصد النحوية ٣/ ١٣١٨. وانظر كتابي ص١٥ و ٨٦.

(٤) ص١٥٢.

بعد النظر في هذا القدحِ وتعرّف أدلّته وبراهينه. ولو كان اشتمال القول على قَدح كافيًا في إبطاله لما كان ثمة حاجة إلى الفحص عن أدلّته وابتلاء صدقها من كذبها.

٢- أنا لو سلّمنا بأن هذا قَدحٌ مع أن الرأيَ أنه قَدح نِسبيّ لا مطلَقٌ، فيقال: إما أن يكون هذا القَدح حقًّا وإما أن يكون باطلًا، فإن كان حقًّا فليس على المرء جَناح أن يصف به من يستحقّه، ويجب أيضًا التسليم به. وإن كان باطلًا فيُردّ لفساد أدلّته لا لأنه قَدْح إذ مجرّد كونِه قدحًا لا يقضي بردّه وإنكارِه.

٣- زعمُه أن في الحكم بوضع الأبيات تقليلًا من شأن النحويين المتأخّرين عن ابن مالك زعمٌ باطلٌ لأنّ الحكم بعدم معرفتهم ذلك لا يوجب التقليل من شأنهم لأن العلماء قد تخفَى عليهم في بعض القرون بعضُ المسائل[1].

٤- أنه جعلَ من الأسباب التي توجِب ردّ الأحكام التي أوردتّها في كتابي إيقاعَها الدارسين في لَبْس. وهذا القول مردودٌ إذ يقال أيضًا: إما أن تكون هذه الأحكام التي أوردتّها حقًّا وإما أن تكون باطلاً، فإن كانت باطلًا فإنما تُردّ لبُطلانها سواءٌ أوقعَت في لبس أم لم توقع. وإن كانت حقًّا فإن الحقّ لا يوقِع في لَبس، بل اللَّبس كلُّه في وأده وكِتمانه.

واللبسُ أيضًا في أن نوحي إلى طلاب العلم أن يصدّقوا بأن رجلًا في القرن السابع تفردّ بمئات الأبيات من شواهد النّحو لا يعرفها أحدٌ من علماء عصره ولا مَن قبلهم ولا مَن بعدهم! ثمّ يكون هذا العدد الذي تفرّد به لم يتفرّد بمثله ولا قريبٍ منه أحدٌ من علماء النحو المشافهين للعرب حتّى سيبويه!

واللبس أيضًا في أن يقرءوا قول ابن مالك عن بيتٍ من غير أبياتِه: (... فلا حُجّة فيه لشذوذِه، إذ لا يُعلَم له تتمّةٌ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقولُ: سمِعتُ ممّن يُوثَق بعربيّتِه. والاستدلالُ بما هو كذا في غايةِ الضّعفِ)[2] ثم يخالفوه فيحتجّوا بما أوردَه من هذه الأبيات وهو لم يقل في شيء منها: (سمعتُه عن العرب أو عن من يُوثَق بعربيّتِه)!

واللبس أيضًا في أن يروا ما بين هذه الأبيات من شدّة التشابه في الألفاظ والأساليب والمعاني على وجهٍ لا يسوغ فيه إمكان التصادُف ثمّ يسامُوا التصديقَ بأن هذه الأبيات لعشرات الشعراء أو مئاتهم!

---

(١) انظر ما ذكرناه قبلُ في ص١١.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٩٩. وسيأتي حديث عنه ص٦٨.

٦- ذكر المتعقِّب أن من الأسباب التي حملَتْه على الردّ (الذبّ عن العلماء). وهذا غير مقبولٍ لأن الذبّ عن العلماء بإطلاقٍ ليس غرضًا صحيحًا يُسعى إليه، إذ قد يكون فيه الجورُ والعصبيّة والعُقوق للعلمِ والمأثمُ، فلو أن أحدًا ألّف كتابًا في إنكار تدليس الحسن البصري بحجّة الذبّ عن العلماء لكان متعصّبًا جاهلًا ولجنى بذلك على أحاديث النبي ﷺ لأنّ إنكار تدليس الحسن البصري يوجِب قبول جميع ما عنعن فيه وتصحيحَه والعملَ به مع أن بعضه ضعيفٌ، وإنما يُشرع الذبّ عن العلماء إذا كان ما عِيبوا به باطلًا لا دليل عليه كما يُشرع الذبّ عن كلّ مسلم أيضًا.

❁❁❁

**التعليقة الثانية:**

**مناقشة معنى التدليس وما يلتبس به ووصف صنيع ابن مالك**

عقد المتعقّب فصلًا[1] أجرى فيه الحديث عن التدليس وما يلتبس به كالكذب والوضع ونحوهما. وسأذكر رأيي في هذه المسألة بشيء من التفصيل ثم أعود إلى ما ذكرَه فأبيِّن خطأه وخطَله.

فأقول: ها هنا ألفاظ تلتبس وتتداخل ويقع الخلْط بينها، فنحتاج إلى كشفها وتِبيانها، وهي (التدليس) و(الكذب) و(الوضع).

❁ فأما التدليس فهو في اللُّغة مشتقّ من (الدلَس) و(الدُّلْسة)، وهي الظُّلمة[2]، كأنّ بِناء (فعَّلَ) فيه دالٌّ على التعديةِ، فمعنى (دلَّس الأمرَ تدليسًا) جعلَه مظلمًا، وذلك بكِتمان بعض عيبِه على من يضرّه الجهلُ به. ويشهد لكونِ هذا العيب من ما يضرّ الجهلُ به قولهم: (فلان لا يدالس) أي لا يخادع. والمخادعةُ ضررٌ محضٌ بلا شكّ. وقد كثُر استعمالهم له في البيع، فيقولون: (دلَّس فلان السّلعة) إذا أخفَى عيبَها على مشتريها، فكأنه جعل جانبًا منها مظلمًا لا يبيِّنُ للناظر مع ضررِ هذا الكتمان عليه.

ثم اصطلحَ أهل الرِّواية والنظرِ في الأسانيد من المحدّثين وغيرِهم على تخصيصِ عموم معنى التدليس، وهو جعلُ الشيء مظلمًا، بكِتمان بعض عيب ألفاظ السنَد التي يضرّ المخاطَبَ الجهلُ بها إذْ كان هذا من ما يجعلُها مظلِمةً غيرَ مضيئةٍ له. وفي الظّلمة الخفاءُ والاستبهامُ. وذلك من طريقِ التورية والتعريض، وذلك بذكر لفظ يحتمل معنيينِ من طريق الاشتراك اللّفظي أو غيره أحدُهما قريب إلى فهم السّامع بالقرائن، والآخر بعيدٌ من فهمه مع إرادة المعنى البعيد الذي لا يبدُر إلى فهمِه ولا يقعُ بادئ الرأي في وهمِه. وذلك كقول الراوي: (عَن فلان) فيظنّ المخاطَب أن الراوي سمِع هذه الرواية من فِلان فاه لفيه لدلالة القرائن على ذلك من جهة أن الأصل في الإسناد السّماعُ والاتصالُ ولشيوع هذا أيضًا في عُرفهم واستعمالهم، غير أن الراوي لم يرِد هذا المعنى إذ لم يسمع هذه الرواية عن فلانٍ، وإنما سمِعها عن من سمِعها عنه، فاستعمل (عن) بمعناها الآخر الذي لا يخطر في ذهن المخاطَب، قصدًا منه، وذلك ابتغاء التعمية لغرضٍ في نفسِه.

---

(١) ص١٥٤.

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة ٤٨، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٢/ ٨٤، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢/ ٣٦٢.

فالتدليس إذن في معنى التورية والمعاريض غيرَ أنه يخالفهما في أنه لا ينفكّ عن ضرَرٍ يدخل على المخاطَب أو المعامَل من جهةِ جهله هذا العيبَ المخفَى عنه كما بينّا آنفًا. ولهذا يستعملونه في كِتمان عيب السّلعة كما يستعملونه في كِتمان عِيب السند. وفي هذا يقول ابن تيمية: (وأكثر معاريض السلَف كانت من هذا. ومن هذا البابِ التدليسُ في الإسناد، لكنْ هذا كان مكروهًا لتعلّقه بأمر الدّين وكون بيان العلم واجبًا)[1]، فجعل التدليس ضربًا من المعاريض ثمّ فرّق بينهما بأن جعل التدليس مكروهًا لتعلّقه بالدين أو العلم.

أمّا التورية والتعريض فلا يجبُ أن يقترن بهما شيءٌ من الضّرر والمخادعة، بل قد يكون فيهما أحيانًا نفيُ الضرَر عن المتكلِّم كأن يُجبره ظالم على يمين ويُكرهه عليها فيتنصّل بالمعاريض اتّقاءًا لأذاته. ولهذا ألّف المفجّع (ت قبل ٣٣٠هـ) كتابًا في ذلك سمّاه (المنقذَ في الأيمان)[2]، وألّف ابن دُريد أيضًا كتابًا سمّاه (المَلاحن) قال في صدره: (هذا كتاب ألّفناه ليفزع إليه المجبَر المضطهد على اليمين المكرَه عليها فيعارِضَ بما رسمناه ويضمرَ خلاف ما يظهر ليسلم من عادية الظالم ويتخلّص من جنَف الغاشم)[3].

وقد تكون التورية والمعاريض أحيانًا من باب المزاح كقول النبي ﷺ: (لا يدخل الجنّة عجوز)[4]. وقد تكون من باب التملُّح والمفاكهةِ، وهي التي نجدُها في الشِّعر، وخاصّة في شعر المتأخرين[5].

❁ وأمّا الكذب فهو أن يكون للكلام معنًى واحدٌ لا يحتمِل غيرَه مخالفٌ للواقع كأن يقول المتكلّم: (قال فلان كذا) وهو لم يقل ذلك مع أن كلمة (فلان) هذه لا تحتمِل معنًى آخر موافقًا للواقع. والكذبُ محرّم بإجماع. وهو موجب لإسقاط عَدالة فاعله واطّراح الثقة به وترك جميع روايتِه.

ومع أن التدليس مذمومٌ مكروهٌ فليس هو كذبًا البتةَ إذ ليس فيه مخالفةٌ للواقع إلا في أحدِ الوجهَين اللذين يحتملُهما اللفظُ، وهو الوجه الذي يذهب إليه وهَلُ المخاطَب لدلالة القرائن على تعيينه، ولا يُريده المخاطَب، وإنما يريد الوجه الآخر الموافق للواقعِ مع ضعف القرائن الدالّة عليه أو عدمِها ومع علمِه بأن المخاطَب سيذهب ذهنه إلى ذلك الوجه الذي لا يريده، فإذا قلت للمحدِّث المدلِّس مثلًا: (لم قلتَ عَن

(١) الفتاوى الكبرى ٦/ ١٢٣، ط دار الكتب العلمية.

(٢) الفهرست للنديم ١/ ٢٥٦. وتصحّف فيه إلى (الإيمان).

(٣) ص٥٥.

(٤) رواه الترمذي مرسلًا في الشمائل في الحديث ذي الرقم ٢٤١، تح الجليمي. ورُوي موصولًا من أوجه أخرى.

(٥) راجع في بَسط هذا فضّ الختام للصفدي، وكشف اللثام لابن حجة الحموي.

فلان وأنت لم تسمع منه؟ أليس هذا كذبًا؟) فقد يقول: (عن تحتملُ السماع المباشر وتحتمل غيرَ المباشر، وليست هي كسمِعت أو حدّثني، فأنا أريد بعن الاحتمال الثاني لأن اللفظ يُجيزه، وهو غير مخالِف للواقع). فهذا من تدليس الإسناد. ومثلُه تدليس الأسماء أو الشيوخ، وهو أن يغيّر اسمَ شيخه المشهورَ إلى اسمٍ له غير مشهورٍ، فهو في الحقيقة لم يكذب، ولكنَّه أوهمَ خلافَ الواقع لأنَّ الغالبَ أن يضِلّ المخاطبُ عن معرفتِه أو يلتبس عليه بغيرِه من من هو أوثقُ منه.

وإذن فخطأ المدلّس ليس من طريق كذبِه كما ترى، وإنما هو من طريق إيهامه المخاطَبَ أنه يريد المعنى المخالف للواقع وهو في الحقّ يريد المعنى الموافق له. ومن أجل هذا سُمّي تدليسًا نظرًا لمعناه اللغويّ كما فسّرتُ آنفًا. وفي هذا يقول ابن الصّلاح (ت٦٤٣هـ): (وهذا لأن التدليس ليس كذبًا، وإنما هو ضربٌ من الإيهام بلفظ محتمِل)[1]. ويقول المعافى الجريري (ت٣٩٠هـ): (والمدلّس من هألاء ليس بكذّاب في روايته)[2]. وهذا بيِّن معروفٌ.

وقد بقِيتْ بعض القضايا المتّصلة بالتدليس سيأتي ذِكرها إن شاء الله.

❁ وأما الوضْع فالناس يستعملونه بمعنى إنشاء الكلام وصنعِه، فيقولون: (وضع فلانٌ كتابًا في كذا) و(وضع الشاعرُ قصيدةً)، ولكن أهلَ الرّواية لا يستعملونه إلا مقرونًا بالكذب، فلا يقولون: (فلان وضّاع) إلا إذا وضع كلامًا من حديث أو نثر أو شعر ثمّ نسبَه إلى غيرِه نسبةً واضحةً صريحةً لا تحتمِل التوريةَ كأن يضع حديثًا ثمّ ينسبَه إلى النبي ﷺ أو يضع مواعظ ثم ينسبها إلى الحسن البصري أو يضع أبياتًا ثم ينسبها إلى الشافعي أو مجنون ليلى، فهو إذن وضّاع وكذّاب أيضًا، فمن قِبَل أن الوضعَ عندهم يستلزم الكذبَ البحْتَ صارَ الوضّاع عندهم كذّابًا لا من قِبَل مجرّد الوضعِ لأنّ كلّ شاعر وكلّ ناثر هو في الحقّ واضعٌ، وإذا أردنا المبالغة فيه قلنا: وضّاع. وأهلُ الحديثِ يكتفون بتسميتِه وضّاعًا لاصطلاحهم على قَصر هذا اللفظ عليه. وذلك لأن عمَل الراوي إنما هو نقل الحديثِ كما سمِعه إلى غيرِه، فمتى وضعَ فيه حرفًا فلا بدّ أن يكون كذبًا. ولا وجه لأن يكون تمثيلًا أو نحوَه خلافًا لشواهد العلوم.

وإذن فقد يكون الرجلُ بحسَب أصل اللغةِ واضعًا أو وضّاعًا فقط. ويدخلُ فيه كلّ من أنشأ قولًا من شِعر أو نثر.

---

(١) مقدّمته ص٧٥، تح عتر.

(٢) الجليس الصالح ٢/ ٤٢٨.

وقد يكون وضّاعًا كذّابًا، وهو الذي يضعُ الشيءَ ثم ينسبُه إلى غيرِه، وهو ما يسميه أهلُ الرّواية بالوضّاع.

وقد يكون مدلسًا فقط، وهو ما مضَى شرحُه آنفًا. وقد وجدتُّ نصًّا عاليًا يثبت وقوع أحد علماء العربيّة فيه، وهو المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، فقد قال في (الكامل): (وقال آخر في صفة مصلوبٍ، وهو الأخطل) وعلّق على هذا تلميذُه الأثيرُ أبو الحسن الأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ) فقال: (الأخطل الذي يَعنيه رجلٌ محدَثٌ بصريّ، ويُعرف بالأخيطِل. وهو يُعرف ببرقُوقا. وذكر أبو الحسن [وهو الأخفش] أن المبرّد كان يُدلّس به)[1]!. وذلك ليُظنّ أنه الأخطل المشهور. وهذا كما ترى كلام تلميذِه العارف به وليس كلامي.

وقد يكون الرجل مدلّسًا واضعًا. والمراد بالوضع هنا الوضع اللُّغوي، وهو الوضع الذي يُراد به صُنع شيء من القول من شِعر أو نثرٍ. والوضع وحدَه كما ذكرنا ليس من ما يُذمّ، وإنما يُذمّ إذا صحبه الكذب في النسبة. وكلُّ وضع ذمَّه المحدِّثون فإنما هو الوضع المقرون بالكذب. ومن أجلِ التباسه بالكذب ذمُّوه. فإن صحبَه التدليس ذُمّ لأجل التدليس لا لأجل الوضع، فقد آل بنا الأمر إذن إلى التدليس.

ومثالُ هذه الصّورة ما ذكره أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) عن الليث (ت بعد ١٧٥هـ) إذ قال: (فمن المتقدّمين اللّيث بن المظفر الذي نحلَ الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة لينفّقه باسمه ويرغّب فيه من حوله. وأُثبتَ لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ الفقيه [وهو الإمام إسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨هـ] أنه قال: كانَ اللّيث بن المظفّر رجلا صالحًا، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين فأحبَّ اللّيث أن ينفِّق الكتاب كلّه فسمَّى لسانه الخليل، فإذا رأيت في الكتاب (سألتُ الخليل بن أحمد) أو (أخبرني الخليل بن أحمد) فإنّه يعني الخليل نفسَه. وإذا قالَ: (قالَ الخليلُ) فإنما يعني لسان نفسه. قالَ: وإنّما وقع الاضطراب في الكتاب من قِبَل خليل اللّيث.

قلت: وهذا صحيح عن إسحاق، رواه الثّقات عنه)[2].

---

(١) الكامل ٣/ ٩٤٤، تح الدالي.

(٢) تهذيب اللغة ١/ ٢٨. وقبلَه ذكر ذلك أبو الطيّب اللغويّ في مراتب النحويين ص٥٧. وقد سبقَ أن ساق هذا النصَّ الأستاذ صالح العَمْري مستدلًا به على وقوع الوضع (أي بمعناه اللغويّ) من رجل موصوف بالصلاح. وذلك في المنازعة ٤ من الحديث ٣٣٠٦٨٣ في ملتقى أهل الحديث.

ففي هذا الفعل من اللّيث تدليس مقرونٌ بالوضع، فأما التدليس فمن جهةِ استعمالِه لفظًا يحتمل أمرين على الوجه الذي ذكرناه في الكلام على التدليس، وهو لفظ (الخليل). وأما الوضع فهو الكلام الذي أنشأه هو وأدخله في كتاب العين من طريق هذا التدليس.

وسواءٌ أصحّ هذا الأمر عن الليث أم لم يصِحّ فإنا لم نرَ أحدًا رماه بالكذب ولا جعلَه وضَّاعًا بالمعنى المصطلح عليه عند أهل الحديث، بل إنّ الأزهريَّ نفسَه سماه في موضعٍ آخر تدليسًا لا كذبًا فقال: (وكلما قال [يعني الليثَ]: قلت للخليل فقال. أو قال: سمعت الخليل. فهو الخليل بن أحمد لا تدليس فيه. وإذا قال: قال الخليل. ففيه نظر)[1] أي فيه تدليس بدلالة مفهوم المخالفة.

وقد وصفَه ابن راهويه مع ذلك بالصّلاح ولم يرَ تدليسه مناقضًا له ولا مانعًا منه، ولم يتعقّبه الأزهري في هذا.

ففي هذين النصّين عن اللّيث والمبرّد شاهدٌ على أن التدليسَ ليس مصطلحًا خاصًّا بأهل الحديث كما زعم بعضهم، وشاهدٌ أيضًا على أنّه قد وُصف بالتدليس بعضُ اللّغويين أحدُهم إمامٌ من أكبر أيمّة النحو، والآخر إمامٌ متّبَع في اللّغة. وشاهدٌ على أن التدليس المقرونَ بالوضع لا ينافي الصّلاح. وإذا علمنا أنه قد وقع في مثل هذا نفرٌ من أيمّة الحديث وصُلحائهم وفي حديث النبي ﷺ فكيف نستبعد أن يقع فيه بعض علماء اللغة وفي شواهد من اللُّغة وهم في الغالب أقلُّ تديّنًا وتورّعًا!

❁ وإذا نظرنا في صنيع ابن مالك رحمه الله وجدناه أقربَ ما يكونُ إلى صنيع اللَّيث. وذلك أن ابن مالك نسبَ نحو ثلاثة وأربعين بيتًا من الأبياتِ التي تفرّد بذكرِها إلى (الطائي) أو (رجلٍ من طيِّئ) أو نحوِ ذلك. فأوّل الأمر أنه لا يُسمّي بذلك (كاذبًا) لأن لفظ (الطائي) يحتمل أمرين، أحدهما أن يُراد به طائيّ قديمٌ يُحتج به. وهو الاحتمال القريب السابق إلى ذهن لدلالة القرائن عليه كما هو بيّن. والآخر أن يريدَ به نفسَه لأنه طائيُّ النسَب. وهذا المعنى هو المقصود، ولكن المخاطَب يظنّ المقصود هو الأول لا هذا. وذلك لضَعف دلالة القرائن على هذا الاحتمال. ومثل أيضًا قوله: (قال رجل من العرب) أو (قال آخر). وهو داخلٌ في (تدليس الأسماء). وقد ذكرتُ في كتابي الدلائلَ على وقوع هذا التدليس، وذكرت أيضًا امتناع أن يكون تمثيلًا[2]. وأمرٌ آخر، وهو أنّه لا يُسمّي أيضًا وضّاعًا لأن الوضع إذا أُطلِق فإنما يُراد

(١) التهذيب ٣/ ٤٣٦.

(٢) ص٧٧ فما وراءُ. ويأتي لذلك مزيد بيان ص٢٧.

به الوضع المقترن بالكذب. فإن أريد بالوضّاع أنه وضعَ أبياتًا فنعم، ولكن هذا وحده ليس من ما يُذمّ به أحدٌ لأن كلّ من صنعَ كلامًا فهو واضع له ووضّاع على المبالغةِ، وإنما يُذمّ بنسبته الكلامَ إلى غيرِه، فإن كذبَ في هذا فمن جهةِ الكذب يُذمّ لا من جهةِ الوضع، ألا ترى أنه لو كذبَ ولم يضع شيئًا لكان جُرمه وجرم الكاذب الواضع سواءًا؟ وإن نسبَه إلى غيره من طريق التدليس فبسبب التدليس يُذمّ لا بسبب الوضع لأن من حقِّه أن يضع ما شاءَ من كلام ولو في كتب العلوم كالنحو والتصريف مثلًا لغرض التمثيل، ولكن ليس من حقِّه أن يوهِم في نسبتِه. وينبغي حين إذٍ أن يعامَل معاملة المدلّس لا معاملة الوضّاع المراد به عند أهل الحديثِ الكذّابُ.

ولو قال ابن مالك في شيء من الأبيات التي وضعَها: (قال طرفة بن العبد) مثلًا أو (قال حسان بن ثابت) أو نحو هذا من الأسماء التي لا تحتمِل معنيين أحدهما موافق للواقع لكان بذلك كذّابًا، ولكنه لم يفعل شيئًا من ذلك، وإنما ذكر لفظ (الطائيّ)، وهو كما ذكرتُ يحتمِل معنيين أحدُهما موافقٌ للواقع والقرينة عليه ضعيفة. وهذا هو التدليس.

وإذن فابن مالك ليس كذّابًا ولا وضّاعًا، وإنما هو مدلّس. والمُراد بالتدليس هنا التدليس المعروف عند أهل الحديثِ لا التدليس المشتهر على ألسنة العامّة لأن العامّة قد ابتذلُوه حتّى صيّروه رديفًا للكذبِ، فكثيرًا ما تسمعهم يقولون: (هذا كذب وتدليس). ولهذا ذكر بعضهم أنَّ (التدليس اسمٌ ثقيلٌ شنيعُ الظاهر لكنّه خفيفُ الباطن سهلُ المعنى)[1] يعني بالنسبة إلى الكذب. وربما عطف بعض المتقدّمين التدليس على الكذب، ولكن ليس هذا أصلَ معناه.

❁ وها هنا مسائل مهِمّة تتعلّق بالتدليس لا بدَّ من بيانِها بإيجازٍ، وهي هل التدليس يناقض الصلاح والتديّن؟ وهل هو مسقطٌ لعدالة فاعله وللثقة به؟ وهل هو موجبٌ لاطراح رواية فاعله؟ وهل يلزم من فِعلِه سوءُ النيّة وخبثُ القصد وإرادةُ الإفساد في العلم؟ وهل يُلحق بالكذِب أحيانًا؟

وسأجيبُ عنها واحدًا واحدًا إن شاء الله.

أما **الأول والثاني**، وهو هل التدليس يناقض الصلاح والتديّن، وهل هو مسقِط لعدالة فاعلِه وللثقةِ به، فسأدعُ كلِمات العلماء تُجيب عنه، قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): (وقال خلقٌ كثيرٌ من أهل

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٦٧، ط أضواء السلف.

العلم: خبرُ المدلّس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذّاب ولم يروا التدليس ناقضًا لعدالته)[1]. وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) عن أحدهم: (ثقة مدلّس)[2]. وقال عن آخر: (ثقة حافظ عارف بالقراءة ورِع، لكنه يدلّس)[3]. وقال يحيا بن معين (ت٢٣٣هـ) عن أحد الرّواة: (صدوق مدلّس)[4]. وقال أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ) عن آخر: (صدوق يدلّس)[5]. وقال المعافى الجريريّ: (والمدلِّس من هألاء ليس بكذّاب في روايته ولا مجروح في عدالته ولا مغموص في أمانته، وأعلام الفقهاء يحتجّون في الدّين بنقله)[6]. وقال ابن تيمية: (فإن تدليس الرواية والحديث أعظم من تدليس المبيع، لكنّ من فعله متأولٌ فيه، فلم يُفسَّق)[7] . وأمثال هذا فاشٍ كثيرٌ لا يؤتَى عليه. وفي ما ذكرتُ كفايةٌ ومَقنعٌ.

وأما **الثالث**، وهو هل التدليس موجِبٌ لاطّراح رواية فاعلِه، فالجواب أنه لا تُقبَل روايته إلا إذا عزَاها بلفظٍ صَريح لا يحتمِل معنيين بحيث يُؤمَن تدليسُه، قال الشافعي (ت٢٠٤هـ): (ومن عرفْناه دلّس مرّة فقد أبان لنا عورتَه في روايته. وليست تلك العورةُ بالكذب فنردَّ بها حديثَه ولا النصيحةِ في الصدق فنقبلَ منه ما قبِلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلّس حديثًا حتى يقول فيه حدثني أو سمعتُ)[8].

وأما **الرابع والخامس**، وهو هل يلزم من فِعلِه سوءُ النيّة وخبثُ القصد وإرادةُ الإفساد في العلم؟ وهل يُلحق بالكذِب أحيانًا؟ فالحقُّ أنه ليس من غرضِ المدلّس ولا أَرَبِه في التدليس أن يتّخذَه سبيلًا إلى التلعّب بالعلم أو إفسادِه أو دسِّ الزَّيف والاضطرابِ فيه، وإنما الحامل له عليه أغراضٌ مختلِفةٌ مِلاكها طلبُ الحظّ للنفس بالتزيّن وابتغاء التميُّز عن الأقران. وهذا من الهوى الخفيّ الذي قلّما يسلَم منه أحدٌ[9]، وهو من قبيل حبّ الرئاسة والشَّغف بالحمد وذهاب الصِّيت. ومن هذا ينشأ التنافُر بين الأقران

(١) الكفاية في علم الرواية له ٣٦١، ط المكتبة العلمية.

(٢) تقريب التهذيب ٢٧٤، ط دار العاصمة.

(٣) تقريب التهذيب ٤١٤.

(٤) أخبار القضاة لوكيع ٢/ ٥٤.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٥٦، ط دار إحياء التراث.

(٦) الجليس الصالح ٢/ ٤٢٨.

(٧) المستدرك على مجموع الفتاوى ٢/ ٩٢. و(متأول) خبر (لكنّ).

(٨) الرسالة فقرتا ١٠٣٣- ١٠٣٥، تح شاكر.

(٩) راجع ما ذكرنا ص١٠.

والمتعاصرين وذوي الصِّناعة الواحدة ونحوِهم وإن كانوا من العلماء الموسومين بالصّلاح والتقوى. ومن تصفَّحَ أخبارَ العلماء وسِيَرَهم لقيَ من شواهد هذا عجبًا!

ولو كان من غرضِ المدلِّس إفسادُ العلم وإدخال الخوَر عليه والوهنِ فيه لكان ينبغي أن لا يضطرّه شيءٌ إلى احتمال التدليس مع ما فيه من ضِيقٍ، والرغبةِ عن الكذب مع ما فيه من سعةٍ لأن هذا الغرض لا تنطوي عليه إلا أضلاعُ رجلٍ خِيطت على بِغضة للعلم ونَصْبٍ له وفرَح بمُصابِه، فأيُّ ورعٍ بعد هذا قد يحجزُه عن الكذب؟

وقد بيّنت آنفًا أن التدليس ليس كذبًا باعتبار حقيقتِه، ولكنا نجِد من العلماء من شدَّد في التدليس وغلَّظ جُرمَه، من ذلك قول شعبة بن الحجّاج (ت١٦٠هـ): (التدليس أخو الكذب) وقوله: (لأن أزني أحبُّ إليّ من أن أدلِّس)[1]. وهذا القولُ منهم محمولٌ على اعتبار مآل التدليس لا حقيقتِه لأن التدليس قد يؤدّي أحيانًا إلى ما يؤدّي إليه الكذب من التباس الحقِّ بالباطل وعُسر التمييز بينهما. وهو مع ذلك قولٌ مردودٌ عليهم، فإن حقيقة الكذب كما ذكرتُ مباينة لحقيقة التدليس. والشيء إنما يعرف اسمُه بالنظر في حقيقته لا بما لعله يحصُل من مآلاتِه. وفي هذا يقول ابن الصّلاح: (وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير)[2].

۞ وإذا صحّ هذا كلّه فمن الخطأ أن يقال: (كيف يكون ابن مالك مدلّسًا وقد وُصف بالصّلاح والعبادة والصّدق؟) إذْ لا تضادّ بين هذه الأوصافِ، فقد تجتمع في رجلٍ واحدٍ.

ومع ذلك فتدليس الأسماءِ، وهو الذي وقعَ فيه ابنُ مالكٍ، أخفُّ كراهيةً من تدليس الإسناد، قال ابن الصّلاح: (وأما القسم الثاني [وهو تدليس الشيوخ أو الأسماء] فأمرُه أخفُّ. وفيه تضييع للمرويِّ عنه وتوعيرٌ لطريق معرفتِه على من يطلُب الوقوفَ على حاله وأهليّتِه. ويختلِف الحالُ في كراهة ذلك بحسب الغرض الحاملِ عليه)[3].

(١) الكامل لابن عدي ١/ ١٠٧، ط دار الكتب العلمية.

(٢) المقدمة ص٧٥.

(٣) المقدمة ص٧٦.

ومن الخطأ أيضًا أن يظنّ أن وقوعَه في التدليس موجبٌ لفساد النيّة وخبثِ القصد تجاهَ العلم، فإن هذا من صفةِ الوضّاع أي الكذّاب لا المدلّس. وقد بينتُ أن ابن مالكٍ ليس وضّاعًا بالمعنى الاصطلاحيّ المعروف.

۞ فإذا شئنا أن نتناهى إلى الغاية في حسن الظنِّ به والتأوُّل له في الوقوع في هذا التدليس فإنا نقول:

إنَّ المسائل التي وضع فيها ابن مالك أبياتًا على ضربين:

أ- ضرب أراه إعمالُ القياس فيها رأيًا، ولكن أعْوزه الشاهدُ من السّماع عن العرب، فوضعَ بيتًا أو أبياتًا لتكونَ كالتمثيل لما يراه في هذه المسألة من حكمٍ مبنيّ على مجرّد القياس ثمّ دلَّس هذا التمثيل.

والظاهر أن من ما حملَه على ذلك إرادتَه تقويةَ رأيه الذي بنَاه على القياس بشاهدٍ قد يُظنّ سماعًا صحيحًا. وفي هذا تنفيقٌ لرأيه ومظاهرةٌ له وحملٌ للناس على قَبولِه. وكأنّه يرَى أنه من القوّة بحيث ينبغي الأخذ به والمصيرُ إليه لأنه متى سهُل على من بعدَه منازعتُه في صحّة القياس الذي قدّمه ثمّ رأى الشاهدَ من الشِّعر وخالَه حجّةً فإنه سينكصُ دونَه ويذعنُ له ولن يكون في طوقِه أن يدفَعَه لأنه سماع لا قياس. وقد أوردت في كتابي أمثلةً لاغترار من بعده بمثل هذا[1].

وسأذكر لذلك مثالين:

١- رأى ابن مالك أن القياس يقضي بمجيء الخبر جملةً طلبيّةً إذ لا فرق بينه وبين المفرد الطلبيّ، وقد جاء الخبر مفردًا طلبيًّا في قولهم: (كيف أنت؟)، ولكنَّه لم يجد على هذا نصًّا من السّماع، فوضعَ بيتًا، وقال: (وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًّا نحو: كيف أنت؟ ثابتٌ باتّفاقٍ، فلا يمتنع ثبوتُه جملةً طلبيّةً بالقياس لو كان غير مسموع. ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب كقول رجل من طيّئ:

قلــبُ مــن عيــلَ صــبرُه كيــف يســلو  صـــــاليًا نـــــارَ لوعـــــةٍ وغـــــرامٍ؟)[2]

٢- أدَّاه القياس إلى أن (كان) وأخواتِها لها مصادر بحجة دخول (أنْ) عليها، وهي تئوّل وصلتَها بمصدر، ولكنه لم يجد شاهدًا من السماع على ذلك فوضع فيها بيتًا، وقال: (... أن هذه الأفعال لو لم يكن

(١) ص٩٣ فما بعد. وهو مهمّ.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٠. وانظر أيضًا ص٨٥ من النقض.

لها مصادر لم تدخل عليها أنْ، كقوله تعالى: ﴿إلا أنْ تكونا ملكين﴾ لأنّ أنْ هذه وما وُصلت به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحًا في قول الشاعر:

ببـــذلٍ وحلـــمٍ ســـادَ في قومِـــه الفتـــى وكونُـــك إيّـــاه عليـــك يســـيرُ)[1]

ب- وضرب من المسائل ساعفَه فيها الشاهد الصحيح الصريح عن العرب، ووضعَ فيها مع ذلك بيتًا أو أكثر، فهذا من ما أحسب أن الباعثَ له عليه إما إيهامُ كثرة الشواهد الواردة في المسألة ليخلُص من ذلك إلى جواز القياس عليها، وإما الشّغف بالتكثّر والإغرابِ والبُسوقِ على غيرِه بذكر شواهدَ لا يعرفونها[2].

وسأذكر أيضًا مثالين لهذا:

١- ذكرَ ابن مالك ثلاثة شواهد صحيحة في عوْد الضمير على متأخر عنه لفظًا ورتبةً وزادَ عليها ثلاثة أبيات من وضعِه ثم قال: (والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا. والصحيح جوازُه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها)[3]، فهذه من ما وضعه إيهامًا لكثرة الشواهد في المسألة.

٢- عرَضَ لمجيء الحال مؤكّدة لعاملها الموافق لها لفظًا ومعنًى فذكر مثالين من القرآن ومثالًا صحيحًا من الشّعر وزادَها بيتًا من وضعِه[4]، فهذا وأمثالُه من ما يظهرُ أنّ علّته حبُّ التكثّر والإغراب.

وهذا كلُّه يرجع إما إلى تقوية الرأي ونصرتِه وإما إلى الرغبة في الانفراد بشواهدَ غريبةٍ لا يعرفها غيرُه ونحوِ ذلك من الأغراض التي من أجلها يدلِّس المدلِّسون وإن كانوا من الصالحين. وأيًّا ما يكن ذلك فليس من بين هذه الأغراض القصدُ إلى إفساد العلمِ والعبثِ به.

❁ فإن قيل:

صحيحٌ أنّ ابن مالك لم يصرِّح مرَّة واحدةً بنسبة هذه الأبيات إليه، وإنما نسبَ ما نسبَه منها إلى (رجلٍ من العرب) ونسبَ بعضها إلى (الطائيِّ) أو (رجلٍ من طيّئ)، وصحيحٌ أنَّ هذا من ما يوهِمُ أنَّ قائلَها من

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٣٩. وانظر اغترار السيوطي به في همع الهوامع ٢/ ٧٤.

(٢) وانظر مزيد بيان لهذا في ص٥٤، ٨٦.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٧.

الشعراء الذين يُحتجُّ بهم كما وقع هذا حقًّا، ولكن ذلك لا يقطع بتعمُّدِه التدليسَ، إذ لعلَّه أرادَ بها مجرَّد التمثيلِ لأنه لمّا كان الأمرُ عند سَوْقها متردِّدًا بين أن يقول: (كما قلتُ) وبين أن يقول: (كما قال الشاعر) أو (كما قال الطائيُّ) نزع إلى الوجهِ الثاني اتِّفاقًا من غيرِ إرصادٍ لذلك ولا قصدٍ إلى التعميةِ على المخاطَب، وذلك لطولِ إلْفِه لطريقةِ إنشاد الشِّعر في كتب النّحو إذِ المعهودُ أنها تساق بغيرِ ضميرِ المتكلِّم. وإنما لم يتكلَّف التنبيه على أنها من وضعِه لأنَّه لم يرَ الحاجةَ داعيةً إلى هذا إذْ هي عنده شواهدُ للتمثيلِ، وغفَل عن كون من بعدَه قد يخالفُه في صحَّة الاحتجاج بالقياس الذي أدلَى به، فإذا رأى هذه الشواهدَ التي وضعها للتمثيلِ انقاد لها وأخذ برأيِه. ولولا ذلكَ لم يأخذ به.

فالجواب عن هذا من وجهين:

**الأول**: أنَّ ابن مالك لم يكن من الغفلةِ وقلَّة الفِطنة بحيثُ يخفى عليه مثلُ ذلك، فها هو ذا قد انتبَه لعدمِ تمثيل سيبويه لمسألة واحدةٍ في كتابِه، فجعلَه من شواهد أمانته وكمال عدالته حين ترك التمثيلَ لأن لا يُعتقد أنه من ما استعملتْه العرب، فقال في ذلك: (وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعدٌ لكن سعيدٌ، ولا تزر زيدًا لكن عمرًا. فمن كلامهم لا من كلام العرب. ولذلك لم يمثّل سيبويه في أمثلة العطف إلا بولكن. وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته لأنه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو. وتركَ التمثيلَ به لأن لا يُعتقد أنه من ما استعملتْه العرب)[1]، فهو كما ترى عارفٌ بخطَر التمثيلِ في موضع الاستشهادِ وأنَّ فعلَه مع ترك التنبيه عليه مِخِلٌّ بكمال الأمانة والعدالة لأدائه إلى اعتقاد أنه من شواهد العرب الصِّحاح، فكيفَ يظنّ ظانٌّ أنه قد يفارقُه مثل هذا الانتباه في نحو سبعِ مئة بيت فرّقَها على ستّةٍ من كتبِه مستغرقًا في نظمها السنينَ الطِّوالَ، فليست هي بيتًا ولا بيتين ولا هي بنتُ ليلتِها فيجوزَ أن تفرُط منه قبلَ أن يتفكّر في آثارِها ويسألَ نفسَه ما دَبيرُها وتتأوَّبَه الفكرةُ بعد الفكرةِ في شأنِها وفي إمكان اغترار المخاطَب بها؟ هذا مع إصرارِه على كِتمان هذا الأمرِ البتةَ عن طلابِه وخاصّتِه في هذه المدّة الطويلة. ومثل هذا لا يمكن أن يكون عفوًا.

**الثاني**: أنّ ابن مالكٍ لم يكتفِ بنسبة ما نسبَه منها إلى (رجل من العرب) وإلى (الطائيِّ)، وإنما نسبَ بعضها إلى (رجل من فصحاء طيِّئ)[2] وإلى (بعض الفصحاء) كما قال[1]:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٢.

كقـــــــولِ بعـــــــض الفصـــــــحاء منشـــــــدا:

لم يُعـــــــــــنَ بالعليـــــــــــاءِ إلا ســـــــــــيِّدا

مريدًا بذلك نفسَه. ولو كانَ غرضه من إخفاء نسبة هذه الأبيات مجرَّدَ صرفها عن ضمير المتكلِّم إلى ما يجاري المعهود في إنشاد الشِّعر لم يحتج إلى نعتِ نفسِه بالفصاحةِ، فإن ذلك لا يكون إلا عن إرادةٍ للتعمية على المخاطَب لكي يحسب هذا الشِّعر من ما يُحتجُّ به. وهذا هو عين التدليس.

وزدْ على هذا أيضًا وصفَه لبعضها بأنها من (حجج البصريين) أو (من السماع) أو (الوارد) أو (دليل على صحة الاستعمال) أو (من أظهر الشواهد على صحّة الاستعمال)[٢]، فهذا كلُّه ينفي أن يكونَ إخفاء النسبة قد وقع من ابن مالكٍ عفوًا من غير قصد ولا تعمّد.

❁ وقد جرَّ هذا التدليس آثارًا منكَرةً منها:

أ- أن طائفة من من جاء بعدَه رأوا في هذه الأبيات الموضوعة شواهدَ صريحةً لا يسعُهم العدولُ عنها فرجَّحوا بعض آرائِه اغترارًا بها. ولو علِموا أنَّها موضوعةٌ وأن لَّيس في تلك المسائل إلا مجرَّدُ القياس فربّما رجّحوا غيرَها. وقد عرضتُ في كتابي عددًا من الأمثلة لذلك[٣].

ب- أنّه وردَت في بعض هذه الأبيات ألفاظٌ وأساليبُ لا تُعرَف في شِعر الاحتجاجِ لم يتعمَّد ابن مالك إيرادَها إذْ لم يستشهِد بها على صحّة هذه الألفاظ أو الأساليبِ، وإنما استشهدَ بها على مسائلَ أخَرَ، فاحتجَّ بها من جاء بعدَه. ومثالُ ذلك أسلوب (لا غيرُ)، فإنّه لم يرِد في نثرٍ ولا شِعر صحيحٍ. وقد وضعَ ابن مالك هذا البيت[٤]:

جوابًـــا بـــه تنجـــو اعتمِـــد، فوربّنـــا  لعَـــن عمـــلٍ أســـلفتَ لا غـــيرُ تُســـأل

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٧.

(٢) انظر تفصيل هذا في كتابي ص٨١ فما بعدُ.

(٣) ص٩٣ فما بعد.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٩.

واستشهد به على دخول اللام على معمول جواب القسم في (لَعن عمل)، فاحتجّ به بعض من جاء بعدَه على صحّة أسلوب (لا غيرُ) كالفيروزبادي (ت٨١٧هـ)، فإنه قال: (قيل: وقولهم: لا غيرُ. لحنٌ[١]. وهو غير جيّد لأنه مسموع في قول الشاعر:

جوابًا به تنجو اعتمِد، فوربّنا لعَن عملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسأل

وقد احتجّ به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل)[٢].

ومثالٌ آخرُ تقديم (ما دام) على عاملها نحو (ما دام زيدٌ مجتهدًا فسينجح)، فإنّه من الأساليب التي لا تُعرَف في عصر الاحتجاجِ. وقد وضع ابن مالكٍ هذا البيت:

ما دامَ حافظَ سرّي من وثقتُ به فهْو الذي لستُ عنه راغبًا أبدا[٣]

شاهدًا على توسيط خبر (دام) التي تعمَل عمل (كان)، فاحتجّ به مجمع اللغة في القاهرة على صحّة الأسلوب السابق[٤].

ج- أنّ هذه الأبيات أحدثت ضروبًا من الخَلْط في نسبتِها فنُسِب بعضها إلى شعراء قُدماء وربّما أُلحِقت بدواوينِهم، وذلك كتأبّط شرًّا وزياد بن سيّار والكلحبة اليربوعي وعبد الله بن رواحة وكعب بن زهير وبُجير بن زهير ومحمد بن عيسى التيمي أو مهلهل الكناني ومجنون ليلى ورؤبة بن العجّاج والفرزدق وذي الرمّة. وأُدخِل بعضُها في شعرِ طيِّئ[٥]. ونُسِب إنشاد بعضِها ضلّةً إلى بعض المتقدّمين كسيبويه والأخفش (ت٢١٥هـ) والأصمعي (ت٢١٦هـ) وكراع النمل (ت٣١٠هـ) وأبي علي الفارسي وابن جني (ت٣٩٢هـ) وابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ورضي الدّين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)[٦]. وهذه جنايةٌ عظيمةٌ لا حدّ لها!

---

(١) راجع مثلًا مغني اللبيب لابن هشام ص٢٠٩، تح المبارك.

(٢) القاموس المحيط (غير). وانظر أيضًا تحفة الغريب للدماميني ١/ ١/ ٥٥٨، ومجيب النِّدا للفاكهي ص٣٣.

(٣) ليس في كتبه المطبوعة، ولكن نسب إنشاده إليه ابنُ هشام في تخليص الشواهد ص٢٤٠، وناظرُ الجيش في تمهيد القواعد ٣/ ١١١١. ونقلُ الأخير يدلّ على أنه من إحدى نسخ شرحه للتسهيل كما يتبيّن لك إذا وازنته بشرحه المطبوع ١/ ٣٤٨. وانظر في الكلام على نُسَخ التسهيل ص٧٣ من هذا النقض.

(٤) في أصول اللغة ٣/ ١٤١.

(٥) انظر شعر طيئ وأخبارها لوفاء السنديوني ٢/ ٧٨٢، ٧٨٥، ٧٩٢.

(٦) يأتي بيانٌ لبعض ذلك في هذا النقض. وانظر حواشي كتابي ص١٠١، ١٠٥، ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٣.

۞ فإن قيل:

فكيف يمكن أن يفعلَ ابن مالك هذا مع ثنائه على صنيع سيبويه حين ترك التمثيلَ لأن لا يُعتقَد أنه من كلام العرب؟

فالجواب أنه ليس يجِب في كلِّ من قال قولًا أو اعتقَدَه أن يفعلَه، فما أكثر من يقبِّح الشيء ويأتيه ويحسِّن الشيء ويجتنبُه. وأنت ترى هذه الخَلَّة مستوليةً على أكثر النَّاس باختلاف طبقاتِهم وتباين مراتبِهم، فما أكثر ما ترَى الرجلَ الخئونَ الغادر يمدحُ الأمانة، وترى الفاجرَ الأثيمَ يدعو الناس إلى التقوَى!

وفي هذا يقول عبد الله بن همّام السَّلوليّ:

وذمُّوا لنا الدنيا وهم يرضعونها أفاويقَ حتّى ما يدُرّ لها ثُعْلُ

ويقول مالك بن دينار (ت١٣٠هـ): (لربما رأيتُ الحجّاج يتكلمُ على منبره ويذكر حسنَ صنيعه إلى أهل العراق وسوءَ صنيعهم إليه حتى إنه ليخيّل إلى السامع أنه صادقٌ مظلومٌ!)[1].

فلا يلزَم إذن من إعجاب ابن مالك بفعلِ سيبويه أن يفعلَ مثلَه إما متأوّلًا وإما غيرَ متأوّل. وأنت تعلَم أن بعض من وُصِفوا بالتدليس كانوا من أهلِ الصّلاح والورعِ والعبادةِ، ففعلُوا معَ ذلك بتأوُّلِهم ما لا يُشكّ في ذمِّه.

۞ وإذْ فرغنا من هذا التمهيدِ فلنعلِّقْ على ما بعض ذكرَه المتعقِّب في هذا الصدّدِ.

قال المتعقّب[2]:

(وقد ابتدع الباحث معنًى مبهَمًا للتدليس الذي فعله ابن مالك حيث قال: التدليس هو أن يكون للّفظ معنيان أحدُهما مخالف للواقع، وهو القريب إلى فهم السّامع بالقرائن، والآخر موافق للواقع، وهو بعيد عن فهم السامع، فتستعمل هذا اللفظ مع علمك بأن السامع لن يفهم منه إلا المعنى القريب غير المراد...

(١) البيان والتبيين ٢/ ١٣٥.

(٢) ص١٥٤.

قال المتعقّب: وهذا كلام فيه نظر لأنه لو كان السامع لا يفهم من إيراد ابن مالك لتلك اللفظة الموهمة إلا الكذب لما خفِي تدليس ابن مالك على النحويين المتأخرين عنه).

وفي هذا الكلام مآخذ عدَّةٌ، منها:

١- أنه زعم أني مُبتدع تفسير التدليس بهذا. وهذا غير صحيح، ذلك بأنّ التدليس في معنى التورية والمعاريض إلا أنه يتعلَّق بما يجبُ بيانه ولا يجوز كِتمانه. وقد عرَّف العلماء التوريةَ والمعاريض بنحو تعريفي. وهذا ابن تيمية عرَّف المعاريض بقوله: (هي أن يتكلّم الرجل بكلام جائز يقصد به معنًى صحيحًا ويتوهّم غيره أنه قصد به معنًى آخر...)[1]. ثم قال بعدُ: (ومن هذا الباب [أي باب المعاريض] التدليسُ في الإسناد، لكن هذا كان مكروهًا لتعلّقه بأمر الدّين وكون بيان العلم واجبًا)[2]، فجعلَ معنى التدليس راجعًا إلى معنى التعريض إلا أن التدليس يُكرَه لتعلّقه بأمر الدين. وهذا عينُ ما بينتُه في كتابي، فقد قلت: (وهو [أي التدليس] في معنى التورية والمعاريض، ولكنّه في العلم تدليسٌ)[3].

٢- زعمُه أن هذا التعريف مبهَمٌ. وأنا أجد التعريف واضحًا لا إبهام فيه ولا غموض. ولو كان كذلك لما أمكنَه فهمُه. وقد أفضتُ آنفًا في تفسيره وبيانه.

٣- ذكر المتعقِّب أنه لو كان السامع لا يفهم من إطلاق اللفظ الموهم غيرَ الكذب لعرفوا أنه كذبٌ. وهذا عجبٌ عاجبٌ منه، فإن الكذب المحض قد يسمعه المرء فلا يعرِف أنه كذبٌ، أرأيتَ لو أن أحدًا قال لك: إن في مصرَ رجلًا اسمُه عبد القادر بن حسن يجيد سبع لغاتٍ، وكان هذا الرجلُ كاذبًا، أفكنتَ تستطيع الحكم عليه بالكذبِ؟

وذلك أن الكذب إنما يُعرف بالتفتيش عن مطابقتِه للواقع من عدمها، وليس في قدرة كلّ أحد أن يصلَ إلى الواقع الذي يحكي عنه الكاذبُ ليعلم أهو مطابقٌ لكلامه أم لا.

وخذ مثالًا على هذا من الأدباء واللُّغويين أبا عمر الزاهد (ت٣٤٥هـ) وصاعدًا الربَعيّ (ت٤١٧هـ)، فإن الخلافَ في ما يرويانه ما يزال قائمًا، فمن الناس من ينسبُهما إلى الكذب والوضع،

(١) الفتاوى ٦/ ١٢٠.

(٢) الفتاوى ٦/ ١٢٢.

(٣) ص٧٧.

ومنهم من يبرّئهما من ذلك، فلو كان كلّ كذبٍ لا يمكن أن يخفى لانقطع الخلاف فيهما ولانتهى العلماء في ذلك إلى رأيٍ جازم[1].

۞ ثم قال المتعقّب[2]:

(وهبْ أننا سلّمنا بصناعة ابن مالك لتلك الأبيات فإنه لا يسوغ أن يُنعت ابن مالك بالتدليس، وإنما يُنعت بالكذب لأن صناعته للأبيات تعني الوضع في المتن. وإذا وَضع في المتن قياسًا على ما رآه علماء الحديث فقد كذبَ، يقول السمعاني: (وأما من يدلّس في المتون فهذا مطّرح الحديث مجروح العدالة، وهو من من يحرّف الكلم عن مواضعه، فكان ملحَقًا بالكذّابين ولم يُقبل حديثه[3]).

والمآخذ على هذا الكلام:

١- زعمَ أن صناعة الأبيات تعني الوضع المعروف في مصطلح الحديث قطعًا. وهذا باطلٌ. وقد بينت آنفًا أن الوضع نفسَه لا يستلزم الكذب إلا إذا نُسِب الكلام الموضوع إلى غيرِ واضعِه نسبةً واضحةً صريحةً لا تحتمِل التوريةَ كأن يضع حديثًا ثمّ ينسبَه إلى النبي ﷺ أو يضع مواعظ ثم ينسبها إلى الحسن البصري أو يضع أبياتًا ثم ينسبها إلى الشافعي أو مجنون ليلى. وبينتُ أن وضع ابن مالكٍ اقترن به تدليس، فمن أجلِ التدليس يُذمّ لا من أجلِ مجرّد الوضعِ. وليُراجَعْ ما سبق.

٢- احتجاجُه بكلام السمعاني هو في الحقِّ حجّة عليه لا له لأن السّمعانيّ قال: (وأما من يدلّس في المتون) ثم قال: (فكان ملحقًا بالكذّابين)، فدلَّ هذا على أن السمعانيّ يراه من حيث معناه الأصليّ تدليسًا لا كذبًا لأنه وصفَه أوّلُ بالتدليس ثم جعلَه ملحقًا بالكذب لا كذبًا محضًا، وإنما ألحقَه بالكذب اعتبارًا بمآله لا بحقيقة حالِه. وما أحسن ما قال ابن تيميّة: (جميع ما يحتجّ به المبطِل من الأدلّة الشرعية والعقليّة إنما تدلّ على الحق، لا تدلّ على قول المبطل. وهذا ظاهر يعرفه كلّ أحد، فإن الدليل الصحيح لا يدلّ إلا على حقّ لا على باطل... وهذا عجيبٌ!)[4].

والذي يظهر لي أن الوضع في المتن على ثلاث صور:

---

(١) انظر ص٢٢ من كتابي.

(٢) ص١٥٤.

(٣) في قواطع الأدلة ٢/ ٣٢٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٦/ ٢٨٨، ط مجمع الملك فهد.

**الأولى**: أن يُدرج في متن الحديث ما ليس من كلام النبي ﷺ على جهة الغفلة بحيثُ لا يقصد من ذلك إلى التعميةِ على من يسمعُه بحِسبانه من كلام النبي ﷺ.

**الثانية**: أن يُدرج في متن الحديثِ ما ليس من كلام النبي ﷺ على جهة العمْد مريدًا بذلك التلبيس على سامع الحديثِ بحيث يظنّ أنه من كلام النبي. ولا يكون في مساقِ ذكرِه لكلامِه الذي أدرجه كلمة تحتملُ التدليس، وذلك بأن يصلَ كلامه بكلام النبي ﷺ من غير فَصْلٍ.

**الثالثة**: كالصورة الثانية إلا أنه يسوق كلامَه المدرَج بعبارةٍ توهم التدليس أو يسكت بعد ذكر كلام النبي ﷺ سكتةً يسيرةً ثم يورد كلامَه هو كأنّه جملةٌ مستقلّة منفصلة عن ما قبلها.

ولا ريب أن السمعاني يقصدُ إلى الصورة الثالثة لأنها هي التي ينطبق عليها اسمُ التدليس كما ذكر. وإنما ألحقَ مرتكبها بالكذّابين اعتبارًا بشناعة فعلِه إذْ كان يؤدّي يقينًا إلى ظنّ ما ليس من كلام النبي ﷺ من كلامِه. وهذا عينُ ما يؤدّي إليه الكذبُ الخالصُ. ومع ذلك فهذا الفعل في الحقّ ليس كذبًا، وإنما هو ملحَق بالكذبِ. ولو اعتبرنا المآل في مثل هذا فسنجعلُ التدليس كلَّه كذبًا كما نُقِل عن بعض السّلف[1] سواءٌ في ذلك تدليس المتون وتدليس الأسانيد وتدليس الشيوخ لأن ذلك يؤدّي في أحيانٍ كثيرةٍ إلى ظنّ بعض الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة من صحيح كلام النبي. وأقلُّ أحواله أنه يُوهِم غير الواقعِ. وهذا ما يفيدُه الكذبُ، ولكن الصحيحَ أن التدليس من حيثُ حقيقة معناه ليس كذبًا كما بينتُ.

أما الصّورة الثانية فهي كذبٌ محضٌ. وأما الصورة الأولى فليست من ما يُثلب صاحبُه إذْ وقعت من بعض الصحابة ﷺ.

وأيًّا ما يكن الأمرُ فلو تأمّل المتعقّب كلام السمعاني فإنه لن يجد فيه حجّة له ولا مستمسكًا، بل سيجده مؤيّدًا لما قرّرتُ لأن السمعاني جعلَ وضع شيءٍ من الكلام في أثناء حديثٍ منسوب إلى النبي ﷺ، وفي هذا ما يوجبُ غايةَ التحرّج والتذمُّم ويقتضي لزومَ الصّدقِ لعِظَم جُرم الكذب عليه، جعلَه تدليسًا، فأقرّ باستحقاقِه هذا الاسمَ في أصلِ اللغة، ثم حينَ رأى نَقْلَه عن التدليس الذي يستحقّه بأصل اللغة لم يجعل مرتكبَه كذابًا، وإنما جعلَه ملحقًا بالكذّابين.

(١) انظر ص٢٥ من هذا النقض.

وإذا نظرنا في صنيع ابن مالك ألفيناه شبيهًا بما ذكرناه في الصّورة الثالثة، فهو يضع شعرًا من نظمه الذي لا يُحتج به في سياقِ الاستشهادِ بشعر العرب الذي يُحتجّ به، ولكنّه لم يقدّم له بكلامٍ لا يحتمل معنيين فيكون كذبًا كما في الصورة الثانية. وذلك كأن يقول: (قال امرؤ القيس)، وإنما قدّم له بألفاظٍ توهم معنيين كما في الصورة الثالثة. وهذا تدليسٌ بلا ريبٍ عند السّمعاني وغيرِه.

فقد تبيّن إذن أن فعل ابن مالك ليس كذبًا في أصل اللغة.

❁ فإن قيل: فلمَ لا يُلحق بالكذّابين؟

فالجواب أنّ ابن مالكٍ إنما وضع هذه الأبيات في مسائل نحويةٍ، وليست في أحاديث نبويّة. ثمّ إنها لا تعدو أن تكون مقوّياتٍ لآرائه ومكثّراتٍ لشواهدِه. ولم يختلق بها مسائلَ موضوعةً لا أصلَ لها. وقد سبقَ أن فصَّلتُ في ذلك[1]، فيبقَى على ما يستحقّه فِعلُه في حقيقة اللغة، وهو التدليس، ولا يتجاوزه إلى أن يُسلَك في زمرة الكذابين ويُلحقَ بعِدادهم إذْ لا تبلغَ جسامة فعله جسامة فعلِ من يدلّس في متن حديث منسوب إلى النبي ﷺ.

**٣**- أن المتعقِّب اعتمد على هذا النصِّ الفرْد الذي لم يُحسن فهمه أو أراد أن لا يُحسن فهمه وبنَى عليه عامَّة تعقيبه وألزمني به فجعل الحكم بوضع ابن مالك موجبًا للحكم بكذبه لأنّه أعجزَه أن يجِد تناقضًا بين الوقوع في التدليس وبين الصّلاح والتقوى والعبادة، فجعلَ وضعَه للأبيات موجبًا لوقوعه في الكذب، وذلك ليتمهَّد له الطريق إلى إيجاد هذا التناقض. ثم اندسَّ إلى نيّتي فزعم أني أتّهمه في نفسي بالكذب فقال في آخر تعقيبه[2]: (لا اختلاف بين بحث فيصل المنصور... وبحث نعيم البدري...، ففي كلّ منهما اتهامٌ لابن مالك بالكذب إلا أن اتهام نعيم البدري كان مباشرًا، واتهام فيصل المنصور له غير مباشر)!

هكذا وبعجلة وقلّة إنصافٍ حوَّل وصفي لابن مالك بالتدليس فجعلَه كذبًا غيرَ مباشرٍ، فألزمني بذلك ما لا أقولُ به ولا يلزمني!

---

(١) ص٢٦ من هذا النقض فما بعدُ.

(٢) ص٢٠٧.

ألا فليعلم هذا المتعقِّب وغيره أنه لو صحَّ ذلك عندي بالأدلّة الناصعة لقلتُ به غير متهيِّب ولا وجِلٍ، ولكنّ الأدلّة التي بين أيدينا تأبَى اتّهامَ ابن مالك بالكذب. والله يُحِبّ الإنصافَ.

والذي يُبطِل هذا الكلامَ الجائرَ أنَّ ابن مالكٍ تفرّد بعدد من الأبيات لم نجدها عند غيرِه، ولكنَّه نسبَها نسبةً صريحةً لا تحتمِل التدليس إلى شعراء بأسمائِهم كبيتٍ نسبه إلى معاوية ﷺ وآخر نسبَه إلى رجل لا نعرفه، وهو عبد الله بن عَمْر اللَّخمي[1]، ومع ذلكَ رأيتُ قَبول هذه الأبياتِ وإن لم نجِدها عند غيره تصديقًا له إذْ صرَّحَ، فلو كنتُ أتَّهمُه بالكذب لم أفرّق بين ما نسبَه منها وما لم ينسبه.

۞ ثمّ أورد المتعقب[2] ثلاثَ شهادات يرى أنها تدلّ على صدق ابن مالك في ما يرويه وينقله، وهي الشّهادة بصلاحه وتديّنه، والشهادة بالثقة بنقله، والشهادة بكثرة حفظه ومراجعته واطّلاعه.

وهذه الشهادات صحيحةٌ في الجُملة، ولكنّها لا تؤدّي إلى النتيجة التي ذكرها. وذلك:

١ - أنّ الصّلاح والتديُّن واتّصافَ الرجل بأنه ثقةٌ لا ينافي الوقوع في التدليس كما فصّلت ذلك آنفًا. وأنا أعيد بعضَه. قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): (وقال خلقٌ كثيرٌ من أهل العلم: خبرُ المدلّس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذّاب ولم يروا التدليس ناقضًا لعدالته)[3]. وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) عن أحدهم: (ثقة مدلّس)[4]. وقال عن آخر: (ثقة حافظ عارف بالقراءة ورِع، لكنه يدلّس)[5]. وقال يحيا بن معين (ت٢٣٣هـ) عن أحد الرّواة: (صدوق مدلّس)[6]. وقال أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ) عن آخر: (صدوق يدلّس)[7].

فجميعُ ما حشدَه من النصوص في تقرير ذلك لا يغني فَتيلًا. وإنما ترِد هذه النصوص على من وصفَه بالكذب.

---

(١) انظر ص٨٤ من كتابي.

(٢) ص١٥٨ - ١٦٣.

(٣) الكفاية في علم الرواية له ٣٦١.

(٤) تقريب التهذيب ٢٧٤.

(٥) تقريب التهذيب ٤١٤.

(٦) أخبار القضاة لوكيع ٢/ ٥٤.

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٥٦.

٢- أما كثرة حفظِه ومراجعته واطّلاعه فمسلّم بها، ولكن من اليقين أنها لا توجب تبرئة أحد من كلِّ قادح في روايتِه ولا تفضي حتمًا إلى قَبول كلِّ ما ينقلُه وإن خالف دلائل العقل واشتملَ على أمارات الغرابة والنكارة ومناقضة طبائع الأشياء. وأنت ترى أن ابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ) على ما نُعت به من سعة الحفظ والاطلاع الذي لا يبلغ ابن مالك معشارَه لم يجعله ذلك بمنجاةٍ من غمزِه واتهامه بالكذب والتزيّد. ومثلَ ذلك صنعوا مع أبي عمر الزاهد مع عظيم حفظِه، ومع صاعد الربَعيّ أيضًا وغيرِهم[1]. وهذا معروفٌ لا يُنكَر، ولكنّ المنكَر غير المعروف أن يتعلَّق أحد بمثل هذه الحجّة الواهية!

أعيتك حمرُ الوحش أن تصطادَها ** فعبأتَ رُمحَك للحمارِ الآهلِ

❁❁❁

(١) انظر ص٢٢ من كتابي. والمراد أن سعة الحفظ والاطلاع لا توجب قبول ما يتفرّد به المرء، وليس المراد أن ابن مالك متَّهم بالكذب كهألاء، كما بينّا غير مرة.

**التعليقة الثالثة:**

## مناقشة الاعتراضات على دليل التفرُّد

ثم أنشأ المتعقِّب مبحثًا[1] يزعم أنه يتناول فيه أدلّتي على الوضع ويردّ عليها فبدأ بدليل التفرّد. والمراد به أن ابن مالك تفرّد بنحو سبع مئة بيت لا توجد في كتاب قبله ولا يعرفها أحدٌ بعدَه. وهذا عدد موغلٌ في الكثرة. ولم نجد أحدًا بعد سيبويه تفرد بهذا العدد ولا بمعشارِه!

**قلتُ**: كنتُ ذكرت هذا في كتابي[2]. وأنا الآن أقولُ: بل لم يتفرّد بهذا العدد ولا خمسِه ولا أقلَّ من ذلك سيبويه إمامُ النّحاة أيضًا مع مشافهته للعربِ كما مضى تِبيانُه.

وقد أجاب المتعقّب عن هذا الدليل بإنكاره أن يسمّى دليلًا لعللٍ مجملَها شهادات العلماء لابن مالك بالصّلاح والتديّن والثقة بالنقل والعدالة، وعدم وجود نص يدلّ على شكّ بعض العلماء الذين جاءوا بعده في هذه الأبيات مع كثرتهم وكثرة مؤلفاتهم وعنايتهم به وبكتبه، وكثرة محفوظه واطّلاعه، وتفرّده بأمور ليست عند أمثاله كترتيب الأبواب واستعمال غريب المصطلحات وحشد نوادر المصطلحات والإكثار من الاحتجاج بالحديث، ومن هذه العلل التي ذكرها وجوب إحسان الظنّ بالعلماء.

والجواب عن اعتراضاته هذه من وجوهٍ:

١- أن هذا الدليل على عظَم خطَره واحتفال متقدّمي العلماء بمثلِه ليس هو الدليلَ الأوحد فيسهلَ نقضُه وبَهرَجتُه، ولكنه دليلٌ من أدلّة عِدَّة.

أوليس من عجبٍ أسائلُكم كيف يأتي رجلٌ في القرن السابع بعدد ضخم من شواهد النّحو لم يأتِ بمثلِه ولا بعشره أحدٌ من النّحاة حتى المتقدّمون منهم، ثم إنك إذا ألطفتَ النظر فيها وجدتَّ بعضها أشبهَ ببعضٍ من الذّباب بالذّباب وتوسّمتَ فيها من دلائلِ النّسبة والألفاظ والمعاني ما يفضحُ لك أنفاسَ التوليد الكامنةَ فيها، وألفيتَ الشبهةَ فيها مفضيةً إلى الظنِّ، والظنَّ منها مؤازرًا للظنّ والدليلَ فيها مصدِّقًا للدليلِ حتَّى يُسلمَك ذلك إلى ثلَج اليقين.

---

(١) ص١٦٤.

(٢) ص٢٣.

فلو كنَّا حين رأينا التفرّد وقضينا العجَب منه وعلِهنا نتبلَّد في شأنه وجدنا الأبياتَ منسوبةً لشعراءَ من أهل عصر الاحتجاج بأسمائهم لنكلنا عن عزيمة الجزمِ بوضع هذه الأبيات وقلنا: شكٌّ، وقد أخطأ، ورأيٌ، وقد فالَ! ثم التمسنا المخرجَ من مأزِق التفرّد بضروبٍ من الحُججِ، ولكنَّا لما نظرنا في الأبيات ألفيناها أغفالًا غيرَ منسوبةٍ فرأينا شكَّنا الأوّل قد أردفَه من خلفِه شكٌّ ثانٍ يؤيّده ويؤازرُه، ثم وجدنا ما نُسب منها إنما نُسِب إلى (الطائيّ) وهذان شكٌّ ثالثٌ ورابعٌ، فالثالثُ من جهة النسَب إلى الطائيّ قبيلةِ ابن مالكٍ. وهذا مدخلٌ للتدليس. ولم نجد شيئًا منها منسوبًا إلى قبيلةٍ أخرى لأنه لا يُمكن التدليسُ إلا بما يحتمل معنيين. وأما الرابعُ فهو أن هذا الذي نسبَه منها إنما اقتصر فيه على النسبة إلى القبيلة دون ذكر اسم القائلِ نفسِه، فلم يقل في شيء منها مثلًا: (قال عامر الطائي) أو (مالك بن سعد الطائي) لأنَّ التصريح بمثل ذلك يمنع من التدليس ويضطرّ إلى الكذب.

ثم لما أخذنا في تقليب متون الأبيات ورَوْزها وجدنا شكًّا خامسًا وسادسًا وعاشرًا وأكثر. وذلك من قِبَل ما يُنبي عن عصْر هذه الأبيات لما فيها من الألفاظ المولَّدة التي لا تُعرف في عصر الاحتجاج، ومن قِبَل ما يدلُّ على أن هذه الأبياتَ كلَّها قد خرجت من مشكاةٍ واحدةٍ. وذلك من وجوهٍ مختلِفةٍ كشفتُ عنها في كتابي. ثمّ ما فيها من المعاني التي تنمُّ أيضًا على زمنها وعلى شخص قائلها.

فأنت ترَى أن القرائنَ متساوقةٌ متآخيةٌ لا يكذّب بعضها بعضًا ولا يطعُن بعضُها على بعضٍ، لا بل يصدِّق بعضُها بعضًا.

فالدليل على هذه القضيّة ليس دليلَ التفرّد وحدَه كما ترى، إذن لأمكن التفصّي منه ببعضِ الحجج، ولكنّها أدلَّة كثيرةٌ مجتمعةٌ متضافرةٌ.

**٢**- أنّ ما اعترض به المتعقِّب لا ينهضُ أن يسّمى اعتراضًا. وهذا تفصيله:

**أ**- أما اعتراضه بصلاحه وتديّنه وثقته وعدالته فقد مضى الجوابُ عنه غيرَ مرّة وقلنا: إنّ الصالح المتدين العدلَ الثقةَ قد يدلِّس. فلا تناقض بين الأمرين.

**ب**- أما عدم وجود نص يدلّ على شكّ بعض العلماء الذين جاءوا بعده في هذه الأبيات مع كثرتهم وكثرة مؤلفاتهم وعنايتهم به وبكتبه، فهو اعتراضٌ عامّيّ فاسدٌ، فإنّ المسألة إذا قامت أدلّتها فلا يسقطها

أنّ علماء قرن من القرون لم يقولوا بها إلا أن يكون هناك دليلٌ شرعيٌّ يقضي بعصمتهم ويُحيلُ غفلتَهم. وقد بينّا هذا في ما سبقَ، فلا نتكلّف إعادتَه[1].

نعمْ، قد نستأنسُ بهذا الاعتراض الذي أورده المتعقّب لو كانت القضيّة خِلْوًا من الأدلّة، فيمكن حين إذٍ أن يقال: نسكتُ كما سكتَ من قبلنا. فأما وقد ظهرت الأدلّة ونشِّرت وبُسِطت فلا يجوز إسقاطُها تعلّقًا بهذا الاعتراض. على أنّ العلماء لم يعرِضوا لهذه القضيّة أصلًا بإثبات ولا نفي. وإنما غايةُ ما في الأمر أنهم سكتوا مع ضرورة التبيين، والسكوتُ لا يعني دائمًا الرضا والتأييد، فقد يكون الحاملُ عليه أحيانًا الغفلةَ أو نقصَ الاطّلاع على تفاصيل المسألة أو حاجزَ الجبن أو أُخذةَ التعظيم أو إسارَ التقليد أو غير ذلك. فليس من الحقّ إذن أن نجعلَ سكوتهم عن أبيات ابن مالكٍ تبرئةً لها بعد معرفةٍ وتوثيقًا لها عن اختبار.

وإنما مثَل هذا الاعتراض كالمثل الذي ذكره ابن المقفّع (ت١٤٥هـ)[2]، وهو أن رجلًا علِق امرأة ذات بعل وعلِقته، فحفرتْ له سرَبًا إلى الطريق وجعلت مخرجه عند حُبّ الماء تخوفًا أن يفاجئها زوجها أو أحد وهو عندها، فبينما هي ذات يوم وهو عندها إذْ بلغها أن زوجها بالباب فقالت للرجل: اعجَل واخرج من السرَب الذي عند الحُبّ، فانطلق الرجل إلى ذلك المكان فوافق الحُبّ قد رُفِع من ذلك المكان فرجع إلى المرأة فقال: قد انتهيتُ إلى حيث أمرتِ فلم أجد الحُبّ. فقالت المرأة: أيها المائقُ، وما تصنع بالحُبّ؟ وهل سميتُه لك إلا لتستدلّ به على السرَب؟ قال: لم تكوني حقيقةً أن تذكريه لي فتغلّطيني به! قالت المرأة: ويحك! انج بنفسك ودع التردّد والحمق. فقال: كيف أذهب وقد خلّطتِ عليّ؟ فلم تزل تلك حالتَه حتى دخل زوجها فأوجعه ضربًا ثم رفعه إلى السلطان!

وأنا أقول للمتعقّب كما قالت هذه المرأة: وما تصنع بسكوت العلماء الذين بعدَه وقد لاحت لك أدلَّة الوضع ساطعةً مُبينةً؟ وهل نحتاج إلى رأيهم إلا لنستدلّ به على الحقِّ. فأما وقد ظهرت الأدلَّة من غير طريقهم فأيّ معنًى بعد ذلك في الاستمساك بسكوتهم الذي قد يكون ناشئًا عن غفلةٍ أو تقليدٍ أو غير ذلك من ما ذكرتُ؟

---

(١) ص١١.

(٢) كليلة ودمنة ص٦٦، ط الشروق.

ولو أن رجلًا قد عوّد آخرَ أن ينبّهه من نومه كلّما طلعت الشمس، فانتبَه ذات يوم من تلقاء نفسِه فإذا الشمس طالعةٌ وإذا الرجلُ الذي عوَّده أن ينبّهه لم يفعلْ هذه المرَّة! أفتراه يكذِّب عينيه ويكفُر برؤية الشّمس لأن هذا الرجل لم ينبهه؟!

ج- أما كثرة محفوظه وسعة اطّلاعه فإن ذلك لا يبلغُ بحالٍ حفظ سيبويه والمبرّد والزجاج (ت ٣١١هـ) وابن السراج (ت٣١٦هـ) وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم، وهم مئاتٌ أو يزيدون. وكلُّهم مع حفظهم واطّلاعهم ومع مشافهتهم للعرب أو قربِهم من زمان الرِّواية لم يتفرّدوا بهذا العدد ولا بمعشارِه، فهل يصدِّق عاقلٌ قطُّ أن الله ﷻ لم يخلق في أمّة محمدٍ ﷺ رجلًا يبلغ حفظُه واطّلاعُه معشارَ حفظ ابن مالكٍ واطّلاعِه ولا من أهل القرون الأوائلِ؟ أو أنَّ الله تعالى يحجبُ عشراتِ الكتب في العربيّة عن عيون الناس جميعًا مئات السنين ثم لا يزال ينقِّلها من يدٍ إلى يدٍ حَصانًا من تفتيش اللامسينَ حتَّى يضعها في يد ابن مالكٍ فيستخرج خبأَها ويُرفع له الحجابُ عن مستودَع سرِّها ثم يتعمَّد طيَّها وإخفاءَها، فلا يقفُ على خبرها بعد ذلك أحدٌ؟!

هذا مع أن كثرة الحفظِ وسعة الاطلاعِ لا توجب التسليمَ بكلِّ ما يرويه المرءُ كما ذكرنا آنفًا.

د- أما تفرّده بأمور ليست عند أمثاله كترتيب الأبواب واستعمال غريب المصطلحات وحشد نوادر المسائل والإكثار من الاحتجاج بالحديث، فليت شعري كيف يكون مثلُ هذا حجّة تُسلم إلى قَبول ما تفرّد به من الرّواية لأن أكثر هذه الأمور التي ذكرها المتعقِّب ليست من ما تفرَّد به، ثم إنَّها على التسليمِ بتفرّده بها إنما ترجع إلى الدِّراية لا إلى الرِّواية، ومن يتفرَّد بشيء من الدِّراية فلا يجب أن يتفرّد بمثلِه من الرّواية ولا يسوّغ هذا ذاك له.

هـ- أما وجوب إحسان الظنِّ بالعلماء فهو كلامٌ مجمَل يحتمل حقًّا وباطلًا. وذلك أن من حسن الظنّ ما هو محمودٌ، ومنه ما يدخلُ في الغفلة ويُنسب إلى الغَباوة ويؤدّي إلى وخيم العاقبة.

أرأيتَك لو أنَّ علماء الحديث عدّلوا كلَّ موصوفٍ بالدِّين والصّلاح من الرّواةِ ألم يكن هذا أدخلَ في حُسن الظنّ؟ بلى، ولكنّهم كانوا في موضع لا يصلُح معه حسنُ الظنِّ لما يفضي إليه من إفساد الرّواية وتفشي الوضع والاضطراب فيها. ولهذا ما قال عبدُ الرحمن بنُ مهديّ (ت١٩٨هـ): (خَصلتان لا يستقيم

فيهما حسنُ الظنّ: الحُكم [أي القضاء]، والحديث). قال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) شارحًا لكلامه: (يعني لا يُستعملُ حسنُ الظنّ في قبول الرّواية عن من ليس بمرضيّ)[١].

فكذلك لو حملْنا ابن مالك على حسن الظنِّ فقبِلنا أبياتَه وأقنعنا أنفسَنا أنها من الأبيات القديمة الصِّحاح التي يُحتجّ بها وأعرضنا عن ما فيها من مخايل الوضع والتشابه واستغشينا ثيابَنا فإنّ ضررَ هذه الأبيات إن كانت موضوعةً ضررٌ متعدٍّ مخلٌّ بالعلم، ورعايةُ حقِّ العلم أولَى وأوجبُ ولا سيّما أن كثيرًا من هذه الأبيات قد دخلَ في تفسير كتاب الله تعالَى. وحسبُك بهذا خطَرًا!

فلا بدّ إذن من اطِّراح حسن الظنِّ إن كان حسنُ الظنِّ هذا سيكون حائلًا دون النظر بعين الإنصاف والتثبُّت في هذه الأبياتِ أو يكونُ ذريعةً إلى إدخال الوضع والافتعال والخلل في النحو أو غيرِه.

علَى أنّ حسنَ الظنِّ إنما يكون متى تردد الرأي بين أمرين متساويين أو متقاربين، أما إذا قام البرهانُ على إثبات أحدهما فلا يصِحّ تفنيده وإغماض الطَّرف عنه والمصير إلى الأمر الآخر بحجّة حسنِ الظنِّ.

هذا مع أنّ وصف ابن مالكٍ بالتدليس هو في الحقيقةِ من إحسان الظنّ به لأنّه كان يُمكن وصفُه بالكذب كما فعلَ بعضهم. فالقول بالتدليس، وهو الذي توصلُ إليه الأدلّة التي بين أيدينا، أهونُ بكثير من وصفِه بالكذب[٢] لأنَّ التدليس لا ينافي الصّلاح ولا التديّن ولا العدالةَ ولا الثقةَ.

ولو أطلقنا إحسان الظنّ لوجبَ أن يشمَل كلَّ عالم أيضًا لا أن يكون مقصورًا على ابن مالك فينبغي حين إذٍ أن نبرّئ كل النّحاة وغيرَ النّحاة من من نقتدي بهم ونستقي من علمهم، من كلّ بدعة أو قادح في دين أو خلُقٍ. ومن المعلوم أن كثيرًا منهم مطعونٌ في ديانته مغموزٌ في خُلُقِه. وكتب التراجِم حافلةٌ بذلك. وذلك كالزمخشري المعتزليّ[٣] ورضيّ الدّين الأستراباذي الرافضيّ[٤] وابن دُريد والتبريزي وابن عصفور وغيرهم من من حُكِي عنهم ما لا يليق من شراب أو مجون[٥]!

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٥.

(٢) لأن ابن مالك قد تفرّد أيضًا ببعض الأبيات المنسوبة إلى شعراء بأسمائهم لا تُعرَف عند غيرِه. انظر ص٣٦ من هذا النقض.

(٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٠.

(٤) انظر مقدمة المحقق يوسف عمر لشرحه على الكافية ص٦. وانظر في تلبّس بعض علماء العربية بمذاهب المبتدعة كتاب مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري لمحمد الشيخ محمد من ص٤٤٩ فما بعدُ.

(٥) انظر ص١٠ من هذا النقض.

فهذا هو الجواب الأوَّل من جوابَيِ المتعقِّب عن دليل التفرّد. وقد بينّا خطلَه وانتقاضَه.

**التعليقة الرابعة:**

**مناقشة دعوى استدراك ثلاثين بيتًا لم يتفرّد بها ابن مالك**

ثم أوردَ المتعقّب[1] جوابًا ثانيًا يرى أنه ناقضٌ لدليل التفرّد، فذكر أنه (بالبحث غير المستقصي تبيّن براءة ابن مالك من ثلاثين بيتًا من الأبيات التي جزم الباحث بصناعته لها). ثم عرضَها.

وهذا الاعتراضُ باطلٌ لأنا لو سلّمنا ببراءة ابن مالك من جميع هذه الأبيات الثلاثين فإن الباقي ٥٨١ بيتٍ بل أزيدُ لا تعرف إلى الآن قبلَ ابن مالك ولا بعدَه، بل لو وجد المتعقِّب أو غيره بالبحث ٣٠٠ بيت – وهذا عندي محالٌ – فإنه يبقَى ٣١١ بيتٍ لا تُعرَف عند أحدٍ سواه. وإنَّ هذا من عددٍ لكثيرٌ كثيرٌ!

وإذن فلا يصحّ الاعتراض بمثل هذا لأنّك إذا أسقطتَ عن ابن مالك ثلاثينَ بيتًا بدعوَى وِجدانها فما تفعلُ بـ٥٨١؟ وهو عدد ضخمٌ جدًّا! أليس قد تفرَّد بها؟

فالتفرَّد ثابت قطعًا في مئاتِ الأبيات بشهادةِ العلماء والمحققين والباحثين قديمًا وحديثًا، فلا يُمكن ادّعاءُ خلافِه.

أمّا هذه الأبيات الثلاثون التي زعم المتعقِّب أنها قد وُجِدت بالبحث غير المستقصي فهي على ثلاثة أصنافٍ:

**الصنف الأول**: أبياتٌ تفرّد بها العينيّ في كتابه (المقاصد النحوية). وهي ١٢ بيتًا من ٣٠، أي أكثر من الثلث. وهي البيت ١، ٣، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٥، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٦.

وقد كنتُ ذكرت في كتابي أني لم أعتدّ بما تفرّد به العينيّ[2]، وذلك بعد اطّلاعي عليه كلِّه صفحةً صفحةً. وليس ذلك لهوًى ولا هو عن تخرُّصٍ، ولكني رأيتُ له عددًا من الأوهام في النسبةِ، فمن العبثِ والتلبيس أن يعرضها المتعقّب زاعمًا أنها وُجدت بـ(البحث غير المستقصي)! لأنها لم تكن غائبةً أصلًا حتى

(١) ص١٦٦.

(٢) ص١٠١ الحاشية.

توجد! ومن عجبٍ أن المتعقِّب نبَّه في الحاشية على رأيي في تفرُّد العينيّ[1]، ولكنه مع ذلك لم يرضَ حتّى أوردَ تفرّداتِه إمعانًا في التلبيس على القارئ ليهوّل عليه بكثرة ما يزعمُ أنه وجدَه بالبحث!

وقد دللتُ في كتابي على بعض أوهامِ العينيِّ في نسبتِه، فمن ذلك قوله:

لأجـــــدّلنّك أو تملّـــــكَ فتيتـــــي بيـــــدَي صـــــغار طارفًـــــا وتليـــــدا

فقد زعم العيني أن سيبويه أنشدَه[2]. وهذا وهمٌ، فليس هذا البيت في كتاب سيبويه ولم يذكره أحدٌ من شُرّاح شواهده ولا نسبَ إنشادَه له أحدٌ غير العيني.

ومنه أيضًا قوله:

لمـــا رأى طـــالبُوه مصـــعبًا ذُعِـــروا وكـــادَ لـــو ســـاعد المقـــدورُ ينتصِـــرُ

فقد نسبه العيني إلى أحد أصحاب مصعب بن الزبير[3]. وهو وهمٌ بينته علّته في كتابي[4].

ومن ذلك أيضًا:

تعلَّـــمْ شـــفاءَ الـــنفس قهـــرَ عـــدوّها فبـــالغ بلطـــفٍ في التحيّـــل والمكـــرِ

فقد نسبه العيني إلى زياد بن سيّار[5]. وهو وهمٌ عجيبٌ تعرف سببَه إذا راجعتَ (تخليص الشواهد)[6] لابن هشام (ت٧٦١هـ). وقد وجدتّ عبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) غلّط العينيّ أيضًا في هذه النسبةِ وذكر نحوًا من ما ذكرتُ.

ومنه أيضًا قوله:

كـــي تجنحـــون إلى ســـلمٍ ومـــا ثُئـــرت قـــتلاكمُ ولظـــى الهيجـــاء تضـــطرمُ؟

---

(١) ١٦٧.

(٢) المقاصد النحوية ٤/ ١٨٦٧. وانظر كتابي ص١١٦.

(٣) المقاصد النحوية ٢/ ٩٥٩.

(٤) ص١٢١.

(٥) المقاصد النحوية ٢/ ٨٢٥.

(٦) ص٤٢٦. وانظر أيضًا كتابي ص١٢٣.

فقد زعم العيني أن سيبويه أنشدَه[1]. وهو وهمٌ ظاهرٌ، فهذا البيت لا يعرفه أحد في كتاب سيبويه ولا يُوجَد في الكتب المؤلَّفة في شرح شواهده. وقد نبّه على هذا الوهم البغدادي أيضًا[2]، فهل البغدادي أيضًا (يتقول بلا مستنَد) كما يقول المتعقّب عن اطّراحي لتفرّد العيني[3]؟

ومن ذلك أيضًا قوله:

نـــدمَ البغـــاةُ ولات ســـاعة منـــدمٍ  والبغـــي مرتـــع مبتغيـــه وخـــيمُ

فقد نسبه العينيّ إلى محمد بن عيسى التميمي [كذا والصواب التيميّ] أو مهلهل الكناني[4]. وهو وهمٌ، إذ التبس عليه هذا البيت ببيت آخر في معناه يُنسب إلى هذين الرجلين، وهو قوله:

فـــلا تعجـــل عـــلى أحـــدٍ بظلـــم  فـــإن الظلـــمَ مرتعُـــه وخـــيمُ

وسأبيِّن الآن أوهامَ العينيِّ في بعض الأبيات التي أوردَها المتعقِّب.

١ – البيت ذو رقم ٣ من الأبيات الثلاثين، وهو قوله:

كـــربَ القلـــبُ مـــن جـــواه يـــذوبُ  حـــين قـــال الوشـــاة: هنـــد غضـــوب

نصّ العيني على أنه يقال: إن قائله كلحبة اليربوعي[5]. وبهذا أدخله المتعقِّب في الأبيات الثلاثين. وهذا وهمٌ منه أو من من نقله عنه إن كان قد نقلَه عن غيره. وسبب هذا الوهم أنَّ ثَمّة بيتًا يذكرُ كثيرًا مع هذا البيتِ، وهو:

إذا المـــرءُ لم يغـــشَ الكريهـــةَ أوشـــكتْ  حبـــالُ الهُـــوينَى بـــالفتَى أن تَقطَّعـــا

وهذا البيتُ معروفُ النِّسبةِ إلى الكلحبةِ اليربوعيِّ بلا ريبٍ. وهو من أبياتٍ له في (المفضليَّات)[6]، والأوَّل شاهدٌ لـ(كرب)، وهذا شاهد لـ(أوشك)، وكلاهما يساقانِ مقترِنَينِ في باب (أفعال المقاربة)، فالتبس الأمرُ على العينيِّ أو المنقول عنه فنسبَ بيتَ ابنِ مالكٍ إلى الكلحبةِ. ولا يجوزُ أن يكونَ البيتان

(١) المقاصد النحوية ٤/ ١٨٥٦.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٥١.

(٣) في ردّه ص١٦٧ الحاشية.

(٤) المقاصد النحوية ٢/ ٦٦٨. وانظر تفصيل ذلك في كتابي ص١٤٨ الحاشية.

(٥) المقاصد النحوية ٢/ ٦٩٥.

(٦) ص٣٢.

كلاهما للكلحبةِ، فإنه لا يُعرَف هذا البيت في شِعرِه، ومنشأ الوهم واضحٌ. ويكاد يستحيلُ أيضًا أن يجيء شاهدان من مَقُول شاعر مغمورٍ في مسألتينِ متجاورتَينِ، فهذه مصادفةٌ قلّما تتّفق. ثم إن ابن مالك نفسَه نصَّ على نسبة هذا البيت إلى (رجل من طيِّئ)[1]. والكلحبة من تميم لا من طيِّئ. ومتَى نسبَ ابنُ مالكٍ بيتًا من الأبيات التي تفرَّد بها إلى (الطائيّ)، أو (طيّئ) فهو له قطعًا. وهذه مسألةٌ تتبعتُها فوجدتُّها مطَّرِدة لا تتخلَّفُ.

٢- البيت ذو رقم ٨، وهو قوله:

لا تــركننّ إلى الأمــر الــذي ركَنــت أبنــاءُ يعصــر حــين اضــطرّها القــدرُ

عزاه العيني إلى كعب بن زهير[2]. وهو وهمٌ أيضًا، فهذا البيت لا يُعرف في ديوانه الذي رواه أبو سعيد السكري (ت٢٩٠هـ) ولا في كتابٍ قبل ابن مالك. ثمّ إن العيني ذكر أن قبل هذا البيت بيتًا آخر، وهو:

إن تُعــنَ نفسُــك بــالأمر الــذي عُنيــت نفــوس قــومٍ ســموا تظفَــرْ بــما ظفِــروا

وهذا البيت الآخر ذكر ابن مالك أنّ قائله رجلٌ من طيِّئ[3]، فإن سلّمنا للعيني أن قائلهما واحدٌ فيجب أن يكونا لرجل من طيّئ لا لكعب بن زهير، وهو ابنُ مالكٍ كما بينتُ غيرَ مرَّةٍ. وإن حملناه على الوهم وقلنا: هما بيتان لشاعرين اثنين. بطَلت دعوى نسبة هذا البيت إلى كعبٍ.

وسببُ وهم العيني في هذا البيت التباسُه عليه ببيت مشهور لكعب، وهو قوله:

لــو كنــت أعجــبُ مــن شيءٍ لأعجبنــي ســعيُ الفتــى وهــو مخبــوءٌ لــه القــدرُ[4]

فهذه تجليةٌ لبعض أوهام العيني في الأبيات التي تفرّد بها ابن مالك فقط دون غيرِها. وهو ما استطعنا أن نتعرَّفه بالموازنة. وله أوهامٌ أخرى في غير أبيات ابن مالك. ومن كانت هذه حاله فإن ضرورة الاحتياطِ للعلمِ وصيانتِه من الوضع والتحريف تقضي بأن لا يُستنام إلى ما يتفرّد به دون الناس جميعًا في

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨١٤.

(٢) المقاصد النحوية ١/ ٤١٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٣.

(٤) ديوانه ص٢٢٩. وقد استفدتّ تِبيان منشأ الوهم في هذا البيت من الأستاذ صالح العَمْري في المنازعة ٦ من الحديث ١٠١١٧ في ملتقى أهل اللغة.

نسبة الأبياتِ، سواءٌ أتبيّنّا منشأ وهمه كما مضى أم لم نتبينْ، وبخاصّة أن نسبته مبهمةٌ غيرُ مفصَّلةٍ ولا مؤيَّدةٍ بشاهدِ صدقٍ إذْ لم يزد على نسبة الإنشاد إلى بعض العلماء المتقدّمين دون ذكر شيء آخر كأسماء كتبهم التي نقل منها.

**الصنف الثاني**: أبيات تفرّد بنسبتها غيرُ العينيّ من من جاء بعد ابن مالك إلى شاعر قديم يُحتجّ به أو حكى إنشادَها عن عالمٍ قبل ابن مالك أو يرى المتعقِّب أن ابن مالك صرَّح بنسبتها إلى غيرِه، وذلك من ما لم يرِد في كتابٍ مطبوعٍ مؤلّف قبله، وهي ١٤ بيتًا من ٣٠، وهي ٤، ٥، ٦، ١٠، ١٣، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠.

وأنا مفصِّلها بيتًا بيتًا.

١- البيت ذو رقم ٤ من الأبيات الثلاثين، وهو قوله:

مـــا المـــرءُ أخْـــوَك إن لم تلفِـــه وزرًا  عنـــد الكريهـــة معوانًـــا عـــلى النُّـــوبِ

ذكر المتعقّب أن الشنقيطي (ت١٣٣١هـ) نصّ على أن كراع النمل استشهد به. وذكر أنه لم يجده في شيء من كتبه المطبوعة[1].

**قلتُ**: من تأمَّل في ألفاظ هذا البيتِ رأى عليه ختمَ ابن مالك. وانظر مثلًا في هألاء الكلمات (ألفى، وزر، عون) ومشتقاتها، فهي فاشية في الأبيات الأخرى. وزدْ على ذلك أنّ ابن مالك نسب هذا البيت إلى الطائي[2]. وهذا كما ذكرتُ قرينةٌ قويّةٌ تدلُّ على أنه هو واضعه.

أما زعم المتعقِّب أن الشنقيطيّ ذكر أن كراع النمل استشهد به فإنا إذا رجعنا إلى كلام الشنقيطي وجدناه يقول بعد إيراده للبيت: (استشهد به [يعني السيوطيَّ] على أن الأخ فيه لغةٌ على وزن (دَلْو). وهي لغة ذكرها كُراع واستشهد عليها بالبيت)[3].

ومن فضلِ الله ﷻ أنّ كتاب كراع الذي حكى فيه هذه اللغة قد وقع إلينا، وهو (المجرَّد)، فلننظرْ ما قالَ فيه. قال: (ويقال للأخ: أَخْو على مثال فَعْل)[1]. ولم يستشهد بهذا البيتِ ولا غيره.

---

(١) ص١٦٨.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٤٥.

(٣) الدرر اللوامع ١/ ٣٣، ط الباز.

أما كلام السيوطيِّ فليس فيه ما يوجب أن يكون المستشهد بالبيت كراعًا إذْ يجوز أن يُقرأ: (واسُتشهِدَ عليها بالبيت) بالبناء للمجهول، أي واستشهدَ بعضهُم على حكاية كراع بهذا البيت.

**٢**- البيت ذو رقم ٥، وهو قوله:

خبيرٌ بنو لهب، فلا تك ملغيًا  مقالةَ لهبيّ إذا الطير مرّتِ

ذكر المتعقِّب[٢] أن ابن هانئ (ت٧٧١هـ) نصّ على أن الأخفش استشهد به وأن أبا علي الفارسي أنشده برواية مختلفة عن رواية الأخفش. وهذا نصّ كلام ابن هانئ: (وأجاز الأخفش ذلك، فيجوز عنده قائم أخواك وإخوتك وما أشبه ذلك. ومن ما استشهد به قوله:

خبير بنو لهب، فلا تك ملغيًا ** وصاتك لهبيّ إذا الطير مرّتِ

هكذا أنشده أبو علي. وغير أبي علي (مقالة لهبي). وما أنشده أبو علي أقعد في المعنى)[٣].

**قلت**: هذا البيتُ قد اجتمعت فيه قرائنُ غيرُ التفرّد تدلّ على أنه من أبيات ابن مالكٍ، منها أنه نسبَه إلى الطائيّ[٤]. وهذا كما سبق أن بينتُ قرينةٌ من قرائن الوضع.

ومنها كلمة (مُلغيًا)، فإنها من لوازمه التي يكرّرها مرّة بعد مرّة. وقد عرضتُ بعض شواهدها في كتابي[٥].

أما ما ذكره ابن هانئ من أن الأخفش استشهد به فأرى أنه يجوز ضبطها (ومن ما استُشهِد به). أي ومن ما احتُجّ به لقول الأخفش. وليس في كلامه نصّ قاطع على أن الأخفش نفسَه استشهدَ به. ويصحح لك ذلك أنه قال بعد ذكر البيت: (هكذا أنشده أبو علي). ولم يقل: (هكذا أنشده الأخفش)، فلو كان المراد أن الأخفش هو المستشهد به لقال: (هكذا أنشده الأخفش وأبو علي) أو لقال: (وهكذا أنشده أبو علي) بإثبات واو العطف. ثم قال بعدُ (وما أنشده أبو عليّ أقعد في المعنى) فلم يذكر إنشاد الأخفش له.

---

(١) ص٩٠.

(٢) ص١٦٨.

(٣) شرح ألفية ابن مالك له ١/ ١٦٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣.

(٥) ص٤٦.

أما أبو علي فإن كان يريد أبا عليّ الفارسيّ كما يظهر فهو وهمٌ بلا شكٍّ، فهذا البيت مع ظهور آيات الوضع فيه لا يُعرف في شيء من مصنفات أبي علي الفارسي وقد انتهى إلينا معظمها ولا في شيء من مصنفات تلميذه ابن جنّي مع أهمّية هذه المسألة ودورانها في كتبهم، ولا نجده أيضًا في كتب من بعدَهما. على أن ابن هانئ نفسَه ظنينٌ في روايتِه كابن مالكٍ، فهو يروي في كتبِه أبياتًا كثيرةً جدًّا لا تُعرف وظاهرُها التوليدُ. والفصل في أمرِها يحتاجُ إلى نظرٍ وتحقيقٍ.

**٣**- البيت ذو رقم ٦، وهو قوله:

بنـــا أبـــدًا لا غيرِنـــا تُـــدرك المنـــى وتُكشـــف غـــمّاء الخطـــوب الفـــوادحِ

ذكر المتعقّب[١] أن محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ) نصّ على أن ابنَ الناظم (ت٦٨٠هـ) والعينيَّ ذكرا أن الأخفش احتجّ به ولم ينسبه إلى أحد[٢].

**قلت**: هذا البيتُ نصّ ابن مالك على أن قائله رجلٌ من طيِّئ[٣]. وهذه قرينةٌ من قرائن الوضع. وفيه أيضًا من القرائن قوله: (تُدرك المنى)، فهو من ألفاظه المركبة المكررة. وقد ورد في قوله:

لأستســـهلنّ الصـــعب أو أدركَ المنـــى فـــما انقـــادتِ الآمـــال إلا لصـــابرِ

وقد ورد أيضًا نحوُ ذلك كبلوغ المنى والسّؤل والأمل ونيلِها في شواهدَ كثيرةٍ من أبيات التفرُّد.

وإنّ عجبًا أن يتّكئ المتعقِّب على إحالة محمد محيي الدين عبد الحميد هذا البيتَ إلى ابن الناظم مع أنه معاصرٌ ولم يكن عندَه من كتب ابن الناظمِ أكثرُ من ما عندنا. ونحن إذا رجعنا إلى شرح ابن الناظم للألفية وجدناه يقول: (وقول الآخر) ثم يورد البيت من دون أن ينسب إنشادَه إلى الأخفش[٤]. فلا شكّ أن هذا وهمٌ من محمد محيي الدين عبد الحميد. وإنما نسبَ إنشادَه إلى الأخفش العينيُّ[٥] لا ابن الناظم، فيكون هذا البيت من تفرّدات العيني التي ضربنا صفحًا عن الاعتداد بها لغلَبة الوهم عليه في النّسبة.

**٤**- البيت ذو رقم ١٠، وهو قوله:

---

(١) ص١٦٩.

(٢) الانتصاف من الإنصاف ص٣٨١، ط المكتبة العصرية.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧.

(٤) ص٥٤٦، ط عبد الحميد السيد.

(٥) المقاصد النحوية ٤/ ١٦٥٠.

لا تعـــذل الـــذِ لا ينفـــكّ مكتســـبًا حمـــدًا وإن كـــان لا يبقـــي ولا يـــذرُ

ذكر المتعقِّب[1] أن محقّق (شرح الكافية الشافية) نصّ على أنه جاء في ثلاث نسخ خطّيّة منسوبًا إلى رجل من طيّئ وأن إحدى النسخ الثلاث فيها زيادةٌ تبيِّن أن ابن الأنباري أنشدَه في (أماليه) عن الأصمعي[2].

**قلت**: الحقُّ أن هذه الزّيادة لم ترد إلا في نسخة واحدةٍ فقط من النسخ الأربع لا الثلاث التي اعتمدها المحقّق، وهي نسخة (هـ). وهذه النسخة قريبةُ الشبَه بنسخة الأصلِ إلا أن الأصل أسبقُ منها زمنًا وأصحّ وأضبطُ وهي مقابلة أيضًا بأصلٍ عليه خطُّ المؤلِّف. وليس في نسخة الأصل هذه الزيادة ولا في النسختين الأخريين، فغالبُ الظنِّ أن ذلك تحريف من الناسخ أو المحقق بانتقال نظر أو نحوه أو وهمٌ من ابن مالكٍ نفسِه لم ينشب أن رجع عنه كما نرى ذلك في النسخ الثلاث الأخرى التي منها نسخة الأصلِ.

**٥**- البيت ذو رقم ١٣، وهو قوله:

وِفـــاقُ كعـــبُ بجـــيرٍ منقـــذ لـــك مـــن تعجيـــل تهلكـــة والخلـــد في ســـقرا

ذكر المتعقِّب[3] أن أبا حيّان[4] وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[5] والعيني[6] والشنقيطي[7] نصوا على أنه لبُجير لبُجير بن زهير.

**قلتُ**: ونعوذ باللهِ من أن ينطقَ عربيٌّ فصيحٌ بمثل هذا البيت الذي يكتنفُه من قبح التركيبِ ومن الغَثاثة ما يكتنفُه، وإنما هو من أبيات ابن مالك. ومن ما يشهَد لهذا غير التفرّد لفظُ (وِفاق)، فإنه من الألفاظ الخاملة المكرّرة في أبيات ابن مالك. ومن نظائره قوله[8]:

لزِمنـــا لـــدُن ســـالمتونا وِفـــاقكم فـــلا يـــكُ مـــنكم للخـــلاف جُنـــوحُ

---

(١) ص١٧١.

(٢) ١/ ٢٥٥.

(٣) ص١٧٢.

(٤) التذييل والتكميل ١٢/ ١٤٦.

(٥) المساعد ٢/ ٣٧١.

(٦) المقاصد النحوية ٣/ ١٣٨٩.

(٧) الدرر اللوامع ٢/ ١٦٣.

(٨) هذا البيت وغيرُه من ما أُوردُه من أبيات ابن مالك تجده في مسرد الأبيات في كتابي. وثَمّ مراجعُه.

وقوله:

وِفاقًـــا بنـــي الأهـــواء والغـــيّ والـــونى وغـــــيرُك معنـــــيٌّ بكـــــلّ جميـــــلِ

ويشهد لذلك أيضًا شبهُه ببيتٍ آخر من أبيات التفرّد، وهو قولُه:

كعبًـــا أخـــوه نهَـــى فانقـــاد منتهيًـــا ولـــو أبَـــى بـــاءَ بالتخليـــد في ســـقرا

ووازنْ آخر البيت الأول (والخلد في سقرا) بآخر البيت الثاني (بالتخليد في سقرا). وانظر في ذكر (كعب) وأخيه في البيتين واتفاقِهما في البحر والقافية، فلو سلّمنا أن البيت الأول لبُجير فلِمن البيت الثاني؟ إن قيل: إنه لبُجير أيضًا لشدّة تشابه الألفاظ على نحو لا يقع إلا من شاعرٍ واحدٍ فكيف يحكي عن نفسِه بضمير الغائب؟ وإن قيل: هما لشاعرين. فإن شدّة التشابه في الألفاظ تأبَى ذلك كلَّ الإباء.

هذا مع أنا لا نجدُهما في كتاب قبل ابن مالكٍ مع شهرة هذه القصّة وذيوعها في كتب السّير والتاريخ وذِكرها للأبيات الصّحيحة المرويّة في ذلك لبُجيرٍ وكعبٍ[1].

ولا ريبَ أن البيتين جميعًا لابن مالكٍ، نظمهما في مسألتين مختلفتين مستلهمًا خبرَ بُجيرٍ مع أخيه كعبٍ.

أما نسبةُ أبي حيّان هذا البيتَ إلى بُجير فهو استظهارٌ منه بالأسماء الواردة فيه. ومَن بعده إما مقلِّدون له في ذلك أو مستظهرونَ بالأسماء أيضًا.

٦- البيت ذو رقم ١٨، وهو قوله:

جوابًـــا بـــه تنجـــو اعتمِـــد، فوربّنـــا لعـــن عمـــلٍ أســـلفتَ لا غـــيرُ تُســـأَلُ

ذكر المتعقّب[2] أن الدماميني (ت٨٢٧هـ) قال في هذا البيت بعدما ذكر أن ابن مالك أنشده: (والظاهر أنه شاهد عربي)[3] وقالَ: (والظن بإمامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه أنه لا يستشهد به إلا بشاهد عربيّ)[4].

(١) انظر مثلًا الروض الأنف ٤/ ٢٧٨، ط دار الكتب العلمية، وجميع من ذكرَ قصّتها.

(٢) ص١٧٣.

(٣) شرح مغني اللبيب له ص٧٩٤، تح العسيلي.

(٤) تحفة الغريب ١/ ١/ ٥٥٩.

**قلت**: من العجبِ أن يُدخِلَ المتعقّب هذا البيت في جملة الأبيات المستدركة مع أن الدماميني لم يثبتْه في كتاب قبل ابن مالكٍ، وإنما ظنَّ أن ابن مالك رواه عن عربيٍّ، والظنُّ لا يغني من الحقّ شيئًا. والمتعقِّب يعيبُ عليَّ الاعتماد على الظنِّ المؤيَّد بالدليلِ[1]، ثم يرتكبُه في الظنِّ العاري من الدليل في هذا الموضع وغيرِه! وقد يكون الدماميني معذورًا في هذا الظنّ لأنه لم يحصِ الأبياتَ التي تفرّد بها ابن مالك ولم يعرف مقدار كثرتِها ولا تبيّن أدلّةَ الوضع فيها والتشابهِ بينها، فحملَ هذا البيت على ما يقتضيه الأصل من الثقةِ في رِواية العلماء.

وبحسبِك دليلًا على وضع هذا البيت تركيب (اعتمِدِ الجوابَ)، فإنه من استعمال المولّدين في ما أعلمُ. وكذلك تركيب (لا غيرُ)، فإنه لا يُعرف في شعر صحيح ولم يُنقل عن العرب. ولذلك تنوزع في صحّتِه. هذا مع معناه الإسلاميّ الساذَج (أي التقريري المباشر) ونظمِه المهلهَل المتكلَّف. وانظر أيضًا ما فيه من تساوق اللفظ في كتابي[2].

٧- البيت ذو رقم ٢٠، وهو قوله:

لا طِيــب للعــيش مــا دامــت منغصــةً  لذّاتُـــه بادّكـــار المـــوت والهـــرَمِ

ذكر المتعقّب[3] أن البغدادي نصّ[4] على أن ابن الخباز أوردَه في شرحه لألفية ابن معطٍ. ونقل كلامَ البغداديّ.

**قلتُ**: أجَلْ، ذكر هذا البغداديُّ، ولكنّ شرح ألفية ابن معطٍ لابن الخبّاز قد وصلَ إلينا بحمد الله. وهذا نصُّه: (وأما ما دام فما رأيت أحدًا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيا... الوجه الثاني: أن تقدُّم خبرها على اسمها قد جاء في الشعر، أنشدَ المفضَّل لمزرِّد أخي الشمّاخ:

وأحبسُـــها مـــا دامَ للزيـــتِ عـــاصرٌ  ومـا طـاف فـوقَ الأرضِ حـافٍ وناعـلُ)

(١) انظر ردّه ص١٥٢.

(٢) ص٥٢.

(٣) ص١٧٤.

(٤) في شرح شواهد شرح التحفة الوردية ١/ ١٦٣. وأخطأ المتعقب فسماه شرح التحفة الوردية.

انتهى كلامُه[1]. وليس فيه هذا البيت. والظنُّ أن البغداديَّ نقلَ كلامَ ابن الخباز بمعناه فزاد هذا البيت وهمًا بدليل أنه لم يلتزم بلفظ المؤلِّف.

٨- البيت ذو رقم ٢٢، وهو قوله:

أتحسبني شُغِفت بغير سلمى ... وسلمى بي متيّمةٌ تهيمُ

لم يجده المتعقِّب في مصدر قبل ابن مالك، ولكنه مع ذلك ذكرَه في الأبيات التي (تبيَّن براءة ابن مالك من وضعها)[2] لأنه ورد مع بيتين أحدُهما صحيح النسبة لتأبط شرًّا والثاني لا يُعرف قبلَه أيضًا. وهو يرَى أن من غير المعقول أن يضع ابن مالكٍ بيتًا لا شاهدَ فيه.

**قلتُ**: لم يخفَ عليّ أن أحدَ البيتين اللذين أنشدَهما ابن مالك مع هذا البيت هو لتأبَّط شرًّا[3]، ولكني لم أرَ ذلك مانعًا من الوضع، فقد ذكرتُ قبلُ أنّ ابن مالك قد يضعُ أحيانًا بعض الأبيات التماسًا للإغراب وحبًّا للتكثُّر[4]. وإذا علمتَ ما ذكروه من سهولةِ النظم عليه لم ترَ هذا بِدعًا ولا مستنكرًا، فإن من يسهُل عليه الشيء الذي يصعُب على غيرِه فإنه يجِد في فعلِه لذاذةً ومتنفَّسًا[5].

والأبيات الثلاثة هي:

أتحسبني شُغِفتُ بغير سلمى ... وسلمى بي متيّمةٌ تهيمُ
وسلمى أكمل الثقلينِ حسنًا ... وفي أثوابِها قمرٌ وريمُ
نِيافُ القُرط غرّاء الثنايا ... ورئد للنساء ونعم نِيمُ

فالبيتُ الأول لم أجده في كتاب قبل ابن مالكٍ وآنستُ فيه ملامح الوضعِ، وذلك من جهة لفظه ومعناه، أما اللفظ فقوله: (شُغِفت)، فقد وردَ ذلك غير مرّةٍ بالبناء للمجهول في أبياتِه، منها قوله:

شُغِفت بك التِ تيمتك، فمثلُ ما ... بك ما بها من لوعةٍ وغرامِ

وقوله:

---

(١) لوحة ٧٢ من نسخة قديمة نُسخت عام ٦٨٥هـ أي بعد وفاة ابن الخباز بنيّف وأربعين سنة.

(٢) ص١٧٥.

(٣) ديوانه ص٢٠٢.

(٤) انظر ص٢٧ من هذا النقض.

(٥) وانظر ص٨٦ من هذا النقض.

مشـــغوفةً بـــك قـــد شُـــغفتُ، وإنـــما حُـــتِم الفـــراق، فـــما إليـــه ســـبيلُ

وقوله:

إن جُمـــلَ التـــي شُـــغفتُ بجمـــلٍ ففـــؤادي وإن نـــأتْ غـــيرُ ســـالِ

وأما المعنى فقوله: (وسلمى بي متيّمةٌ تهيمُ)، فهو عينُ معنى البيت المذكور آنفًا:

شُـغِفت بـك الـتِ تيمتـك، فمثـلُ مـا بـك مـا بهـا مـن لوعـةٍ وغـرامِ

وأما البيت الثاني:

وســـلمى أكمـــل الثقلـــينِ حســـنًا وفي أثوابِهـــا قمـــرٌ وريـــمُ

فلم أجده مذكورًا قبلَ ابن مالكٍ، ولكني مع ذلك لم أقطع بوضعِه كما قطعتُ في الأوّلِ. وأنا اليومَ أجدني أميلُ إلى وضعِه أيضًا لأنَّ لفظ (الثقلين) بمعنى الجنّ والإنس لا يُعرف في الجاهلية في ما أعلَم[1]. وهذا البيت لو صحَّ لكان لتأبّط شرًّا لأنّه مسوقٌ معَ بيتِه الصحيح النسبة إليه، فإذا بطَل أن يكون له لأنه جاهليٌّ، وهذا اللفظ غيرُ معروف في الجاهليّة كما ذكرتُ، فهو لابن مالك كالبيت الأوّل.

**٩**- البيت ذو رقم ٢٣، وهو قوله:

لـــك العـــزّ إن مـــولاك عـــزّ، وإن يهُـــن فأنـــت لـــدى بحبوحـــة الهُـــون كـــائنُ

ذكر المتعقّب[2] أن الدلائي (ت ١٠٨٩هـ) نصّ على أن أبا الفتح أنشدَه[3].

**قلت**: قد سبقَه السيوطيُّ إلى هذه الدعوى[4]. وكلاهما متأخِّر جدًّا. وذلك أن النحاة ينقلون عن ابن جني إجازتَه ذكر الخبر إذا كان كونًا مطلقًا عاملًا في ظرف أو جار ومجرورٍ، فلما رأى السيوطي وغيرُه هذا البيتَ مؤيِّدًا لقولِه خالُوه من إنشادِه، فهذا وجهٌ. ووجهٌ آخر أن يكون ذلك من قبيل التجوّز في حمل أدلّة بعض أصحاب المذهب الواحد على بعضٍ إذ كان القائلون بالمذهب إنما يراهم من هو خارجه كالرجُل الواحد، فالأدلَّة التي يُدلي بها بعض أصحابِه لو عُرِضت على غيرِه من الموافقين في المذهب لأدلَوا بها في

(١) ثم وجدت الطاهر بن عاشور يقول في (التحرير والتنوير) عند تفسير قوله ﷻ: ﴿سنفرغ لكم أيها الثقلان﴾: (وأظن هذا اللفظ لم يُطلق على مجموع النوعين قبل القرآن، فهو من أعلام الأجناس بالغلبة. ثم استعمله أهل القرآن).

(٢) ص١٧٦.

(٣) في نتائج التحصيل ٣/ ١٠٧٩.

(٤) همع الهوامع ٥/ ١٣٥.

الغالب ولسُرُّوا بها لما فيها من تصويب آرائهم وتقويتِها. وهذا كما يُنسب إلى الإمام الشافعي أو أحمدَ (ت٢٤١هـ) وغيرهما ما هو جارٍ على قياس أصولهم وإن لم يقُولوا بها. وأنت تجِد الأنباري (ت٥٧٧هـ) مثلًا يحكي في (الإنصاف) من حُجج البصريين والكوفيين ما لعلهم لا يعرفونه ولا قال به أحدٌ منهم. وربّما حكى وهو وغيرُه من الحجج لآراء بعض المتقدِّمين في النحو ما لم يُؤثَر عنهم، فيقولون: (وحجة الأخفش كذا)، و(حجة الكسائي كذا). وهذا معروفٌ بيِّنٌ.

ثمّ إنا نجدُ بعدُ رضيّ الدِّين الأستراباذي عصريَّ ابن مالك يقول في هذه المسألة: (فلا يقال: زيدٌ كائن في الدار. وقال ابن جنّي بجوازه. ولا شاهدَ له. وأما قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقرًّا عنده﴾...)[1]. فذكرَ الآية وأجاب عنها ولم يذكر هذا البيت. فهذا شاهدٌ مظاهرٌ لما ذكرتُ.

١٠- البيت ذو رقم ٢٤، وهو قوله:

قــومي ذُرا المجــد بانوهــا وقــد علمــت  بكنـــهِ ذلـــك عـــدنانٌ وقحطـــانُ

ذكر المتعقّب[2] أن ابن مالكٍ نصّ نصًّا واضح الدّلالة على أن بعض النحويين أنشدَه قبله، وذلك قوله: (... لورود ذلك في كلام العرب كقول الشاعر [وذكر البيت ثم قال:] وتكلّف بعض المتعصّبين فقال: تقدير البيت الأول قومي بانو ذُرا المجد بانوها... والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلّف ما يتمّ المعنى بعدمِه)[3].

**قلتُ**: ولستُ أرى هذا صريحَ الدلالةِ بحيثُ لا يحتمِل التدليس، فقوله: (لورود ذلك في كلام العرب كقول الشاعر) يُحمَل على أن ما ورد عن العرب مماثلٌ لهذا البيت. وما نقلَه عن بعض المتعصّبين لا يلزَم أن يكونَ قد قيلَ في هذا البيتِ نفسِه، ولكنّه قيلَ في نظائرِه، فقدّرَه ابن مالك في البيتِ، أي من يقدِّر هذه المسألة هذا التقديرَ يقدِّر مثلَه في هذا البيتِ. وهذا تدليسٌ قبيحٌ. ومن يقول: (قال الطائيُّ) أو (قال رجلٌ فصيح من طيِّئ) أو (ومن الدليل على صحة الاستعمال قول الشاعر) أو (ومن حجج البصريين

(١) شرح الكافية ١/ ٢٤٤.

(٢) ص١٧٦.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٠٧.

قول الشاعر) أو (ومن السماع قول الشاعر)[1] ثم يورد أبياتًا من وضعِه فليس بمستغرَب أن يقولَ ما قالَه في البيت السابق، فإنهنّ من بابة واحدة.

١١- البيتان ذوا رقمَي ٢٧و ٢٨، وهما قوله:

لا أقعـــــــدُ الجـــــــبنَ عـــــــن الهيجـــــــاءِ
ولـــــــو توالـــــــتْ زُمَـــــــرُ الأعـــــــداءِ

ذكر المتعقّب[2] أن ابن هانئ ذكر أنهما ليسا له، وإنما هما للعرب استشهد بهما[3].

وهذا ظنٌّ محضٌ لم يذكر له سندًا، فلا يعاجُ به. وانظر ما ذكرناه آنفًا.

١٢- البيتان ذوا رقمَي ٢٩و ٣٠، وهما قوله:

مـــــــا برئـــــــت مـــــــن ريبـــــــة وذمٍّ
في حربنـــــــا إلا بنـــــــاتُ العـــــــمِّ

ذكر المتعقّب[4] أن ابن هشام وخالدًا الأزهريَّ (ت٩٠٥هـ) نصّا على أن الأخفش أنشدَهما، قال ابن هشام: (وقولهم: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ. والتأنيث أكثرُ إلا إن كان الفاصل (إلّا) فالتأنيث خاصّ بالشعر. ونصّ عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث...)[5] وذكرَ البيتين.

**قلت**: قوله: (وأنشد) يحتمل أن يقرأ بالبناء للمجهول (وأُنشِد)، فلا يكون نصًّا على أن الأخفش أنشدهما كما زعم المتعقِّب. ويحتمل أيضًا أن يكون هذا من قبيل التجوّز كما ذكرنا آنفًا عند البيت الذي نسب السيوطي والدلائي إنشادَه إلى ابن جنّي[6].

(١) راجع كتابي ص٨١.
(٢) ص١٧٧.
(٣) في شرحه للألفية ١/ ١٠٤.
(٤) ص١٧٧.
(٥) أوضح المسالك ١/ ٢٠٧، تح حمودي.
(٦) ص٥٥.

ثمّ إن هذين البيتين لا يُعرفان قبل ابن مالك مع شهرةِ هذه المسألة وتقرير النُّحاة لها في غيرِ موضع، بل إن أبا عليّ الفارسيّ نقلَ معنى كلام الأخفش في هذه المسألة فقال: (ومن ما يقوّي ذلك أنهم في الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة. فيذكّرون حملًا على المعنى. ولا يكادون يؤنّثون ذلك في ما زعم أبو الحسن إلا في الشعر كقوله: ...)[1] وذكر بيتين ولم يذكر بيتَي ابن مالك. وأصرحُ منه ما صنعَه أبو حيّان، فإنه ذكر بيتَي ابن مالك ثم قال بعقبِهما: (قال الأخفش: يقولون: ما جاءني إلا امرأة. فيذكّرون حملًا على المعنى في أحد. ولا يؤنّثون إلا في الشعر نحو قوله:

..... ** فما بقِيت إلا الضلوع الجراشعُ)[2].

فذكرَ البيتين ثم نقلَ كلام الأخفشِ نصًّا، فلم يجعلهما من إنشادِه.

فهذه الأبيات التي جمَّعها المتعقِّب زاعمًا أن ابن مالك لم يتفرَّد بها هي في الحقِّ (من ما قمشتَ وضمَّ حبلُ الحاطبِ) كما يقول الحماسيُّ، فلا يصِحّ منها بيتٌ واحدٌ.

وأوهام العلماء في نسبةِ الأبيات خاصَّةً كثيرةٌ جدًّا، يدلُّك على ذلك اختلافُهم الشديد في نسبةِ الآلافِ من شواهد النحو وغيرِها إلى قائليها. ومن المقطوع به أن كلَّ بيتٍ منها إنما هو لشاعرٍ واحدٍ لا يشرَكه فيه أحدٌ، فينبغي أن يكون لكل بيتٍ مختلَفٍ في نسبتِه نسبةٌ واحدةٌ صحيحةٌ على الأكثرِ، وتكون سائرُ الأقوالِ أوهامًا خالصةً، منها ما قد نعرف منشأَه وعلَّتَه ومنها ما نجهلُه.

**الصنف الثالث**: أبيات وُجِدت في مصادرَ مؤلَّفة قبلَ ابن مالك، وهي ٤ أبيات من ٣٠، وهي ٢، ١٤، ١٧، ٢٥.

وهذه الأبيات أسلِّم ببراءة ابن مالكٍ منها، غيرَ أن المتعقِّب لم يستدرك منها بيتًا واحدًا، وإنما أنا الذي استدركَ بيتين منها قبل أن ينشر المتعقِّب ردَّه[3]، واستدركَ اثنين آخرينِ أحدُ الإخوة. وقد أشار المتعقِّب

(١) الحجة ٤/ ٣٦٩، و٣/ ١٦٩، و٦/ ١٨٧.

(٢) التذييل ٦/ ١٩٩.

(٣) آخرها في ١٥/ ٨/ ١٤٣٥هـ وذلك في ملتقى أهل اللغة في الحديث ١٠٤٢٦، أي قبل نشر التعقيب بنحو سنة.

إلى ذلك بطريقةٍ لا تخلو من تلبيس وإيهامٍ فقال في الحاشية: (إن بعض الإخوةِ بما [كذا] فيهم الباحث نفسُه قد سبقني إلى براءة ابن مالك من هذه الأبيات الثلاثين)[1] وسردَ أرقامها.

فقوله: (سبقني) يوهمُ أنه وقفَ عليها من طريق (البحث غير المستقصي) كما يزعمُ ثم وجدني قد سبقتُه إليها وأنَّ هذا إنما جرى على سبيل الاتّفاقِ. والحقُّ أنّه نقلَ هذه الأبيات مني ومن الأخ المستدرِك، فكان ينبغي أن ينصّ على ذلك. والدليلُ على أنه ناقلٌ لا مجرَّد مسبوقٍ أنه لم يستطِع أن يزيد عليها بيتًا واحدًا يبرهنُ به على (بحثِه) وقد مُلِّي حولًا كميلًا!

وقوله: (بالبحثِ) يوهِم أنه قد نفضَ الأسفار وأطال التنقيب فيها حتّى استطاع أن ينسب ثلثي الأبيات أو نصفها أو ثلثها أو ربعها أو خمسها أو عشرها، وما هي إلا أربعةُ أبياتٍ ليس هو واجدَها. على أني لا أُحيلُ لُقيانَ شيءٍ من الأبياتِ ولا أَدفعُه، فقد يجوز أن أخطئ في عددٍ قليلٍ من هذه الأبيات. وسيأتي بيانٌ لهذا.

وقوله: (غير المستقصي) يوهم أيضًا أنه لو طال به زمان وسمَت به همَّة في البحث والتفتيش لوجدَ كثيرًا من الأبيات غيرَها. وهذا محالٌ، فإنّ المئات من هذه الأبيات لا يُمكن لُقيانُها قطعًا لأنّ العلماء والباحثين والمحققين بعد ابن مالك ظلُّوا عاجزينَ عن الوقوف عليها قرونًا طِوالًا، فتفرُّده بمئات الأبيات أمرٌ ثابتٌ لا يُمكن دفعُه ولا إنكارُه، وإنما قد يُختلَف في تعيين البيت والبيتين منها وحسبُ أهو من ما تفرَّد به أم لا.

إذن فصنفٌ منها – وهو الأبيات الصحيحة – نقلَه المتعقِّب مني ومن شخصٍ آخر، ونبَّه على ذلك في الحاشيةِ تنبيهًا موهِمًا. وصنفٌ غالطَ فيه ولبَّسَ لأنه زعمَ أنّ الأبيات التي تفردّ بذكرها العيني من ما يُستدرَك عليَّ وكأنَّها كانت خفيَّة فأظهرَها أو قصيّة فقرَّبَها مع أني عمدًا على عينٍ تركتُها! وصنفٌ وهو ما ذكرَه غيرُ العينيِّ فإنه قرارُ أوهامٍ ومجمَعُ أغلاطٍ كما بينتُ. فدعواه استدراكَ ٣٠ بيتًا هي دعوى مبنيّة على المغالطة والتلبيس وعلى الحَطْب والتقميش. وليس فيها شيءٌ من إعمال النظر والتأمُّل والتحقيق!

❁ ونرجعُ إلى القولِ في الأبيات الأربعة التي صحَّ استدراكُها، فهذه الأبيات كنت ذكرتُها في كتابي مع الأبيات المقطوع بوضعها التي تبلغُ عدّتها ٦١٥. ونسبة ٤ من ٦١٥ بيتٍ تساوي ٠،٦٪ أي لا تصل

(١) ص١٦٦.

إلى ١٪. وهذا شيءٌ نزرٌ جدًّا لا يُعبأ بمثلِه. وإنه لجائزٌ أن يقعَ مثلُه في مثل هذا العدد الضخم الوافرِ من الأبياتِ. وذلك أنه بعدما ثبتَ عندي بيقينٍ وضعُ ابن مالكٍ لمئاتٍ من الأبيات من خلال تصفُّح الكثير منها كان لا بدَّ لي من تعيينها والنصِّ عليها، فاستعرضتُ لذلك جميع شواهده من جميع كتبه المطبوعة شاهدًا شاهدًا، ثمّ أسقطتُ ما ذكرَ أحد العلماء أو المحققين أنه ثابتٌ في كتاب قبلَه، ثم عطفتُ على الباقي فما زلتُ أساقطُ منها البيتَ إثر البيتِ بالبحث الطويل والتنقير المُلِحّ في صغار الكتب وكِبارِها حتّى إني راجعتُ لأجل ذلك بعض المخطوطاتِ مستفرغًا في هذا وسعي، ثم نظرتُ في الأبياتِ الباقية، وهي نحو ٧٠٠ بيتٍ فوجدتُّ أكثرَها متشابهةً في معانيها وألفاظها وأساليبِها، ورأيت عددًا قليلًا منها يزيد على السبعين بيتًا لا تُشاكل تلك الأبيات وتشبه أن تكون أبياتًا قديمةً، ولكنّي لم أجدها ولا غيري إمّا لقصور بحثنا إذْ لم نُحط بكلّ كتاب مطبوع، وإمّا لأنّ ابن مالكٍ أصابَها في كتاب قبلَه لم يصِل إلينا. وهذا ممكنٌ في العدد القليل من الأبيات الذي لم تقُم قرائنُ من اللفظ والمعنى والنسبة على وضعِه. وقد يتفرّد العلماء بمثلِ هذا القليل[1]. ثمّ وجدتُّ بعد طباعة الكتاب ستةَ أبياتٍ منها.

ولا ريبَ أنّي حين قسمتُ الأبياتَ قسمينِ قسمَ الأبيات المنسوبة إلى الوضع، وهي الأكثر، وقسمَ الأبيات غير المقطوع بوضعها، وهي قليلةٌ، أردتُّ من وراء ذلكَ أن لا أحملَ على ابن مالكٍ ما لم يقلْه فأقعَ في الظّلم والبَهت، إذْ من المعلومِ أنه ليس كلُّ ما تفرَّد به من الشعر فإنه يجب أن يكون من وضعِه. فوجدتُّ من الأبيات ما يستيقنُ المرء أنَّه موضوعٌ مولَّدٌ وأنّه متأخّر الميلاد وأنَّه لابن مالكٍ، ومنها ما يستيقن المرءُ أنّه موضوعٌ مولّدٌ متأخّر الميلاد وحسبُ دونَ أن يظهرَ فيه من العلامات ما يدلُّ على أنه لابن مالكٍ، ومنها ما يستيقن المرء أنه موضوعٌ مولَّدٌ دونَ أن يتبيَّن فيه عصرَ توليدِه، ومنها ما يرجِّح بعض ذلك ظنًّا لا يقينًا. ومن الأبيات ما لا يزال قارئُها مميِّلًا الرأي فيها، فتارةً يميلُ إلى وضعها وحينًا يميلُ إلى أنها من قديمِ الشِّعر. فما بلغَ عندي القطعَ من الأبيات أو غلبَ على ظنّي أنه من الأبيات الموضوعة ألحقتُه بها. وما كان دونَ ذلك فإني جعلتُه في القسم الثاني.

وقد كانَ طبيعيًّا أن يعروَ هذا العملَ، وهو عمَل فادحٌ ناصبٌ، شيءٌ من النقص أو الخلَلِ. ولذلك قلتُ معلّقًا على الأبيات المنسوبة إلى الوضع: (والخطأ جائز محتمَل)[2] لأنه وإن كانت هذه الأبيات مدرجةً في الأبيات المنسوبة إلى الوضع أي المقطوعِ بوضعها فليست كلُّها على درجةٍ واحدةٍ في هذا القطعِ ولا هي

(١) انظر كتابي ص٨٤.

(٢) ص١٠١ الحاشية.

سواءٌ في تبيُّن دلائل الوضع والصّنعة عليها، بل هي متفاوتةٌ في ذلك كما بيّنتُ. ولكنَّ العمَل إنما هو على الجمهور الأغلب. ولو كنتُ أرى أنَّ القطعَ في وضعها عامٌّ في كلِّ بيتٍ منها على وجهٍ لا يمكن انتقاضه لم أذكر أن الخطأ جائز محتمَل!

وهذا الخطأ في الأبيات الأربعة يجوز أن يكون سببه كثرةَ الأبيات وضخامةَ عددها، فإن كثرة العمَل وتراكبَ بعضه على بعض مفضٍ أحيانًا إلى نقص الإحكام وفوات الإتقانِ في شيءٍ منه. وهذا داعٍ إلى أنه قد يقع شيء من الغَفلة في البضعةِ من الأبيات، فلا أوفّيها حظّها من النظَر والتدقيق فتندّ عن ذلك وتُحسَب مع الأبيات الموضوعة خطئًا. على أني لو وفّيتُ كلَّ بيتٍ حظَّه من النظر والتدقيق وتلوَّمت عليه ولم أُبرِم الرأيَ فيه إلا عن تفرُّغ له فإن التذوُّق والتفرُّس وإن كان صحيحًا صادقًا فليس هو بمأمَن من طروء الخطأ عليه أحيانًا، ألا ترى لو أنّ رجلًا خبيرًا بتمييز البَخور الجيِّد من الزائفِ الرديء عُرضت عليه آلافُ القطعِ منه فحكم على ستّ مئة قطعةٍ منه بالزَّيف دون البقيَّة ثمّ تعقَّبوا عملَه وفحصوا عن مقدار إصابتِه فأدخلوا جميع القِطَع في آلةٍ دقيقةٍ فصدّقته في ٥٩٦ قطعةٍ منها وخطّأته في ٤ قطَع فقط أفيكون هذا دليلًا على حِذقِه ودقّتِه إذْ لم يخطئ بتفرّسه وحدَه إلا في ٤ من ٦٠٠ أم يكون هذا دليلًا على بُطلانِ فراستِه وضعفِ بصرِه؟

وكذلك هذه الأبيات الأربعة، فإنّ الخطأ فيها غيرُ قادحٍ لأنه ضئيلٌ جدًّا لا يبلغُ ١ ٪ من مجموع الأبيات. ومِثلُ هذا قد يقع في الأجهزة البارعة العالية الدقَّةِ إذْ لا تخلو من نسبةِ خطأ وإن ضؤُلت. ويصحّح لك هذا أنّ الأبيات التي وقفتُ عليها من القسم الثاني بعد طباعة الكتاب، وهي التي لم أقطع بوضعها، عدّتها ٦ من ٧٣ بيتًا أي ٨،٢ ٪. فأنت ترى ارتفاعَ نسبة ما وُجد منه خلافًا للقسم الأوّل.

على أنَّ التذوُّق في الأبيات الكثيرة والقصيدة الطويلة أصدقُ وأجدرُ بالإصابة منه في البيت والبيتين، فإن البيت والبيتين لقصرَهما قد تستبهِمُ فيهما أحيانًا آيات الصنعةِ ودلائلُ التوليد. ولذلك خفي على الأصمعيِّ وهو الأستاذ النقَّادةُ الخبير بالشِّعر أنّ بيتي إسحاق الموصليِّ (ت٢٣٥هـ) مولّدان فاستحسنهما وقرَّظهما حتَّى عرَّفَه إسحاق ذلك[1]. بل قد يذهبُ على بعض العلماء الجزمُ في نسبة بعض القصائد بين قديمٍ فصيح ومولَّد محدَثٍ، ألا ترى كيف خفي على ابن الأعرابيِّ (ت٢٣١هـ) حين قرئت عليه أرجوزة

(١) انظر القصة في أمالي أبي علي القالي ١/ ١٩٦، ط دار الكتب.

لأبي تمّام أنها له حتى بُيِّن له ذلك فقال: (خرِّقْ خرِّق)[1] وكيف تنازعوا في نسبةِ لامية العرب بين من يرى أنها للشنفرَى ومن يرى أنها من صُنع خلف الأحمر (ت١٨٠هـ)[2]. وأمثلةُ هذا كثيرةٌ.

وليس المراد من ذلك التوهينَ من قُدرةِ التذوّق على الفصلِ بين الشِّعر القديم الصحيح والشِّعر المولَّد المصنوع، فإن التذوُّق قد يبلغُ من دقّته وحذاقتِه أن يفرُق بين شعر الشاعرين المتعاصرينِ كما بيّنت هذا في كتابي مفصَّلًا[3]، وإنما المراد من هذا أنَّ العلماء في امتلاكِهم لهذه القدرةِ وحيازتهم لهذه الآلة أخيافٌ متفاوتونَ وأنَّ الشِّعر نفسَه متباينٌ في مطاوعتِه لهذا وقَبولِه له، فالبيت والبيتان لا يُبلي فيهما التذوُّق بلاءَه في القصيدةِ الطويلة. والمراد أيضًا أن القصيدة الطويلة قد يحسرُ التذوُّق عن القطعِ فيها فتصطرِع فيها آراء العلماء بحسب فراستِهم ودقّتِهم وعلى مقدارِ علمِهم بالشِّعر وتمكُّنهم منه، وذلك إذا كانَ صانعُها شاعرًا مفلِقًا وعالمًا مرتاضًا بشعر الأوائلِ رحبَ المعرفةِ طويلَ التمرُّس به. وهذا على كلّ حالٍ أمرٌ قلّما يستطيعه إلا النفرُ من الناس كخلف الأحمر ونظرائِه.

۞ ثمَّ إن الأبيات الأربعةَ المستدرَكة وإن بَرئ ابن مالك من وضعها فلم تبرَأ هي كلَّ البراءة من احتمال أن تكونَ من توليدِ غيره، فهي ليست من صِحاح الأبيات القديمة المقطوعِ بصحّتها كصحيح شعرِ امرئ القيس وذي الرمّة وجرير والفرزدق.

وهذا تفصيلُ القولِ فيها.

١- البيت ذو رقم ٢، وهو:

فإن كان شيءٌ خالدًا أو معمرًا تأمَّلْ تجد من فوقه الله غالبا

منسوب لأمية بنِ أبي الصَّلت برواية (باقيا)[4]. ومن المعلوم أن أكثر الشعر المنسوب إلى أمية مكذوبٌ مصنوعٌ عليه لرداءة نظمه وهَلهلة نسجه ولشدَّة مشابهته للقرآنِ[5]. وغالبُ الظنِّ أنّ هذا البيت منها، فهو إذن إن لا يكن لابن مالكٍ فهو لمولَّد آخرَ.

(١) أخبار أبي تمام للصولي ص١٧٥، ط لجنة التأليف.

(٢) انظر مثلًا أمالي أبي علي ١/ ١٥٦.

(٣) ص١٢ فما بعد.

(٤) الزهرة لابن داوود الأصفهاني ٢/ ٤٩٦.

(٥) وانظر في هذا تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/ ١٧١، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام لجواد علي ٦/ ٤٩٥.

٢- البيت ذو رقم ١٤، وهو:

إذا أوقـــدوا نـــارًا لحـــرب عـــدوّهم فقـــد خـــابَ مـــن يصـــلَى بهـــا وســـعيرِها

أقدمُ من رأيناه رواه هو السَّخاوي (ت٦٤٣هـ)[١]. وهو عصريٌّ ابن مالك. ولم ينسُب هذا البيت ولا ذكر منشدَه من القدماء ولا في أيِّ كتاب وجدَه ولا من أي قصيدةٍ هو، فجائزٌ أن يكون بيتًا مصنوعًا أو لمولَّدٍ لا يُحتجّ به.

٣- البيت ذو رقم ١٧، وهو:

ألا حبـــذا غُـــنمٌ وحســـنُ حـــديثِها لقـــد تركـــت قلبـــي بهـــا هـــائمًا دنِـــفْ

أقدمُ من رأيناه رواه هو ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في (شرح الملوكي)[٢]. وهو عصريٌّ ابن مالك وشيخُه. والعجبُ أنَّه لم يذكر هذا البيتَ عندما عرض لهذه المسألة وساق شواهدَها في (شرح المفصل)[٣] مع أن ذلك حاقٌّ موضعِه. والقولُ في هذا البيت كالقول في البيت السابق.

٤- البيت ذو رقم ٢٥، وهو:

حيـــثما تســـتقِمْ يقـــدِّر لـــك اللـــ ـــــه نجاحًـــا في غـــابرِ الأزمـــانِ

ذكرَه المبرّد في (الكامل)[٤] ولم ينسُبه أو يُسنِده. ولم أقِف بحسب بحثي غيرِ المستوعِب على نحويٍّ استشهدَ به بعدَ المبرّد وقبل ابن مالك. وإن وُجِد فهو نادرٌ، فلا أدري لمَ اطَّرحوه! وما أحراه أن يكون موضوعًا أو يكونَ لمولَّد لا يُحتجّ به، وذلك أنه غيرُ منسوبٍ ولا يُعرف من أيِّ قصيدةٍ هو، ولم ينشده المبرّد في (المقتضب) مع أنه أحقُّ به إذ هو كتاب نحو و(الكامل) كتاب أدبٍ. ولا أراه أيضًا يُشبِه الشِّعر الصحيح الذي يُحتجّ به، فلعلّه وضعَه هو تمثيلًا أو نقلَه من شعر بعض المحدَثين. ولا تستنكِر هذا، فإن النّحاةَ ربّما وضعُوا بعض الأبيات واستشهدوا بها في مسائل النَّحو[٥]. والمبرَّد خاصّةً متَّهمٌ بتغيير رِواية الشِّعر معروفٌ بذلك. وفي هذا يقول علي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ): (وهذا من فعل أبي العباس

(١) في فتح الوصيد ٣/ ٨١٩.

(٢) ص٢٣٥.

(٣) ٩/ ١٣٤، تح إبراهيم عبد الله.

(٤) ١/ ٣٧٩.

(٥) انظر مثالًا لهذا كتاب سيبويه ٣/ ٦١.

[المبرّد] غيرُ مستنكَر لأنه ربّما ركِب المذهبَ الذي يخالف فيه أهلَ العربيّة واحتاج إلى نصرته فغيَّر له الشِّعر واحتجَّ به)[1]. وقد بينّا أيضًا في ما خلا وقوعَ التدليس منه بشهادة تلميذه الأخفش[2]، فمثلُه لا يُستبعَد أن أن يضعَ بيتًا من الشِّعر ثم لا يبيّنه.

ومهما يكن فإن هذه الأبيات الأربعة مع نزورتها وضئولة نسبتِها في جنب مجموع الأبيات فهي ليست من الشِّعر المقطوع بصحّتِه، فلَإِن برئ ابن مالكٍ منها فلم تبرأ هي من احتمال التوليد ولم يثبُت بيقين كونُها لشعراء قدماءَ يُحتجّ بشعرِهم.

فـــإن لا يكنهـــا أو تكنـــه فإنّـــه  أخوهـــا غذَتْـــه أمُّـــه بلِبانِهـــا

وقد ذكرتُ آنفًا أن من الأبيات ما استيقنت أو غلب على ظنِّي أنها مولَّدة وإن لم تلُح لي وجوهٌ قاطعةٌ من الشبَهِ لها بأبيات ابن مالكٍ، وهي قليلةٌ، فألحقتُها بها حملًا على الغالبِ الأكثرِ إذْ غالبُ ما ظهرَ لي أنه مولَّد ظهرَ لي أنه لابن مالكٍ إما بنسبته إلى الطائيِّ وإمّا بتشابه ألفاظه ومعانيه بسائر الأبيات بعضِها ببعضٍ وإما بهما معًا.

هذا مع أني لا أُحيلُ خطئي في نسبةِ أبياتٍ من المقطوع بوضعها إلى شعراء قديمًا، فهذا جائزٌ ممكنٌ كما ذكرتُ في كتابي[3]، وهو إن كان سيكونُ نزرًا جدًّا نزورةً تسدِّد القاعدةَ وتثبتُها ولا تنقضُها. وربَّ خطأ يعمل في تقوية القاعدةِ ما لا يعملُه الصواب فيها. ولكني إنما أحكي ما وقعَ.

۞ ثمّ انتقل المتعقِّب إلى حديث آخر[4]، فذكر أني (لبّست) على القارئ وأنّي وقعت في (التعجّل) و(عدم التحرّي) وفي (إغفال) النصوص المعارضة وأني (أغمضت) عيني عنها وأني (أبرزت ابن مالك في صورة النازح عن النحويين والمتَّهم المُدان [كذا، والصواب المَدين])! وذلك أني ذكرتُ أن من المسائل التي تفرّد ابن مالك بإيراد شواهد لها دون غيرِه من النّحاة مسألةَ التمييز إذا كان فعلًا متصرّفًا، وذكرتُ أنه لم يرِد بيتٌ صريحٌ غير قول الشاعر:

أتهجـــرُ لـــيلى للفـــراق حبيبَهـــا  ومـــا كـــان نفسًـــا بـــالفراق تطيـــبُ

(١) التنبيهات ص١١٠.

(٢) انظر ص٢١.

(٣) ص١٠١ الحاشية.

(٤) ص١٧٨ وما بعدها.

ثم قلتُ: (فمن أين لابن مالك بعد هذا كلِّه بالبيتين اللذين ساقهما في هذه المسألة، وهما قوله:

ضـــيعتُ حزمـــيَ في إبعـــاديَ الأمـــلا ومـــا ارعويـــتُ ورأسي شـــيبًا اشـــتعلا

وقوله:

أنفسًـــــا تطيـــــب بنيـــــل المُنـــــى وداعـــي المنـــون ينـــادي جهـــارا؟)[1]

مع أنّ ابن مالك استشهد بأربعة أبيات لا بيتين أحدُها لشاعر جاهلي، وهو ربيعة بن مقروم الضبيّ، وذلك قوله:

رددت بمثـــل السِّـــيد نهـــدٍ مقلّـــصٍ كمـــيشٍ إذا عطفـــاه مـــاءًا تحلّبـــا

والآخر هو:

ولســـتُ إذا ذرعًـــا أضـــيقُ بضـــارعٍ ولا يـــائسٍ عنـــد التعســـّر مـــن يســـرِ[2]

ثم ذكر المتعقِّب أن أبا حيّان نقلَ هذه الأبيات وزاد عليها بيتًا خامسًا نسبَه إلى بعض الطائيين، وهو:

إذا المـــرءُ عينًـــا قـــرّ بالأهـــل مثريًـــا ولم يُعـــنَ بالإحســـان كـــان مـــذمّما[3]

ثم تعجّب المتعقِّب من مقالتي تلك مع كون كتاب أبي حيّان من مصادري، بل إني أحلت إليه. وقال: (ولا أدري لمَ تجاهلَ نصَّ أبي حيَّان).

ولو اكتفَى المتعقِّب بقوله: (لا أدري) لبينَّا له وجه العِلَّة ووقفناه على سِرّ ترك هذه الأبيات الثلاثة وإغفالِها، فدَرَى، ولكنه لم يرضَ بمرتبة الجهل بهذه المسألة حتَّى رقَّى نفسَه زورًا إلى مرتبة العلم بها، ثم لم يقنع بمرتبة العلم الكاذب بها حتَّى صارَ يزجُر ويشنِّع ويُرشد ويعلِّم!

وبيان ذلك أنّ هذه الأبيات الثلاثة ليست شواهدَ صريحةً على تقدّم التمييز على عاملِه المتصرّف، فـ(عطفاه) مثلًا في بيت ربيعةَ هو عند البصريين فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسّره المذكورُ. والتقدير (إذا تحلَّب عطفاه ماءًا تحلَّبا). وإذن فالناصبُ للتمييز (ماءًا) هو فِعلٌ متقدِّمٌ محذوفٌ وليس الفعلَ المذكورَ. وإنَّما قُدِّر

(١) كتابي ص٢٦.

(٢) في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٣) التذييل ٩/ ٢٦٥.

محذوفًا لأن (إذا) لا يلِيها إلا فِعلٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ في قولِ عامَّة البصريِّينَ[1]. وكذلك البيتان الآخران. وفي هذا يقول ابن الشّجري (ت٥٤٢هـ) بعد ما ذكر بيت ربيعةَ بن مقروم: (إن احتجّ محتجّ لمن أجاز عرقًا تصبّبتُ، فالدافع له أن يقول: إن العامل في الماء هو الرافع للعطفين من حيث كان التقدير إذا تحلّب عطفاه ماءًا، كقولك: إذا زيدٌ راكبًا خرجَ أكرمته. وإنما احتجت إلى إضمار الفعل بعد إذا لأنها تطلب الفعل كما تطلبه إن الشرطية)[2]. ويقول ابن الدهّان (ت٥٦٩هـ) أيضًا: (واستدلّ بعضهم بجواز تقديم المميّز على العامل بقول الشاعر:

وزعـــت بمثـــل السِّـــيد نهـــدٍ مقلّـــصٍ  كمـــيشٍ إذا عطفـــاه مـــاءًا تصـــبّبا

فقال قوم: قدّم المميّز على عاملِه، وهو (تصبّب). وليس الأمر كذلك لأن (عطفيه) مرتفعة بفعل مضمر يفسّره هذا المظهر، فالرافع للحقوين هو الناصب للماء. وعلى هذا لا حجّة فيه)[3].

ولهذا قلتُ: (لم يرد بيتٌ صريحٌ غيرُ هذا البيت)، فقولي: (صريحٌ) مخرِجٌ لهذه الأبيات غير الصريحة.

فمن الذي وقعَ في (التعجّل) و(عدمِ التحرّي) إذن؟

❁❁❁

(١) راجع مثلًا التذييل والتكميل ٧/ ٣١٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ٤٨.

(٣) الغرة في شرح اللمع ١/ ٤٤٠.

## التعليقة الخامسة:

## مناقشة الاعتراضات على دليل النِّسبة

حاول المتعقب بعد ذلك[1] أن يُجيب عن دليل النّسبة. ومختصر دليل النسبة هو أن جميع الأبيات التي تفرَّد بها ابن مالك، وهي نحو سبعِ مئةٍ، كلّها مجهولة القائل إلا بضعة أبياتٍ فقط. ومنها نيِّف وأربعون بيتًا منسوبة إلى الطائيِّ[2]. فاستدللتُ بهذا على تقوية القولِ بالتدليس لأن المدلِّس لا يستطيعُ أن ينسُب القول إلى نفسِه لفوات التدليس بذلك، ولا يستطيعُ أن ينسُبه إلى غيرِه لأداء هذا إلى الكذب، فهو إما أن يُعريَه من النسبة فيجعلَه غُفلًا وإما أن ينسبه نسبةً موهِمةً تحتملُه وتحتملُ غيرَه على أن يكون الوجه الذي يَحتمِله لا يقع في ذهنِ المخاطب عادةً ليجوز بذلك تدليسُه ويأمَن التردِّي في الكذب الصريحِ.

وكذلك فعلَ ابن مالكٍ، فقد ترك هذه الأبياتَ التي تشامُّ سبع مئة بيتٍ أغفالًا لأن لا يضطرّه ذلك إلى الكذب. وحينَ نسب منها نيِّفًا وأربعين بيتًا نسبَها إلى الطائيِّ فقط، ثمّ لم يسمِّ هذا الطائي أو هألاء الطائيين أيضًا. وهذه نسبةٌ تقبلُ التدليس وتعزِّرُه وتساوقُه ولا تجفو عنه، وذلك من جهة احتمالِها له في ما أخلاه من النِّسبة وفي ما نسبه إلى الطائيِّ، ومن جهة اطِّرادها في جميع الأبيات التي تفرّد بها إلا بضعةَ أبياتٍ نسبَها إلى شعراء مسمَّين وأسلوبُها لا يشبه أسلوب المجهولة القائلِ أصلًا، ثمَّ في تخلُّف هذا في شواهد النَّحو عامَّة كشواهد سيبويه مثلًا، ذلك بأن نسبة الأبيات المجهولة من جميع ما تفرّد به ابن مالك تبلغ تقريبًا ٩٨ أو ٩٩٪. وتبلغُ من جميع ما تفرَّد به من ما رأيتُ بعضَه يشبِه بعضًا في اللفظ والمعنى والأسلوب وغيرها ١٠٠٪ ! على حينِ تبلغُ نسبة الأبيات المجهولة القائل في كتاب سيبويه بالنسبة إلى جميعها ١٠٪ أو أقلَّ. هذا والشّعر في عهده مفرَّقٌ غير مجموعٍ ومتناثرٌ غير منظومٍ. وذلك قبل أن يتوفّر العلماء على صناعة الدواوينِ وجمعِ شعر كلّ شاعر على حدةٍ وقبل أن يُعنوا بتحقيق نسبة كلِّ بيت إلى قائلِه.

وزد على هذا أيضًا أن لابن مالك عنايةً بنسبة أبياتِه إلى قائليها إن عرفهم كما يظهر لمن يتصفَّح كتبَه، فلو كان من عادتِه إغفال النسبة وإن كانت معروفةً لديه لقلنا تنزُّلًا: (جرَى على عادته في هذه الأبيات

---

(١) ص١٨٠.

(٢) انظر كتابي ص٢٩ فما بعد.

فأغفل نسبتها مع معرفتِه بأسماء قائليها). فأما وعادتُه النِّسبة في الغالب فمن غير المعقولِ أن تسقطَ هذه النسبةُ في عامّة الأبيات التي تفرَّد بها!

فالذي أردتُّه من الإدلاء بهذا الدليلِ تقوية القولِ بالتدليس وبيانُ أن النِّسبة تدلُّ عليه وتومئ إليه. وهذا دليلٌ واضحٌ منطقيٌّ يفهمه المرء بأدنى نظَر، ولكن المتعقِّب مع أنه تصدَّى لممارسة هذه المسائلِ والردّ عليّ فيها فهِمَه فهمًا مركوسًا، ففهم أني أردتّ الاستدلال بجهالة القائل على ردِّ أبيات ابن مالكٍ، فطفِق يستدني مقالاتِ العلماء في قبول الأبيات المجهولة القائل إذا صدَرت عن ثقةٍ!

على أنَّا لو جاريناه في هذا الفهم الذي فهِمه فإنا نقول: إن ابن مالكٍ ثقةٌ في ما يصرِّح به كما أن الحسن البصري وسفيان الثوريّ وغيرهما ثِقات في ما يصرِّحون به، فإذا سمَّى ابن مالك قائلَ البيت تسميةً صريحةً قبِلنا ذلك منه وصدَّقناه فيه وإن لم نجده في مصدرٍ قبلَه لأنَّه لم يثبُت عليه ما يناقضُ الصِّدقَ[1]. وقد بينتُ آنفًا القولَ في ما وصفَه به أهلُ عصره ومن بعدَه من العدالة والوثاقة والصِّدق. وذلك من حيثُ صحَّةُ ذلك من بطلانه ومن حيثُ إمكانُ مناقضته للتدليس وعدم إمكان ذلك[2].

على أن ابن مالكٍ نفسَه يُبطِلُ ما ادَّعاه المتعقِّب وتكلَّفَ حملَه عليه فيقول عن بيتٍ من غير أبياتِه: (... فلا حُجّة فيه لشذوذِه، إذ لا يُعلَم له تتمّةٌ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقولُ: سمِعتُ ممّن يُوثَق بعربيّتِه. والاستدلالُ بما هو كذا في غايةِ الضّعفِ)[3]!

ونحن نحاكمُه إلى قوله هذا فلا نقبلُ الأبياتَ التي تفرّد بها لأنه لم يقل في شيءٍ منها: (سمعتُه من من يوثَق بعربيّتِه). وهذه محاكمةٌ في غاية الإنصافِ لأنَّا حاكمنا الرجلَ إلى ما سنَّه هو ورضيَه. (وأولُ راضي سنةٍ من يسيرُها).

أما قول ابن مالك الذي أوردَه المتعقِّب: (ولا حجّة في قول من خفيَ عليه ما ظهر لغيرِه، بل الزيادة من الثقة مقبولةٌ) فقول مجملٌ، وقد فصَّلَه كلامُه السابقُ، فإن زيادةَ الثقة مقبولةٌ إذا صرّح بسماعها من من يوثقُ بعربيّتِه. ولو كانت زيادة الثقةِ مقبولةً بإطلاق لاكتفى ابن مالك بقوله: (إذ لا يُعلم له تتمة ولا قائل

(١) انظر أمثلة لهذا في كتابي ص٨٤.

(٢) ص٣٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٩.

ولا راوٍ عدلٌ) ولم يحتج إلى أن يقيِّده أيضًا بنصّه على سماع ذلك من من يوثقُ بعربيّته. وهذا واضحٌ. على أن في الاحتجاج بقول ابن مالك لتبرئة ابن مالك نظرًا لا يخفى.

۞ ثم حاولَ المتعقِّب[1] أن ينقضَ الاحتجاج بكون المنسوب من الأبيات التي تفرَّد بها إنما نُسِب إلى (الطائيّ) أو (رجلٍ من طيِّئ) فقط دون سائر القبائلِ، فذكر أمورًا خمسة:

**الأول**: أنّه ثبتَ أن بعض ما نسبَه ابن مالك إلى طيّئ استشهد به أو أنشدَه الفراء أو الأخفش أو الأصمعي أو أبو علي الفارسيّ.

**قلتُ**: هذا باطلٌ لا يصِحُّ، فقد تناولت هذه الأبيات وغيرَها وبيّنتُ ما فيها من الأوهامِ وأنَّه لا تصحّ دعوى استشهادِ هألاء العلماء المتقدّمين بها وإنشادِهم لها.

**الثاني**: أنّ ابن مالك (عرَّف بنفسه في كتبه المنظومة بابن مالكٍ أو المالكي ولم يعرّف نفسَه بابن طيء [كذا. والصواب طيِّئ] أو الطائيّ... فلو كان نسبه الطائيُّ أحبّ إليه لآثر ذكرَه في هذه المنظومات أو على الأقلِّ زاوجَ بينه وبين نسبِه المالكيّ. وأيضًا هذه النسبة أعني ابنَ مالك أو المالكيَّ هي المتعارف عليها عند النحويين، بل لم أجد في ما وقفت عليه من كتب النحويين بعد ابن مالك من يقول: قال الطائي. يريد به ابن مالك، وإنما يقول: قال ابن مالك أو المالكي أو الناظم).

**قلتُ**: ردُّ المتعقِّب بهذا الردّ دالٌّ على أنه لم يفهم التدليس فهمًا صحيحًا، ذلك بأنّ التدليس كما هو معلومٌ هو أن يستعمِلَ المدلِّس لفظًا يحتمِل معنيين أحدُهما قريبٌ إلى فهم المخاطَب لكنه غيرُ مرادٍ، والآخر بعيدٌ من فهمه وهو المراد. وكذلك لفظُ (الطائي)، فهو يحتمِل أن يُرادَ به طائيّ قديم يُحتجّ به. وهذا هو المعنى القريب من فهم المخاطَب، لكنه غيرُ مراد، وإنما المراد معنًى بعيدٌ قد لا يخطُر على باله لضعف القرائن الدالَّة عليه. وكلَّما كان هذا المعنى المُرادُ أبعدَ مع صدقه كان آثرَ عند المتكلّم لتمكّنه من التدليس به. فلو كانَت نسبة ابن مالكٍ إلى طيِّئ أشهر أسمائه ونِسَبِه لما استطاع أن يدلِّس بها لأنّه سينكشف بذلك. ولهذا لو قال ابن مالكٍ في هذه الأبيات بدلَ الطائيّ: (قال المالكيُّ) مثلًا لاستدلَّ عليه المخاطَب بذلك لشهرةِ دلالة هذه النسبة عليه. فمن عجبٍ أن يستشكِل المتعقِّب مثل هذا مع وضوحِه وأن يجعلَه دليلًا له وهو في الحقِّ دليلٌ عليه!

(١) ص١٨٦ فما وراءُ.

**الثالث**: أن الأبيات المنسوبة إلى الطائي لا نجدها منظومة إلا على غير بحر الرجز. وابن مالك معروفٌ بالنظم على الرجز. وهذا دليل على أنّه لم يرد بالطائيِّ نفسَه إذْ لو أراد ذلك لصدَّر بهذه النسبة أبياتَ الرجز.

**قلت**: وهذه الحجّة باطلةٌ أيضًا، فقد نظم ابن مالك على بحر الرجز كما في كافيته وخلاصتها، وعلى بحر الطويل كمالكيّته في القراءات والنظم الأوجز وتحفة المودود، وعلى بحر البسيط كلامية الأفعال، وعلى بحر الكامل منظومةَ الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء. بل نظم أيضًا على الخفيف والمتدارك وغيرِهما[1]. وقد نصَّ على هذا الذهبيُّ (ت٧٤٨هـ) إذْ قال: (وكان نظم الشعر سهلًا عليه رجَزُه وطويلُه وبسيطُه وغيرُ ذلك)[2].

فقد ثبتَ أنه نظم على أكثر البحور. ولو سلَّمنا جدَلًا بأنه لم ينظم إلا على الرجز أو أن غالبَ نظمِه عليه فهذا طبيعيٌّ لأنَّ منظوماتِه علميّةٌ، والرجَز أحملُ البحور للعلمِ وأليَطُها به، فإذا أراغَ أن يقرضَ شِعرًا في غير العلمِ فلا يلزم أن يقرضَه على بحرِ الرجَز أيضًا، بل هو حقيقٌ حين إذٍ أن يقرضه على غيرِه.

فمن ذلك مثلًا أبياتٌ رواها له الصفديُّ على بحر الوافر أولُها:

إلَ ابـــنَ الخـــير عـــن ضررًا خشـــيتا  فحُســـنَ الحـــزمُ رأيًـــا أن دُهيتـــا[3]

أما علَّة عدم نسبةِ شيء من الأبيات الرجز المنسوبة إلى الوضع إلى الطائيِّ فهي لقلّتها وقلَّة ما نسبَه إلى الطائيِّ من غيرِها. وذلك أن الأبيات المنظومة على غير الرجز تبلغُ ٥٣١ بيتٍ. والذي نسبه منها إلى الطائيِّ ٤٣ بيتًا. وهذا يساوي ٨٪. وعدد أبيات الرجز ٨٠ بيتًا، ولكنه ينشدُها في كتبِه بيتين بيتين أي يجعلُ نسبة البيتين واحدة، فهي في حساب ٤٠ بيتًا. فلو قِسناها بالأبيات المنظومة على غير الرجز لكان ينبغي أن يذكر نسبة الطائيِّ فيها ٣ مراتٍ فقط. وبين أن يذكرها ٣ مراتٍ وبين أن لا يذكرها البتةَ بونٌ قليلٌ يُحتمَل مثلُه ولا يدعو إلى العجبِ لأن قُرب الشيء من المعدَّل الطبيعيّ كافٍ في إساغتِه.

على أنّا نستطيع أن نُدلي هنا بحجّة جدليَّة فنقول: إنّ المتعقِّب يرى أنّ شاعرية ابن مالك عُرفت من خلال بحر الرجَز، فنقول: لعل ابن مالك خشيَ إن هو نسبَ أبيات الرجز إلى الطائيِّ أن يُستدلّ بهذا عليه

---

(١) راجع أيضًا كتابه نظم الفوائد.

(٢) تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩، ط دار الغرب.

(٣) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٧.

لكثرةِ نظمه على هذا البحر. ولم يبالِ أن ينسب بعض الأبياتِ الأخرى إلى الطائيِّ لأنّه لم يُعرف بالنظم على هذه البحور، فهو في مأمنٍ من أن يُستدلّ بالنسبة إلى الطائيِّ عليه. وهذه الحجّة جاريةٌ على رأي المتعقِّب في غلبة بحر الرجز عند ابن مالك دون غيرِه. وهو أمر بينّا بطلانَه.

**الرابع**: ذكرَ المتعقِّب (أن ابن مالك استشهد في كتبه بأبيات للطائيين مصرّحًا حينًا بأسمائهم كقوله: ومثله قول الأسد الطائي. وكقول حاتم الطائي. وأحيانًا لا يصرّح بأسمائهم، فقد استشهد للحريث بن عتاب [كذا. والصواب عنّاب بالنون] الطائي وبعض بني بولان من طيء [كذا. والصواب طيِّئ] وجابر بن رآلان [كذا. والصواب رألان] الطائي وعَمْر بن ملقط الطائي). ثم ذكر المتعقِّب أنه إذا كان الأمر كذلك فما الذي يمنعُ ابن مالك أن يكون على علم بأسماء هألاء الطائيين في الأبيات الثلاثة والأربعين، لكنه لم يصرّح بأسمائهم كما ينسب أحيانًا بعض الأبيات إلى رجلٍ من العرب أو بعض الأنصار أو رجل من سعد مناة.

**قلت**: الذي يمنعُ من هذا أمورٌ، منها:

١- أنا لا نكاد نجد في جميع شواهده، وهي آلافٌ، بيتًا نسبه إلى (الطائي) أو (رجلٍ من طيِّئ) إلا في هذه الأبيات التي تفرَّد بها. فأما هذا البيت:

نستوقد النبلَ بالحضيض ونصـ ـطادُ نفوسًا بُنت على الكرَمِ

فهو لبعض بولانِ من طيّئ، رواه أبو تمامٍ (ت٢٣١هـ) في (حماسته)[1]. ولم ينسبه ابن مالكٍ إلى (الطائي) أو (رجل من طيئ) كما نراه يفعل في الأبيات الثلاثة والأربعين، وإنما قال بعد ذكرِه لغةً لطيِّئ: (... بل على لغة لطيِّئ كما قال شاعرُهم)[2] وذكر البيتَ، فأنت ترى أنّ الذي جرَّه إلى ذكر أنه لطائيٍّ مجيءُ بيته على لغتهم. وفرقٌ بين هذا وبين أن يقول ابتداءًا من غيرِ سببٍ: (قال الطائي) أو (قال رجل من طيِّئ). وإنما لم يذكر اسمَ هذا الطائيّ لأن أبا تمامٍ لم يسمِّه.

٢- أنَّه لو صحّ هذا لرأينا أبياتًا من أبيات التفرُّد منسوبة إلى شعراء من قبائل أخرى فيقول مثلًا: (قال الأسدي) و(قال البكري) و(قال الكلابيّ) ونحو ذلك. وليس من المعقولِ أن تستأثرَ طيئ بكلِّ هذه الأبيات المنسوبة دون جميع قبائلِ العربِ! وابن مالك متأخِّر عن زمن الرِّواية وعن بلاد طيِّئ، فلا يُمكن

(١) ١/ ١٠١، تح عسيلان.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

أن يُدَّعى أنه وارثُ شعرِ طيِّئ وأنّ دواوينَهم آلتْ إليه وحدَه معَ أنَّه ليس له من طيِّئ إلا اسمُها لنأيِ دارِه وتأخُّر ميلادِه. ولذلك لا يمكن أن يصلَ إليه علمُها وشعرُها وأخبارُها إلا من طريق العلماء المتقدِّمين الذين جمعُوا أخبارَ طيِّئ وأشعارَها أو عُنوا بها كأبي تمام في (حماسته) وكأبي سعيد السكّري، فقد ذكر النديم (ت٣٨٥هـ) أنه عمِل أشعار طيئ[1]، وكالآمديّ (ت٣٧١هـ)، فقد ذكر اطّلاعه على ديوان شعرِهم وذكر أنّ له مختارًا فيه[2]، فليس شعرُهم كما ترى بالمغمَّر الخفيِّ. ثمّ إن هذه الأبياتَ ليست كأحدٍ من الأبيات لأنّ أكثرها شواهدُ على مسائل نحويّة نادرةٍ. ومثلُ هذه لو كانت مسطورةً في عمل السكريِّ أو الآمدي أو غيرِهما لعُرِفتْ ولاستشهدَ بها نحويّو عصرِهم. ولو صحّت أيضًا لكان ينبغي أن تكون مستخرجةً من قصائدَ كثيرةٍ لا يعرِفها أحدٌ قبل ابن مالكٍ، فلو قلنا: إن كلّ بيتٍ من الثلاثة والأربعين من قصيدةٍ أو مقطّعةٍ، فهذه ثلاث وأربعون قصيدةً أو مقطَّعةً لا يعرِفُها أحدٌ في العالمين إلا ابنُ مالكٍ!

**٤**- أنّ هذه الأبياتَ فيها من الضَّعف والرداءة ما نجزمُ به أنها لا تصدُر عن شاعرٍ قديمٍ مطبوعٍ. ثم إن هذه الأبيات المنسوبة إلى الطائيِّ يشبه بعضها بعضًا في الألفاظ والأساليب والمعاني، فلا تقبل دعوى أنها لعدّةٍ من الشعراء. ثمّ إنّها تشبِه أيضًا الأبيات الأخرى غير المنسوبةِ من هذه الأوجهِ، فهذا ينفي النفيَ كلَّه أن تكونَ لجماعةٍ من الشعراء. وقد فصَّلت هذا ومثَّلت له في كتابي[3].

**٣**- أنّ الاقتصار على نسبة بعضها إلى الطائيِّ دون غيرِه مؤيِّد للقول بالتدليس وجارٍ معَه ومصدِّقٌ لسائرِ الأدلَّة والقرائنِ كما بينّا آنفًا.

**الخامس**[4]: أنَّ نسبةَ الطائيِّ في الأبيات التي لا تعرَف قبل ابن مالك ليست خاصَّةً به، فقد نسبَ أبو حيَّان أيضًا أحد الأبيات إلى الطائيِّ، وهو بيتٌ لا يُعرف قبل أبي حيان وليس من أبيات ابن مالكٍ لأنه غيرُ موجود في كتبه، وهو:

إذا المـــرء عينًـــا قـــرَّ بالأهـــلِ مثريًـــا ولم يُعـــنَ بالإحســـانِ كـــان مـــذمّما

**قلت**: هذا البيتُ من وضع ابن مالكٍ. فمن ما يشي بذلك غير نسبته إلى الطائيّ لفظ (مثريًا)، فإنه من الألفاظ القليلة في الشعر القديم مع تَكرارها في أبيات التفرُّد كقوله:

---

(١) الفهرست ١/ ٤٩٨، تح أيمن سيد.

(٢) المؤتلف والمختلف ص٣٦، ٤٣، تح عبد الستار فراج.

(٣) ص٣٥- ٧٣.

(٤) من الأمور الخمسة التي أجاب بها المتعقّب.

إن الـــذي وهْـــو مثـــرٍ لا يجـــود حـــرٍ  بفاقـــــةٍ تعتريـــــه بعـــــد إثـــــراء

ومعنى هذا البيت أيضًا قريبٌ من معنى البيت السابق!

وقوله:

كـــلُّ مثـــرٍ في رهطـــه ظـــاهرُ العـــزْ  زِ وذي غربـــــةٍ وفقـــــرٍ مهـــــينُ

وقوله:

يـــــا حبّـــــذا مرجـــــوًّا المثـــــري الســـــخي

ومنها لفظ (يُعنى) فهو من الألفاظ الخاملة في الشعر القديم مع كثرة دورانه في أبياته. وقد سقتُ أمثلة ذلك في كتابي[1].

أما ما ذكرَه المتعقِّب من تفرُّد أبي حيّان بإنشاده منسوبًا إلى الطائيِّ فقد كنت ذكرتُ في كتابي أنّ أبا حيّان ربّما أوردَ في شرحه كلامًا أو أبياتًا منقولةً بالنصِّ من (شرح التسهيل) أو غيرَ منصوص على نقلِها ومع ذلك لا نجدُها في (شرح التسهيل) المطبوع. وتأويلُ ذلك أنّه كان بين يديه أكثرُ من نسخةٍ للمتن وللشرح، يدلُّك على هذا قولُه في إثبات تعدد نسخ المتن: (ويوجد في بعض نُسَخ هذا الكتاب القديمة باب معقود للتحذير والإغراء وما أُلحق بهما... ولمّا شرح ما شرح من الكتاب أسقطَ هذا الباب)[2]. ويقول في تعدد نسخ الشرح: (وقد أنشد المصنّف في نسخة أخرى من الشرح قول الراجز...)[3].

فهذا البيتُ وإن لم ينصَّ أبو حيّان على نقلِه من بعض نُسخ التسهيلِ فهو منه قطعًا. وقد أصبتُ بحمدِ الله شاهدًا ينفي الشكَّ في هذا، وذلك أنّ ناظر الجيش (ت٧٨٧هـ) نقلَه منسوبًا إنشادُه إلى ابن مالك في شرحِه للتسهيل. وسأنقلُ نصَّ ابن مالكٍ من طريق شرحه المطبوع ثم أتبعُه بنصِّه من طريق ناظر الجيش.

قال ابن مالك: (... وبقولهم أقول قياسًا على سائر الفضَلات المنصوبة بفعل متصرِّف ولصحّة ورود ذلك في الكلامِ الفصيح بالنقل الصحيح كقول ربيعة بن مقروم الضبيّ:

---

(١) ص٤٧.

(٢) التذييل ٧/ ٥٣.

(٣) التذييل ٣/ ٣٨. وانظر مزيد بيان لذلك في كتابي ص١٠١ الحاشية.

وواردةٍ كأنها...)[1].

وقال ناظر الجيش: (قال المصنّف: وبقولهم أقول قياسًا على سائر الفضَلات المنصوبة بفعل متصرِّف ولصحّة ورود ذلك في الكلامِ الفصيح بالنقل الصحيح كقول بعض الطائيين:

إذا المرء عينًا قرَّ بالأهلِ مثريًا ** ولم يُعنَ بالإحسانِ كان مذمّما

وكقول ربيعة بن مقروم الضبي:

وواردةٍ كأنها...)[2].

فقد تبيَّن إذن أن هذا البيت كان ثابتًا في بعض نُسخ شرح التسهيل لابن مالكٍ بدليل نقلِ ناظر الجيش له ناصًّا على أن ابن مالكٍ أنشدَه في كتابه. وبذلك يبطلُ تعلُّق المتعقِّب به و(استبعادُه جدًّا)[3] ما لا يُستبعَد من ما لم يُحط به علمًا، وتبيَّن بذلك أن ظنِّي فيه كان صائبًا وليس متكئًا على (سلسلة من الاحتمالات)!

أما نسبةُ البغداديِّ هذا البيتَ إلى حسّان بن ثابت[4] فهو وهمٌ بَحتٌ، فالبيت قد نسبَه قبلَه ابن مالك إلى بعض الطائيين، وحسّان أنصاريّ كما هو معلومٌ، ولا يُعرف هذا البيت في ديوان حسّان ولا قبل ابن مالك. هذا مع ما يلوح على محيَّاه من دلائل الوضع وآيات الشبَه بينه وبين بعض أبيات ابن مالك كما سبقَ تِبيانُه.

❁❁❁

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٢) تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩٠. وانظر أيضًا تعليق الفرائد للدماميني ٦/ ٣٣٠. وانظر أيضًا مثالًا لبعض الأبيات التي سقطت من النسخ التي اعتمد عليها محقِّقا (شرح التسهيل) المطبوعِ ما في التذييل والتكميل ٤/ ١١٩ وغيرِه.

(٣) ص١٨٨.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٥.

**التعليقة السادسة:**

## مناقشة الاعتراضات على دليل اللَّفظ

ثم عرضَ المتعقِّب بعدُ[1] لدليل اللفظِ فاقتضبَ الجواب فيه اقتضابًا في صفحتين أو أقلَّ وانسلَّ منه كما (ينساب من مكمنِه الأرقمُ) مع أنّ دليلَ اللفظ هو عمودُ هذه القضيَّة وهو أجلَى أدلّتها، وقد مددتُّ القولَ فيه حتَّى استغرق ذلك ٢٥ صفحةً من الكتاب.

وقد كنتُ ذكرتُ أنّ من الأدلَّة التي تثبِت أن هذه الأبيات لرجلٍ إسلاميٍّ متأخِّرٍ عن زمن الاحتجاجِ ما فيها من الألفاظ المولَّدة كـ(عيَّن) متعدّيًا (وعمَّم الشيءَ)[2] ونحوهما. فكانَ جواب المتعقِّب عن هذا هو أن هذه الأبيات لشعراء مولَّدين لأنّ من منهج ابن مالك التوسُّع في زمن الاستشهاد بالشِّعر، وذكرَ أمثلةً لهذا كاستشهاده بشعر بشارِ بن بردٍ وأبان اللاحقيّ والمتنبي وأبي العلاء المعرّي. ولهذا ليس غريبًا أن توجد في هذه الأبيات ألفاظٌ مولّدةٌ.

**قلتُ**: وهذه الحجّة أرسلَها المتعقِّب على طريقتِه في العجلةِ وقلّة التحقيق. وهي لا تصِحّ بحالٍ. والردّ عليها من وجوهٍ:

١- أنه لا تصِحّ دعوَى أنّ ابن مالك له منهجٌ يُجيز التوسع في الاستشهاد بالشعر، فمنهج ابن مالك في ذلك كمنهج غيرِه من النّحاة كابن الشجريّ ورضي الدّين الأستراباذي وغيرِهما. والأسماء التي مثّل بها من نقلَ عنه المتعقِّب إمّا أن يكون ابن مالك مسبوقًا إلى الاستشهاد بها كبيت أبان اللاحقيّ، فإنه من شواهد سيبويه[3]. وكذلك أبو عطاءٍ السنديّ، فقد استشهد سيبويه أيضًا ببيت يُنسب إليه وإلى أبي الهنديِّ[4]، وهما متعاصران. وقد قال أبو بكر الأنباري عن أبي عطاءٍ (ت٣٢٨هـ): (كان فصيحًا)[5]. ومنهم من أوردَ ابنُ مالك أبياتًا له على جهة التمثيلِ أو الاستئناس أو التخريج لا علَى جهة الاستشهادِ الملزِم به. وذلك كالمتنبي وأبي العلاء المعرِّي. وهذا معروفٌ من عمَل النّحاةِ. ولو نظرتَ في كتبهم لوجدتَّ فيها أبياتًا قليلةً تُنسبُ إلى بعض المولّدين لإحدى العلل التي ذكرنا.

---

(١) ص١٨٩ فما بعد.

(٢) كتابي ص٣٦.

(٣) الكتاب ١/ ١١٣.

(٤) الكتاب ٢/ ٩٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/ ٦٨٢.

(٥) الزاهر ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

ولو عرضَ المتعقِّب هذه الأبياتَ لفنّدناها بيتًا بيتًا. فأمّا وقد أجملَ الدعوى فنُجمل الجواب عنها.

**٢**- إذا بطَلت الدعوى السابقة بطَل ما بني عليها، ولكنا نزيد على ذلك فنذكر أيضًا من وجوه ردِّها أنَّ شعر المولَّدين هو في الغالب مجموعٌ مدوَّن معروفٌ، فلو صحَّ أن هذه الأبياتَ لهم فإنه ينبغي أن يكون ابن مالك قد استأثرَ بالاطّلاع على ثلاثين كتابًا أو على اثني عشر ألف قصيدةً لا يعرِفها أحدٌ. وانظر تفصيل هذا في كتابي[1].

**٣**- أنّ من يقرأ الأبيات متذوّقًا لها يقطَع بأنها أبيات ناظمٍ لا شاعرٍ، فليس من الجائز أصلًا أن تكون لشعراءَ قدماء يُحتجّ بهم ولا لشعراءَ مولَّدين صحيحِي الطَّبع في الشِّعر.

**٤**- أنَّ في الأبيات من البراهين الظاهرةِ في ألفاظها ومعانيها ما يدلُّ على أن قائلَها رجلٌ واحدٌ. وقد بيّنا هذا في غير موضع.

**٥**- أنها لو كانت صحيحةً لنسَبها ابن مالك كلَّها أو جلَّها إلى قائليها، إذْ من عادته النسبةُ غالبًا، ولا سيّما أن الاختلافَ في نسبةِ شعر المولَّدين إلى أكثر من شاعرٍ أقلُّ من الاختلاف في نسبة شعر الجاهليّين والإسلاميين لأن دواوينَهم في الغالب محصَّلةٌ مضبوطةٌ.

**٦**- أنّ هذا لا يفسِّر سببَ اقتران سقوطِ النّسبة بأبيات التفرُّد، إذْ ما بالُ كلّ الأبيات التي تفرَّد بها إلا بضعةَ أبياتٍ مجهولةَ القائلِ؟ أليس كانَ من المنطق لو كانت هذه الأبيات لشعراء مولّدين أن ينسبَ بعضها ولو نصفَها أو ربعَها إلى قائليها؟

ثمّ ما بالُ النسبة إلى الطائيِّ لا نكاد نجدُها في الأبيات المعروفة قبلَه على حين نجد ثلاثة وأربعين بيتًا من أبيات التفرُّد منسوبةً إلى الطائي؟

وما بالُنا أيضًا لا نجدُ في الأبيات التي تفرّد بها إلا النسبةَ إلى الطائيِّ؟

فهذه الوجوهُ تصحِّح ما ذكرتُ من وضع ابن مالك لهذه الأبيات وتُبطِل ما احتجّ به المتعقِّب.

۞ ثم انتقلَ المتعقِّب إلى ردِّ أحد أدلَّة اللفظ، وهو دليل الألفاظ المركّبة المكررةِ. وبيانه أنّ في أبيات التفرّد تراكيبَ غيرَ جارية مجرى الأمثال تكّررت بأعيانِها في هذا العدد القليل بالنسبة إلى الشعرِ كلِّه، فلو

(١) ص٢٥.

كان قائلها مجموعة من الشعراء لكان من المستبعد ومن نوادر الاتفاقات أن يتكّرر مثلُ ذلك. وقد ذكرتُ عددًا من الأمثلة لهذا في كتابي[1].

وكان من الأمثلة التي ذكرتُها تكرُّر لفظي (الروح) و(الجسد) بعطف الثاني على الأول آخرَ البيتِ كقوله:

يا ليتَ شعري هل يُقضى انقضاء نوًى ... فيجمعَ الله بين الرّوح والجسدِ؟

وقوله:

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيًا ... عفوًا وعافيةً في الروح والجسدِ

وغيرِهما[2].

فما كان جوابَ المتعقِّب إلا أن قالَ: إن (تكرار كلمتي الروح والجسد قد وردَ عند أكثر من شاعرٍ بالترتيب نفسِه) وذكرَ أمثلةً لذلك، واحدًا من شعر أبي تمام وآخر من شعر ابن الرومي وثالثًا من شعر بشّار[3].

وفهمُ المتعقِّب لهذه الحجّة خطأ عجيبٌ! فإنما مثلي ومثَلُه كمثل رجل قال لآخر: إنه من المستبعَد ومن نوادر الاتفاقات بل يكاد يكون من المحالِ أن يجتمع ستُّ مئة رجلٍ من أفناء النّاس في عُرسٍ من الأعراسِ ثم يكون من بينهم أربعةُ رجالٍ كلُّ واحد منهم اسمُه (عبد السميع بن ناصر) مثلًا من غيرِ اتّفاقٍ بينهم. فقال الآخر: استبعادُك لاجتماع هألاء غيرُ صحيح، فقد وُجِد في دمشق في القرن السادس رجلٌ اسمُه (عبد السميع بن ناصر) ووُجد في اليمن في القرن العاشر رجلٌ آخرُ يحمل هذا الاسم!

وقد أذكرتْني هذه المسألة طرفةً أوردها المبرّد، قال: (وخُبّرتُ أن قاصًّا كان يكثرُ الحديث عن هرِم بن حيان، فاتفق هرم معه مرّةً في المسجد وهو يقول: حدثنا هرم بن حيان. مرةً بعد مرةٍ بأشياء لا يعرفها هرم، فقال له: يا هذا، أتعرفني؟ أنا هرم بن حيان! والله ما حدّثتك من هذا بشيء قط. فقال له القاصّ:

---

(١) ص٣٩.

(٢) كتابي ص٤٠.

(٣) ص١٩١.

وهذا أيضًا من عجائبك! إنه ليصلّي معنا في مسجدنا خمسة عشر رجلًا اسمُ كلّ رجل منهم هرم بن حيان، فكيف توهمتَ أنه ليس في الدنيا هرم بن حيان غيرُك! )[1].

فاجتماعُ خمسة عشر رجلًا اتّفاقًا في مسجدٍ واحدٍ كلٌّ منهم اسمُه (هرم بن حيّان) كاجتماعِ بعض الألفاظ المركَّبة وتكرّرِها في أبيات عدّتها ستُّ مئةِ بيتٍ، فإن صدَّقتَ بهذا فصدِّقْ بذاك!

فهذا هو المرادُ بدليلِ الألفاظ المركَّبة المكرَّرةِ، فمن العجَب أن يفهمَه المتعقِّب مع أهميّتِه فهمًا مغلوطًا وقد نصب نفسَه للمناقشةِ والردِّ!

❁❁❁

(١) الكامل ٢/ ٧٤٦.

## التعليقة السابعة:

## مناقشة الاعتراضات على دليل المعنَى

ثم تناول المتعقِّب دليل المعنى[1]. وهو الدليلُ الذي يدلُّ على وضع هذه الأبيات من خلال النظر في معانيها وما فيها من كثرة المعاني الإسلامية وانحصارها في معانٍ محدَّدةٍ لا تكاد تغادرُها ورداءتها وغلبة التقرير الساذَج عليها واستقلال كلِّ بيت بنفسِه دون أن يُحوِج فهمه إلى بيت قبله أو بعدَه وتساوقِ المعاني أي أن يَتبع البيتَ بيتٌ آخرُ بعقِبِه له المعنى نفسُه أو قريبٌ منه.

وقد أجاب المتعقِّب عن كثرة المعاني الإسلامية وشيوعِها شيوعًا لا نعرِفه في الشّعر الجاهلي ولا الإسلامي أيضًا بقوله: (هذا الدليل منقوض بما نُقض به الدليل السابق، وهو أن من منهج ابن مالك التوسّع في الاستشهاد بالشعر، فقد استشهد بشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولّدين، فلا غرابةَ أن نجد في شواهدِه الشعريّة معاني دينية).

**قلت**: ولأنَّا نقضنا الاعتراض السابق فهذا الدليلُ منقوض أيضًا لأنّه مبنيٌّ عليه، وذلك أنا بينّا آنفًا بُطلان دعوى استشهاد بابن مالك بشعر شعراءَ مولَّدين[2]. وإذا كان ذلك كذلك فيجب أن يكون نصفُها على الأقلِّ لشعراء جاهليين ومخضرمين ونصفُها لشعراء إسلاميِّين يُحتجّ بشعرِهم. وهألاء لو تصفَّحتَ أشعارهم لوجدتَّ المعاني الإسلاميّة نزرةً فيها ووجدتَّ معانيَهم التي يتعاورونها ويأرزون إليها هي المديح والهجاء والوصف والنسيب ونحوها، فلو كانت هذه الأبياتُ لهم لرأينا هذه المعاني هي الأكثر ورأينا المعاني الإسلاميّة في جنبها قليلةً غيرَ غالبةٍ.

وحتّى لو سلّمنا جدلًا بأنَّ كلَّ هذه الأبيات لشعراءَ مولَّدين فإنا لا نعرِفُ في الشعراء المولّدين هذا التعلُّق الشديد بالمعاني الإسلامية كالتزوّد ليوم القيامة وتذكّر الموت والأمر بطاعة الله والنهي عن أكل مال اليتيم[3]. واقرأ مثلًا ديوان بشار وأبي نواس وأبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي العلاء فإنك تجد مصداقَ ذلك.

---

(١) ص١٩١ فما بعد.

(٢) ص٧٥ من هذا النقض.

(٣) انظر هذه المعاني في أبيات ابن مالك ص٦٠ فما بعد.

۞ ثم ذكر المتعقِّب (أن من الطبيعي أيضًا أن الباحث لما استصفى من شواهد ابن مالك الشعرية الكثيرة أبياتًا غير منسوبة وليس بها سِمات الشعر الجاهليّ فإنه واجد لا محالة في تلك الأبيات المستصفاة كثرةً من المعاني الدينية وقلّة من المعاني غير الدينية، فالكثرة ناشئة من استبعاد الشعر الجاهليّ. والقِلَّة ناشئة من الأبيات غير المنسوبة)[1].

**قلت**: قد أقرَّ المتعقِّب وهو في غمرة حماسته للدِّفاع عن هذه الأبيات من غير أن يشعُر بأنّ هذه الأبياتَ ليست من الشِّعر الجاهليّ وأنها لا تشاكلُ سائرَ شواهدِ النَّحو. أما زعمُه أني استصفيتُ هذه الأبياتَ واستبعدتُّ الشِّعر الجاهليَّ فأنا لم أفعل شيئًا من هذا، فإن كان يريدُ تقسيمي الأبيات قسمين قسمًا منسوبًا إلى الوضعِ وآخر غيرَ مقطوع بوضعه، فالحقّ أن عدد الأبيات التي تفرّد بها ابن مالك من ما عرضتُه في الكتاب يبلغ ٦٨٨ بيتٍ، وقد رأيتُ أنّ من الإنصافِ والدقَّة أن أستبعدَ منها ٧٣ بيتًا لاحتمال أن يكون بعضُها لا كلُّها من أبيات الاحتجاجِ، وليس لأنها جاهليَّة كما ذكر المتعقِّب، فجعلتُها في قسم الأبيات غير المقطوع بوضعها ولم أُدخلها في البحث والمناقشة.

فتكون إذن ٩٠٪ من أبيات التفرُّد بإقرار المتعقِّب ليست من الشّعر الجاهلي ولا الإسلاميّ أيضًا لأنِّي كما ذكرتُ قد استبعدتُّ ما يحتمل أن يكون من شعر هذين العصرينِ لا الشعر الجاهلي وحدَه! وهذا مبطلٌ لقولِه قبلُ: (من منهج ابن مالك التوسّع في الاستشهاد بالشعر، فقد استشهد بشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولّدين، فلا غرابةَ أن نجد في شواهدِه الشعريّة معاني دينية)، فالحقُّ أن جميع أبيات القسم الأوّل بإقرار المتعقِّب هي من الشِّعر المولَّد.

۞ ثم قال بعدُ: (وقولُه في الصورة نفسِها [أي قولي أنا]: إنها تدلّ على أن العلم أغلبُ عليه من الشعر. غيرُ مقبولٍ لأنه لو كان الأمر كذلك لوجدنا في مقابل ذلك وفرةً من الألفاظ الاصطلاحية في علميِ النّحو والتصريف على النحو الذي وجدناه في نظمي ابن مالك الألفية والكافية الشافية كالقلة والكثرة والندرة والقياس والإجماع وما إلى ذلك)[2].

**قلت**: هذا إلزامٌ غريبٌ! وذلك لأنه إن كان يريدُ استعمال مصطلحاتِ النّحو بمعانيها الاصطلاحيّة لا اللُّغوية فهذا لا يكون عادةً إلا بضرب من التكلُّف والتملُّح، وهو نوعٌ من أنواع البديعِ. ومثلُ هذا

(١) ص١٩٣.

(٢) ص١٩٤.

حرًى بابن مالكٍ أن يهرُب منه كي لا يوقَف به على حقيقة وضعِه لأنَّ استعمال مصطلحات النَّحو بمعانيها لا يُعرف في الشِّعر الذي يُحتجُّ به. ولذلك حينَ أنشدَ بيتًا من وضعِه ونسبَه إلى رجلٍ من طيِّئ نعَتَه بقوله: (إسلاميّ)، فقال: (قال رجل من طيِّئ إسلامي:

أليّـــــة ليحـــــيقن بالمســـــيء إذا ما حوسِب الناس طـرًّا سـوءُ مـا عمِـلا)[1]

كأنَّه خشيَ تعجُّب المخاطب من أن يقول مثلَ هذا المعنى الإسلاميّ طائيٌّ يُحتجّ به، فالتمس نفيَ ذلك ببيان أنه إسلاميٌّ.

وإن كان يريد استعمال مصطلحاتِ النَّحو بمعانيها اللُّغويّة فإن هذه المصطلحاتِ قليلةٌ إذا قيست إلى المعاني التي يقصد إليها في أبياتِه ، فلا تكاد تفِي إلا بالإبانةِ عن قليلٍ منها. ومع ذلك نجد فيها عددًا من مصطلحات النحو والصرف وغيرِهما من ألفاظ العلوم كـ(الإلغاء) و(الإهمال)و(التعليق) و(الحال) و(الفاعل) و(الصحّة) و(المراعاة) و(الصّرف) و(التعذُّر) و(المقدَّر) و(التابع) و(الإغراء) (المنُوط) و(الاقتضاء) و(الخِلاف) و(العَزو) و(الدليل) و(التضمُّن) و(الاحتمال) و(الفِكر) و(الاحتياط) و(النيّة). ولولا كراهية الإملالِ لسردنا أبياتَها. وهذا يَنقض ما ادّعاه المتعقّب.

۞ ثم أجاب المتعقِّب عن تساوق المعاني بأنَّ ذلك قد يقعُ بين الأبيات الصحيحة. وذكرَ مثالًا على ذلك بيتًا أوردَه ابن مالك من إنشاد سيبويه، وهو:

أخـــاك أخـــاك، إنّ مـــن لا أخـــا لـــه كســـاعٍ إلى الهيجـــا بغـــير ســـلاحِ

وأنَّه ذكرَ بعقبِه نصًّا للفراء أنشدَ فيه:

إنّ قومًـــا مـــنهم عمـــيرٌ وأشـــبا هُ عُمـــيرٍ ومـــنهم الســـفّاحُ
لجـــديرون بالوفـــاء إذا قـــا لَ أخـــو النجـــدةِ: الســـلاحُ السِّـــلاحُ[2]

وزعمَ أن بين هذين البيتين توافقًا في المعنى كما هو ظاهرٌ لا خَفاء به[3].

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨١.

(٣) ص١٩٥.

**قلت**: وهذا غيرُ صحيحٍ، بل بينَهما اختلافٌ ظاهرٌ لا خفاء به في المعنى، وإنما غرَّ المتعقِّبَ ذكرُ السِّلاح فيهما، فالبيت الأول يحضُّ فيه الشاعر على الاستمساكِ بالأخِ وحفظِ ودِّه، ثمّ شبّهَ فِقدانَه بفِقدان السّلاح في الحرب. والبيتان الآخران يمدحُ الشاعرَ قومًا أو يحضُّهم على الوفاء والنَّجدةِ إذا قامت الحربُ وتداعى الناس إلى السِّلاح.

ولو سلّمنا جدَلًا بأنَّ بينهما توافقًا في المعنَى فإنَّ هذا مثالٌ واحدٌ، فيُحمَل على المصادفةِ، وقد تفعلُ المصادفةُ أحيانًا أعجبَ من هذا كما نرَى في الواقع، ولكن ذلكَ لا يكون إلا في الغايةِ من النُّدرةِ، فأمّا ما نراه من التساوقِ بين أبيات ابن مالكٍ في الألفاظ والمعاني فأمثلتُه كثيرةٌ ذكرتُ بعضها في الكتاب. وذلك من ما يأبَى دعوَى المصادفةِ.

۞ ثم أجاب المتعقِّب عن احتجاجي باستقلال كلِّ بيتٍ من أبيات ابن مالك بمعناه بطعنِه في بيتينِ منها، وهما قوله:

بكـــمُ الأكـــابرِ والأصـــاغرِ فخرُنـــا أبـــدًا بـــذاكَ نـــزالُ معترفينـــا

وقوله:

فأخـــذتُّ أســـأل والرســـومُ تجيبنـــي وفي الاعتبـــار إجابـــة وســـؤالُ

فذكر أنّ الضمير في البيت الأول يعودُ إلى بيتٍ قبلَه، وذكر أن الثاني مرتبطٌ ببيت قبلَه أيضًا[1].

**قلت**: ليس هذا ما أردتُّه باستقلالِ كلِّ بيتٍ بمعناه، فإنَّ هذين البيتين يفهمُهما السامعُ من غيرِ حاجةٍ إلى بيتٍ قبلهما غيرِ مذكورٍ. وعدمُ معرفتِه بمن يعودُ إليه ضمير المخاطَب في البيت الأوَّل لا يُخِلُّ بفهمِه له، فمن البيِّن أن الشاعر يمدحُ قومًا بأنّ كبيرَهم وصغيرَهم فخرٌ له وأنّه لن يزالَ مقرًّا لهم بذلك. ومع ذلك لم تطمئنّ نفس ابن مالك حتَّى قال قبلَه: (ومنه قول رجل من طيئ يخاطب عليًّا وسائر بني هاشمٍ)[2]. وهذا من قرائنِ وضعِه لأنّ العادةَ في شواهدِ النّحو الصِّحاح أن لا يقدِّم النّحاةُ لها بمثلِ هذا الإيضاحِ الذي لا يُحتاج إليه أصلًا. هذا غيرُ نسبتِه إلى رجلٍ من طيّئ. وهي قرينةٌ أخرى.

وأما البيت الثاني فمعناه ظاهرٌ جدًّا، فالشاعر يذكرُ أنه مرَّ بدارٍ فأخذ يسألُها فلا يجيبُها إلا رسومُها.

---

(١) ص١٩٦.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨٨.

ولكنَّ مرادي باستقلالِ كلِّ بيت بمعناه أن لا يكون خبرًا لم يُذكر مبتدؤه أو جواب شرطٍ لم يُذكر فعلُه أو جارًّا ومجرورًا لم يذكر متعلَّقُه أو نحوَ ذلكَ. ومثّلتُ له في الكتاب بشاهدِ سيبويه الصحيح:

قــلَى دينَــه واهتــاجَ للشــوقِ، إنهــا عــلى الشّــوق إخــوانَ العــزاء هَيــوجُ

فإنك لا تعرف من الذي قلَى دينَه ومن الهَيوجُ حتى تراجعَ ديوان الشاعرِ[1].

ومنه أيضًا شاهدُ سيبويه:

في ليلــةٍ لا نــرى بهــا أحــدًا يحكــي علينــا إلا كواكبُهــا[2]

ونظائرُهما من شواهد سيبويه وغيرِه كثيرةٌ معروفةٌ.

❁❁❁

(١) وانظر بيان هذا في كتابي ص٧٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٣١٢.

**التعليقة الثامنة:**

## مناقشة الأمور التي تنفي الوضعَ

بعد إذْ حاول المتعقّب الطعن في أدلَّة الوضع ذكر أمورًا يرى أنَّها تثبت عدمَ الوضع[1].

فمن ذلك أنّ هناك مسائلَ ارتضاها ابن مالك من جهة القياس، لكنّه لم يجزها لعدم ثبوت سماعٍ عن العرب فيها كقوله: (ولو قيل: حمون في حم لم يمتنع، لكن لا أعلَم أنه سُمِع)[2] وقوله: (... وما رووه حسنٌ لو عضده سماعٌ، لكن السّماع فيه لم يثبت، فكان الأخذ به ضعيفًا)[3] وغيرِ ذلك.

قال المتعقّب: (فلو كان ابن مالك صانعًا لهذه الأبيات على ما قطع به الباحث دون أن يمنعه ضميرُه من ذلك لصنع لهذه المسائل أبياتًا. أفليس القادر على صناعة الكثير من الأبيات قادر [كذا!] على صناعة القليل في مثل هذا؟).

**قلت**: لا يلزَم من وضع ابن مالكٍ أبياتًا لتقوية رأيه الذي أدَّاه إليه القياس في بعض المسائلِ أن يعمَّ بهذا كلَّ مسألةٍ من هذا القبيل فيضعَ لها بيتًا أو أبياتًا تعضدُها. وذلك أنّ المسائلَ التي يرى ابنُ مالك القياسَ مقتضيًا لجوازها أو منعِها تتفاوَت في قوَّة اقتضاء القياس لذلك فيها وتتفاوتُ أيضًا في شهرتِها بين النّحاة واختلافِهم فيها واحتياج الناس إليها، فمثلُ إجازة القياس لـ(حمون) في رأي ابن مالكٍ أمرٌ هيّنٌ لندور هذه المسألة وقلّة الاحتياج إليها وعدَمِ ذكر جميع النحاة أو أغلبِهم لها، فالبواعث على وضع بيتٍ فيها ضعيفةٌ أو معدومةٌ، وإنما تقوى البواعثُ إذا كانت المسألةُ مشهورةً والخلافُ فيها دائرٌ. ولذلك نرى ابن مالكٍ في بعض المسائلِ يحمَى حتّى يجعل بيتَه الموضوع دليلًا على صحّة الاستعمال. وذلك كقوله: (وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنًا. ويدل على صحة استعمالِه قولُ الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهبٍ، فلا تكُ ملغيًا مقالةَ لِهبيٍّ إذا الطيرُ مرّتِ)[4]

---

(١) ص١٩٧.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٩٨، وتمهيد القواعد ١/ ٣٩١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤١٨.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣.

ويوهِم في بعضها أنّ كلامه من المسموع عن العرب فيقول: (وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًّا نحو: كيف أنت؟ ثابتٌ باتّفاقٍ، فلا يمتنع ثبوتُه جملةً طلبيّةً بالقياس لو كان غير مسموع. ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب كقول رجل من طيّئ:

قلــبُ مــن عيــلَ صــبرُه كيــف يســلو صـــــاليًا نـــــارَ لوعـــــةٍ وغـــــرامِ؟)[1]

ولهذا شواهدُ تصدِّقه من الواقع، فمن الناس مثلًا من يسرِق الألف والألفين والمِليون، ولكنّك لو غلِطتَّ في محاسبته فزدتَّه ريالًا أو ريالينِ لردّهما إليك. وذلك أنه كلَّما قويَ الدافعُ أو اشتدَّ داعي التنافس تحرّكت الرغبةُ في الفِعل. وهذا أمرٌ معروفٌ.

۞ ثم احتجّ المتعقِّب على امتناع وضع ابن مالك لهذه الأبيات بحجّة أخرى، وهي أن ابن مالك ساق في أحد عشر موضعًا بيتين أو أكثر مع أن الشاهدَ في بيت واحد منها. وذكرَ مثالين لذلك[2].

**قلت**: بل هذا دليلٌ على العكس، وهو وضعه لهذه الأبيات لأنَّه لو كان نقلَه عن غيرِه لاكتفى بذكر البيت ذي الشاهدِ كما هي عادةُ النحاةِ في ذكر شواهد النحو، حتّى إنهم ربَّما اكتفوا بنصفِ البيت، بل بالكلمة والكلمتين كما يفعل أبو علي الفارسي أحيانًا[3]، ولا سيَّما أنّ فهمَ هذه الأبياتِ لا يحوِج إلى أبياتٍ قبلَها. فمثال ذلك بيتُ ابن مالك:

إذا كنــتَ تهــوَى الحمــدَ والمجــدَ مولَعًــا بأفعـــالِ ذي غَـــيٍّ فلســـتَ براشـــدِ
ولســـتَ وإن أعيـــا أبـــاكَ مَجَـــادةً إذا لم تـــرُم مـــا أســـلفاه بماجِـــدِ[4]

فالشاهدُ في كلمة (أباك) في البيت الثاني. وهو مستغنٍ تمامًا عن ذكرِ ما قبلَه.

فهذا وأمثالُه دليلٌ على أنَّ هذه الأبيات من وضعِه. وذلك أنَّه لم يتهيّأ له التوصُّل إلى بيت الشاهدِ إلا بوضع بيتٍ قبله يُزلِف إليه أي كما نقول (يُدخِلُه في جوِّ هذا المعنى). ولأنّه من وضعِه أوردَه مع بيت الشاهدِ. ولو كانَ منقولًا من كتابٍ لاطَّرحَه واكتفى ببيت الشاهد. وهذا راجعٌ إلى ما سبقَ ذكرُه، وهو أنَّ من بيِّنات الوضعِ استقلالَ كلِّ بيتٍ بمعناه لأن الواضع المفتعِل يشُقُّ عليه أن يضعَ بيتًا على وجهٍ يوهِمُ به

(١) شرح التسهيل ١/ ٣١٠.
(٢) ص١٩٩.
(٣) انظر مقدمة الطناحي لكتابه الشّعر ١/ ٧٣.
(٤) شرح التسهيل ١/ ١٠٤.

أنَّه مستلٌّ من قصيدةٍ أو أبياتٍ متلاحمةِ الأجزاء متَّحدة الغرضِ. ولهذا يضع البيت مستقِلًّا لا ارتباطَ له بشيء قبله ولا بعدَه، فإن لم يطاوِعه ذلك إلا بنظم بيتين أو أكثرَ نظمَها، ولكنَّه قد يغفُل عن حذفِها وإسقاطِها مع أنَّه إنما احتاج إليها ليتمهّد له الطريق بها إلى نظم بيت الشاهد.

علَى أنَّ نظم الشِّعر كان سهلًا على ابن مالكٍ، وكان يجري من نفسِه مَجرى الطّبع والغريزة من غير أن يلقَى في ذلك كثيرَ مشقَّةٍ أو عناءٍ[1]، يدلُّك على هذا كثرة منظوماتِه جدًّا. ومن شأن من يسهُل عليه ما يصعُب على غيرِه من المواهبِ والملَكاتِ أن يحتفِلَ بها، وربّما التذَّ بمزاولتِها. وقد صرفَ ابن مالكٍ هذه الموهبةَ إلى النظم العلميِّ. فلمّا وضعَ مئاتِ الأبيات، وهي أبيات التفرُّد، محاكيًا بها أبيات العربِ التي يُحتجُّ بها وخارجًا عن مّا ألِفَه واعتادَه من شِعر النظمِ الجافِّ إلى لونٍ غريضٍ أنُفٍ، وجدَ فيه متنفّسًا مديدًا ومعرِضًا رحبًا يوسِّع فيه من مجالِ نظمِه ما ضيَّقه عليه النظمُ العلميُّ. وهذا التأويلُ يفسِّر لنا أمرينِ أحدُهما وضعُه أحيانًا أبياتًا من الشِّعر في مسائلَ لا يُعوِزها الشاهدُ الصّريحُ عن العربِ. والآخر وضعُه بيتين أو أكثرَ مع أن الشاهدَ في واحدٍ منها.

وبهذا تتبيّن علّة وضعه لبيت أو بيتين مع بيت صحيح النِّسبة إلى تأبّط شرًّا. وهي:

أتحسبني شُغِفتُ بغير سلمى ... وسلمى بي متيّمةٌ تهيمُ
وسلمى أكمل الثقلينِ حسنًا ... وفي أثوابِها قمرٌ وريمُ
نِيافُ القُرط غرّاء الثنايا ... ورئد للنساء ونعم نِيمُ

فالبيت الثالثُ لـ(تأبّط شرًّا). والبيتان اللذان قبلَه من وضعِه[2].

۞ ثم احتجّ المتعقِّب أيضًا على براءته من الوضع بأنه لو كان (صانعًا لهذه الأبيات لكان مزكّيًا لنفسه بأسلوب فجٍّ) لنسبته بعض الأبيات إلى (رجلٍ من فصحاء طيِّئ) ونسبتِه إنشادَ بعضها إلى رجلٍ (من أئمة العربيّة)[3] وجعلِه بعضَها (من أفصح النظم)[4]. وهذا ممتنعٌ عند المتعقِّب لأمرين:

**الأول**: غرابةُ هذا الأمر، إذ يبعُد أن يفعلَه عالم جليلٌ كابن مالك.

---

(١) راجع شهادة الذهبيّ له بذلك في تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩. وقد مضى نقلُها هنا.

(٢) وسبق الكلام على هذه الأبيات في ص٥٤ من هذا النقض.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٧.

(٤) شواهد التوضيح ص٦٧.

**الثاني**: مناقضتُه لكلامِه الثابت عنه، ذلك أن المستقريَ لكتبه يجد أنه لا يزكِّي نفسَه. ومثّلَ لذلك بأمثلة منها قولُه في ألفيّتِه:

وتقتضـــــي رضًـــا بغـــيرِ سُـــخطِ فائقـــةً ألفيـــةَ ابـــنِ معـــطِ
وهـــو بســـبقٍ حـــائزٌ تفضـــيلا مســـتوجبٌ ثنـــائيَ الجمـــيلا
والله يقضـــي بهبـــاتٍ وافـــرهْ لي ولـــه في درجـــاتِ الآخـــرهْ

فإثباتُه السبقَ لابن معطٍ ودعاؤه له بما يحبّ لنفسه وعدمُ تبجّحه وعدمُ انتقاصِه من قدرِه مناقضٌ لوصفِه نفسَه بالفصاحةِ وبأنه من أئمّة العربيَّة[1].

**قلت**: أما الأخير، وهو جعلُه أحدَ الأبيات من نظمِه فهذا نصُّ قول ابن مالك، قال: (الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور... وفي أفصح الكلام المنظوم كقول الشاعر:

لجـــاري مـــن كانـــه عـــزّةٌ يُخـــال ابـــن عـــمٍّ بهـــا أو أجـــلْ)

ولا يجب أن يُحمَل على أن المرادَ أنّ كلامه (أفصح الكلام المنظوم)، فإنه مهما بلغَ رأيُه في نفسِه فلا يمكن أن يعتقِد فيها هذا الاعتقادَ، ولكنّه يُحمل على أنّه أراد أن أفصح الكلام المنظوم الذي وردَ فيه ذلك الأسلوب نظيرٌ لهذا البيتِ، فكاف التشبيهِ في قوله: (كقول الشاعر) مشبِّهة لأفصح المنظوم ببيتِه من جهةِ الأسلوب النحوي الوارد فيه فحسبُ. وهذا تدليسٌ، لكن ليس فيه تزكيةٌ[2].

أما نعتُه نفسَه بالفصاحة وبأنّه من أئمّة العربيّة فأنا لا أستبعدُ أن يرى ابنُ مالكٍ نفسَه كذلك، بل من قرأ سيرتَه وعرفَ أخبارَه علِمَ أنَّ هذا شبيهٌ جدًّا بطِباعه، (وبعضُ السّجايا ينتسبنَ إلى بعضٍ) كما يقول ابنُ الروميِّ. وعندي الدليل المصدِّق لذلك، وذلك أنّهم ذكروا أنّ ابن مالك قدّم لصاحب دمشقَ قِصّة يقول فيها عن نفسه: إنه أعلم الناس بالعربيّة وبالحديث[3]. ونقل السيوطيُّ عن ابن هشامٍ أنه قال: (من غريب ما رأيت على كراريس من تسهيل الفوائد بخط الشيخ جمال الدين بن مالك في أواخرها صورة قصّةٍ رفعها الفقير إلى رحمة ربه محمد بن مالك: يقبّل الأرض ويُنهي إلى السلطان أيّد الله جنوده، وأبّد سعوده، أنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب. وأمله أن يُعينه نفوذًا من سيد

(١) تعقيب ص٢٠١ فما بعد.

(٢) وانظر شبيهًا لهذا في ص٥٦ من هذا النقض.

(٣) نفح الطّيب للمقّري ٢/ ٢٢٩.

السلاطين، ومبيد الشياطين، خلّد الله مُلكه، وجعل المشارق والمغارب مِلكه، على ما هو بصدده من إفادة المستفيدين، وإفادة المسترشدين، بصدقة تكفيه همَّ عِياله، وتغنيه عن التسبّب في صلاح حاله، فقد كان في الدولة الناصرية عناية تتيسر بها الكفاية مع أن الدولة من الدولة الظاهرية كجدول من البحر المحيط، والخلاصة من الوسيط والبسيط. وقد نفع الله بهذه الدولة الظاهرية الناصرية خصوصًا وعمومًا، وكشف بها عن الناس أجمعين غمومًا، ولم بها من شعَث الدين ما لم يكن ملمومًا، فمن العجائب كون المملوك من مزيد خيراتها وعن يمين عنايتها غائبا محرومًا، مع أنه من ألزمِ المخلصين للدعاء بدوامها، وأقوم الموالين بمراعاة زِمامها، لا برحت أنوارها زاهرة، وسيوف أنصارها قاهرة ظاهرة، وأياديها مبذولة موفورة، وأعاديها مخذولة مقهورة، بمحمد وآله)[1]!

وأنت ترى مع وصفِه نفسَه بأنه أعرف أهل زمانِه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب شدَّة ضراعتِه للسلطان وتذلُّلـه إليه.

فهذه الصفات التي وصفَ بها نفسَه أعظمُ من وصفِه نفسَه بأنه من الفصحاء وبأنه من أئمة العربيّة. وقد كان في غنًى عن (مثل تلك الألفاظ التي لا يقبلها أصاغر الطلاب) كما يقول المتعقِّب[2]!

وأزيدُك أيضًا على هذا ما ذكره الصفديُّ من أنه (حكي عنه أنه كانَ يومًا في الحمام قد اعتزل في مكانٍ يستعمل فيه الموسى فهجم عليه أمرد وقال له: ما تصنع؟ فقال له: أكنس لك الموضع الذي تقعد عليه!)[3]. وهذه الحكايةُ وإن استبعدَها الصفديُّ فإن هذا لا يَنفيها لاحتمالِها للثبوت أيضًا وخاصة أنه ذكَرَ أن هذا (ليس مستبعدًا من لطف النحاة وطباع أهل الأندلس).

ولم أكن أحبُّ ذكرَ مثلِ هذه الأخبار لأنّه لم يكن من طيّتي ولا همّي يومًا تتبُّع معايب العلماء والتماس أخطائِهم إلا أن أخشَى ضررَها على العلمِ، ولكن (شرٌّ ما أجاءك إلى مخّة عرقوب) و(لو تُرِك القطا لنامَ) إذِ اضطرّني المتعقِّب إلى ذلك بغلّوه في الثناء على ابن مالك ونفيِ كلِّ قادحٍ أو عَيبٍ عنه بمجرَّد استغرابِه أن يكون ذلك فيه!

(١) حسن المحاضرة ٢/ ٩٦.

(٢) ص٢٠٣.

(٣) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٨.

وتزكيةُ بعض العلماء أنفسَهم وثناؤُهم عليها معروفٌ ثابتٌ في مؤلّفاتِهم وتراجِمهم. وخذ مثالًا على ذلك السيوطيَّ، فإنه ينطبقُ عليه ما وصفَ به المتعقِّب ابن مالك من أنه (العالم الجليل الذي له من الإخلاص في العلم دلائل لا تُنكر)[1]. ومع ذلك يقول في مقدِّمة كتابه (شرح شواهد المغني): (فإن لنا حاشيةً على مغني اللبيب لابن هشام مسماةً بالفتح القريب أودعتُها من الفوائد والفرائد والغرائب والزوائد ما له رامَه أحدٌ غيري لم يكن له إلى ذلك سبيلٌ ولا فيه نصيبٌ)[2]. وهذا ليس ثناءًا على النفس، بل هو فوق الثناء لأنّه جعلَ ما صنعَه معجزًا للناس جميعًا. وهو أمرٌ كما يرى المتعقِّب (لا يقبله أصاغر الطلاب). وأمثلةُ هذا كثيرةٌ مبذولةٌ.

فقد أثبتنا من كلام ابن مالكٍ نفسِه ومن كلام غيرِه أنّ هذا ليس مستغربًا من صنيع أهلِ العلمِ.

أما احتجاجُ المتعقِّب بمناقضة هذا لكلامه الثابت عنه في مصنَّفاتِه كمقالته عن ابن معطٍ في صدر ألفيّتِه، فالحقُّ أنه ليس في هذه المقالة ما يدلُّ على التواضعِ، بل قد يكون فيها ما يدُلُّ على خلافِه لأنّه إنما أعطى ابنَ معطٍ السبقَ الزمانيَّ. وهذا أمرٌ ليس في طوق أحد إنكارُه ومدافعتُه أصلًا. ولو أنكرَه لأنكر أمرًا تاريخيًّا ثابتًا، وفي هذا ما يستخرجُ السخريّة. ثمّ حرَمَه التفوُّق عليه مع أنه الغايةُ التي عليها يتنافسُ المتنافسونَ! أرأيتَ لو أن رجلًا ألّف كتابًا في النّحو وقال: (لسيبويه عليّ فضلُ السبق إلى تأليف كتاب واسع في النحو، ولكن كتابي يفوقُه جودةً وإتقانًا) أفيكون هذا منه تواضعًا وغمطًا للنفس أم هو أقربُ إلى التبجُّح والثناء على النفس؟

وإنما المثالُ الصحيح للتواضع وغمط النفس ما حُكي عن أبي بكر بن السرّاج أنه كان يُقرأ عليه كتابه (الأصول) الذي صنّفه، فمرّ فيه بابٌ استحسنه بعض الحاضرين فقال: (هذا والله أحسنُ من كتاب المقتضب). فأنكر عليه أبو بكر ذلك وقال: (لا تقل هذا. وتمثَّلَ ببيتٍ، وكان كثيرًا ما يتمثّل في ما يجري له من الأمور بأبيات حسنة، فأنشد حين إذٍ:

ولكـــن بكَـــت قـــبلي فهـــاج ليَ البُكـــى ... بُكاهـــا فقلـــت: الفضـــلُ للمتقـــدِّمِ[3]

---

(١) ص٢٠٣.

(٢) ١/ ٩.

(٣) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي ٣/ ٢٦٤، تح بشار عواد.

ومثالُه أيضًا قولُ الحريريّ في مقدِّمة (مقاماته): (هذا مع اعترافي بأن البديعَ رحمه الله سبّاق غايات، وصاحب آيات، وأن المتصدّي بعده لإنشاء مقامة، ولو أوتي بلاغة قدامة، لا يغترف إلا من فُضالته، ولا يسري ذلك المسرى إلا بدلالته)[1]، فأقرَّ له بالسبق الزمانيّ، وأقرّ له أيضًا بالسّبقِ في الصنعة على سبيل التواضع.

علَى أنّا لو سلّمنا جدلًا بأنّ بين هذه النصوص تناقضًا فإنّ هذا قد يرجع إلى أن الإنسان قد يقولُ في السِّرِّ وبين خاصّتِه وحين يأمَن المطّلِعَ عليه والمستقفيَ له ما لا يقولُه علانيةً وعلى الملأ من الناس. ولهذا شواهدُ نعرفُها في الواقع. فيُمكن إذن عقلًا وواقعًا أن ينعتَ ابن مالك نفسَه بالفصاحة وبأنه من أئمّة العربيّة إذْ كان هذا النعتُ مَسُوقًا في كلامٍ مدلَّسٍ فيه بحيثُ لن يُعرَف أنه يريدُ بذلك نفسَه. وإذا كان قد كتبَ رقعتين يذكرُ فيهما أنه أعلم الناس بالعربيّة مع اطِّلاع بعض الناس على ذلك منه، فكيف يُستبعَد أن يقولَه في كلامٍ يغلبُ على ظنّه أنه لن يُعلَم أنه يريد به نفسَه؟ وها هو ذا أيضًا يحطُّ من كتابين من أشهرِ متون النَّحو المتعاوَرة في عصرِه وأنفعِها ويغضُّ من قدر صاحبَيهما، وهما (المفصَّل) للزمخشري، و(الكافية) لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، فيقول عن ابن الحاجب في ما حكاه عنه الصفديُّ: (ابن الحاجب نحوُه من نحوِ المفصَّل، وصاحبُ المفصَّل نحويٌّ صغيرٌ)[2]! وهذا الكلام الذي يقولُه في بعض مجالسِه مخالفٌ لما ذكرَ به ابنَ معطٍ في ألفيّته التي كتبَها بنفسِه ليطّلع عليها الناس لو سلَّمنا أصلًا أنَّ في ذكرِه له ثناءًا عليه أو تواضعًا وهضمًا للنفس.

۞ ومن ما احتجَ به المتعقِّب أيضًا على براءة ابن مالك من وضع هذه الأبيات أن المطّلع عليها (يجد بكلّ وضوح اختلافًا كبيرًا في ما بينها من حيث سهولة الألفاظ وجزالتها وضعف الأسلوب وقوّته بما لا يُعتقَد البتةَ أن قائلَها رجلٌ واحدٌ هو ابن مالك، فالذي يسمو فيقول مثلًا:

ما بالُ عينك دمعُها لا يرقأ ... وحشاكَ من خفقانِه لا يهدأ؟

ويقول:

لولا ابن أوسٍ نأى ما ضيم صاحبُه ... يومًا ولا نابَه وهنٌ ولا حذَرُ

... فإنه من غير المعقول أن يهبط فيقول:

---

(١) ص٦، ط بولاق.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٨.

مـــا شـــاء أنشـــأ ربي، والـــذي هـــو لم يشـــأ فلســـتَ تـــراه ناشـــئًا أبـــدا

ويقول:

جُـــد بعفـــوٍ، فـــإنني أيهـــا العبـــ ـــــدُ إلى العفـــو يـــا إلهـــي فقـــيرُ

...)[1].

**قلت**: من البيِّن أنّ المتعقِّب منحوسُ الحظّ من معرفة الشِّعر، فليس في هذين البيتين شيءٌ من السموّ كما يزعم. وكذلك جميع أبيات ابن مالك ولا أستثني، بل هي نظمٌ باردٌ لمعانٍ مطروقة مبتذَلة مكرَّرة، فلا تجد فيها صورةً طريفةً ولا معنًى بديعًا ولا نُكتةً مستملَحةً، مع تناهيها أحيانًا إلى الغايةِ في الركاكةِ والمعاظلةِ، فالبيت الأول مثلًا: (ما بال عينك) لم يزد فيه على أن سأل نفسَه عن سرّ بكائه الذي لا ينقطِع وخفقانِ قلبِه الذي لا يهدأ. وهذا معنًى خَلَقٌ بالٍ. وهو يشبِه نظم المبتدئين في قرضِ الشِّعر.

والبيت الثاني يذكرُ أنه لولا بُعْدُ ابن أوسٍ عن صاحبِه لم يُظلَم ولم يضعُف ولم يحذر. وهذا إخبارٌ مجرَّدٌ ليس فيه شيءٌ من البلاغةِ ولا السموّ المزعومِ! هذا مع أنّ (الحذر) ليس من ما يُعّظم به شأنُ بُعدِ ابن أوسٍ هذا ويُستدلّ به على مكانتِه من النصرة والنجدة!

أين هذا مثلًا من قولِ فاطمة بنت الأجحم ترثي أباها:

قـــد كنـــتَ لي جـــبلًا ألـــوذ بظلِّـــه فتركتَنـــي أمشـــي بـــأجرد ضـــاحِ

فـــاليومَ أخضـــعُ للـــذليلِ وأتقـــي منـــه وأدفـــعُ ظـــالمي بـــالرّاحِ[2]

أو من قول أخت الوليد بن طريف ترثيه:

فقـــدناك فِقـــدان الربيـــع، وليتنـــا فـــديناكَ مـــن دهمائنـــا بـــألوفِ[3]!

وقولُها: (فِقدان الربيع) كلمةٌ بكلِّ أبيات ابن مالك!

أو أين هذا من قول أبي زُبيد الطائيِّ يرثي ابن أخته:

---

(١) ص٢٠٥.

(٢) حماسة أبي تمام ١/ ٤٤٤، ٤٤٥.

(٣) الوحشيات ص١٥١.

غـــير أن اللجـــلاجَ هـــدّ جنـــاحي  يـــومَ فارقتُـــه بـــأعلى الصـــعيدِ[1]

فهكذا يكون الشعورُ بقرب المولى والصاحب، فهو كالجبل الذي يُلاذ بظلّه، وكالربيعِ الذي به تحيا الدّنيا ويفيض الرّزقُ وتلذّ الأعينُ، وكالجناح الذي به يُنهَض وعليه يُعتمَد. وأثرُ فِقدانه كفِقدان الجبَل أو كفِقدان الرّبيع أو كهدِّ الجناحِ! فهذا لعمرُكَ الشِّعر! فأما أن يجعلَ من أثرِ فِقدانه أنه صار ينوبُه الحذرُ فهذا معنًى فسلٌ منبتُّ العُرى بالشِّعر وليس فيه من السموّ مثقال حبّة من خردلٍ!

فانظر هل تجد في أبياتِ ابن مالك شيئًا من هذه المعاني الجَزلةِ البديعةِ؟

وهذا المعنى أيضًا مكرَّر معروفٌ في أبيات ابن مالك كقوله:

حاربـتُ عنـك عِـدًا قـد كنـتَ تحـذرُهم  فنلـــتَ بي مـــنهمُ أمنًـــا بـــلا حـــذَرِ

وقوله:

أتينـــاكمُ قـــد عمَّكـــم حـــذرُ العِـــدا  فنِلـــتم بنـــا أمنًـــا ولم تعـــدموا نصـــرا

وغيرِهما.

ووازنْ أيضًا بين قوله في البيت قبل الأخير: (فنلتَ بي منهمُ أمنًا) وقوله في البيت الأخير: (فنلتم بنا أمنًا)، فإنه من الألفاظ المركّبة المكرَّرة. وهي من أدلَّة الوضع أيضًا[2].

تمّت

(١) الاختيارين للأخفش ص٥٢٠.

(٢) بقي أن أنبّه على كثرة ما وقع فيه المتعقّب من الأخطاء النحوية واللغوية والإملائية وإلى أخطائه أيضًا في رواية الأبيات وضبطها بحيثُ أدَّى ذلك إلى اختلال الوزن وإلى زوال موضع الشاهد في بعضها. وقد بينتُ شيئًا من ذلك في هذا النقض. ومن ما لم أنبّه عليه قوله: (أنّ ثعلب) ص١٧٤. وبيت (إذا صحّ عون الله المرءَ) ص١٧١. والصواب في إنشاد العيني (ألمرء) بالقطع. وكذلك (بكم الأكابرُ والأصاغرُ) ص١٩٦. والصواب الجرّ. وكذلك (لديّ المنى والأمنُ في اليسر) ص١٧١. والصواب (والأمنَ في العسر واليسر) بنصب (الأمن) وإلحاق (العسر) وغيرها.